جامعة زيان عاشور الجلفة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

أثر التحولات في السياسة الخارجية الروسية على بنية النظام الدولي

(2010 – 2018)

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراســـــــات أمنية وإستراتيجية

إعداد الطالب:
فيلالي بدر الدين

إشراف الأستاذ:
معقافي أسامة

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ:	**بن الصادق أحمد**	رئيســـــــــا
الأستاذ:	**معقافي أسامة**	مشرفــا مقررا
الأستاذ:	**مكاوي نور الدين**	عضــوا مناقشا

جامعة زيان عاشور الجلفة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

أثر التحولات في السياسة الخارجية الروسية على بنية النظام الدولي

(2010 – 2018)

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراســـــــات أمنية وإستراتيجية

إعداد الطالب:
فيلالي بدر الدين

إشراف الأستاذ:
معقافي أسامة

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ:	**بن الصادق أحمد**	رئيســـــــــا
الأستاذ:	**معقافي أسامة**	مشرفــا مقررا
الأستاذ:	**مكاوي نور الدين**	عضــوا مناقشا

شكر

أشكر الله عز وجل على كل نعمة أنعمها علي، أحمده حمدا كثيرا يليق بجلال وجهه

وعظيم سلطانه، على أن وفقني لانجاز هذه المذكرة و على نجاحي في مسيرتي الدراسية

أشكره شكر الشاكرين و أحمده حمد الحامدين و يرجع الفضل إليه ذا المن و العطاء والكرم.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في انجاز هذه المذكرة، و أخص بالذكر الأستاذ

المشرف معقافي أسامة الذي أفادني بالمعلومات و التوجيهات القيمة و أرجو الله أن يحفظه.

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذتي الكرام قسم العلوم السياسة و الحقوق ،وموظفين وعمال

وجميع الطلبة

و الذين ساروا معنا في دربنا الدراسي.

إلى كـــــــل من يفتح هذه المذكرة

إهـــداء

أهدي هذا البحث إلى مستودع الحنان.....

إلى من عزّز فيّ حب الخير.....

إلى من خلق فيّ روح التحدي .....

إلى والدتي ووالدي حفظهما الله.....

إلى جميع إخوتي.....

إلى كل ناشد حكمة أو طالب علم.....

إلى إخوة الإيمان في كل مكان.....

إلى كل من تعلمت منه ولو النزر اليسير .....

إلى جميع أحبتي من قريب و من بعيد .....

إلى كل من له حق عليّ.....

بدر الدين

مقـــدمـــة

تقديم الموضوع:

بعد أكثر من عقدين ونصف العقد من نهاية نظام القطبين وانهيار الاتحاد السوفياتي، و بزوغ نظام الأحادية القطبية الجديد عقب حرب الخليج الثانية، تشهد العلاقات الدولية تغييرا جوهريا في عودة أجواء الحرب الباردة بين القوى الكبرى في النظام الدولي الجديد (الولايات المتحدة الأميركية، روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي). كذلك، فإن محاولة "إعادة تشكيل الحدود في العالم" قد بدأت، وسترخي بظلالها على مستقبل الأمن والاستقرار الدولي والإقليمي.

بالتأكيد، إن عودة روسيا الاتحادية إلى ساحة الصراع الدولي، أحدثت تطورا وتغيرا كبيرا في منظومة السياسات الدولية وتوازن القوى على المستوى العالمي، أول هذه التطورات هو عودة السياسة الروسية الواقعية، غير المدفوعة ببعد إيديولوجي، لتصدر المشهد الدولي مرة أخرى بعد عقود من الإنزواء والتجاهل للشؤون الدولية، بسبب المشاكل الاقتصادية والإجتماعية و السياسية الموروثة بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، وثانيها هو طغيان أهمية الصراعات الجغرافية – السياسية – الاقتصادية في تحديد مصير مستقبل التوازن الدولي والعلاقات بين القوى الدولية الكبرى في النظام الدولي.

سنحاول في هذه الدراسة أن نتناول موضوع الدور الروسي في النظام الدولي الجديد في المرحلة الحالية كدولة من الدول التي تلعب دورا مؤثرا في العلاقات الدولية في الفترة الحالية بالتعرف إلى واقع هذه السياسة وما تمتلكه من عناصر قوة تؤثر على مواقفها تجاه القضايا الدولية و أبرز التغيرات والتحولات في هذه السياسة في فترة الدراسة (2010 – 2018 م) .

1- أهمية الموضوع:

ركزت السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس فلاديمير بوتين بدرجة كبيرة على استعادة روسيا لمكانتها كإحدى الدول الكبرى، حتى وإن لم يكن ذلك بالمكانة التي كانت للاتحاد السوفيتي السابق نفسها وقد واجت جهود بوتين في هذا الصد تحديات هيكلية، كان بعضها مرتبطا بأولوية ترتيب الأوضاع الداخلية، السياسية و الاقتصادية، وأيضا هيمنة الولايات المتحدة على السياسة الدولية، ولكن بوتين كان عازما على تأكيد المكانة الدولية لروسيا آخذا في الاعتبار محدودية القدرات الوطنية لبلاده وتجسد هدف بوتين الأساس في حصول بلاده على مكانة دولية مؤثرة في قضايا الأمن والسلم والترتيبات الاقتصادية والسياسية على الساحة الدولية، بحيث لا تتفرد الولايات المتحدة

بالهيمنة على الساحة الدولية مستحوذة على الدور الأكبر في صنع القرارات الدولية الحيوية في المجالات كافة، كما تبنى بوتين في إطار سياسته العملية الواقعية، توجها توفيقيا في إدارة علاقات روسيا مع الغرب، يقوم على أن الشراكة الإستراتيجية مع الغرب و الولايات المتحدة لا تعني التحالف، وإنما على السياسة الروسية أن تتخذ موقفا متوازنا في علاقاتها الدولية.

ولكن الإشكالية الرئيسية التي واجهت السياسة الخارجية الروسية هي عدم تجاوب الغرب مع محاولات روسيا التنسيق والتقارب حول مختلف القضايا الدولية .

2- أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى مايلي :

- فهم النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى الفترة الراهنة.
- تحليل للمحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الروسية.
- تحليل لموقف روسيا من مختلف القضايا على الخريطة السياسية الدولية وتأثيرها على النظام الدولي.

3- مبررا إختيار الموضوع:

- **المبررات الذاتية :**

الرغبة الشخصية من قبل الباحث بالإهتمام بالسياسة الخارجية الروسية في ظل التحولات الراهنة على مستوى النظام الدولي وصعود النفوذ الروسي و تأثيرها في مختلف القضايا الدولية.

- **المبررات الموضوعية:**

تعتبر دراسة السياسة الخارجية الروسية حاليا ضمن موضوعات دراسة وتحليل سلوك القوى الكبرى ومدى تأثيرها في الساحة الدولية، بما يترتب عنه من مراجعات حول صياغة النظام الدولي الحالي والمستقبلي، الذي لطالما كانت الولايات المتحدة الأمريكية فاعلا رئيسيا منذ نهاية الحرب الباردة .

4- الدراسات السابقة:

شكلت السياسة الخارجية الروسية منذ نهاية الحرب الباردة إلى الآن محل انظار الباحثين، لما فيها من ملامح الصعود و التفاعل على المستوى الداخلي و الدولي،ولتحضير هذه الدراسة اطلعنا على العديد من الدراسات نذكر منها :

- مذكرة ماستر بعنوان : **السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين : إعادة إحياء الدور العالمي 2017** للطالبة هندة رحمون والتي تناولت فيها تحليل السياسة الخارجية الروسية منذ تولي فلاديمير بوتين الحكم والتركيز على توجهات الرئيس بوتين والتطرق لعدة قضايا لاعادة احياء الدور العالمي لروسيا الاتحادية .
- رسالة ماجستير بعنوان: **الإستراتيجية الروسية في ظل نظام أحادي القطبية (الثوابت والمتغيرات)** في سنة 2011 للطالبة نردين حسن الميمي والتي تناولت فيها هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على سمات الإستراتيجية التي اتبعتها روسيا، في ظلل نظلام أحادي القطبية، ودراسة إمكانية وقدرة روسيا على لعب دور كبير في النظام الدولي في المستويات الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

5- إشكالية الموضوع:

شهد النظام الدولي منذ نهاية العقد الاول من القرن الواحد والعشرين تحولات جذرية ترتب عليها تراجع حدة النظام الدولي أحادي القطبية حيث صعدت الكثير من القوى الدولية ومنها روسيا الساعية الي استعادة نفوذها الدولي . وقد وصل الرئيس السابق فلاديمير بوتين الى الحكم عام 2000 وعلى كاهله عبء ثقيل وهو انتشال روسيا مما تعانيه من تدهور في شتى المجالات، ليس هذا فحسب بل واستعادة مكانة روسيا الاقليمية والدولية لتعود فاعل قوي على الساحة الدولية، وبالفعل فقد بدأت روسيا تحت قيادة بوتين في المضي قدما نحو استعادة مكانتها الدولية . لذلك يجد الباحث أهمية المشكلة البحثية لهذه الدراسة في محاولة التعرف علي تأثير الصعود الروسي على بنية النظام الدولي، ومن ثم يكمن السؤال الرئيس للدراسة هو : **إلى أي مدى يبرز تأثير ملامح التحول في السياسة الخارجية الروسية على هيكلية النظام الدولي ؟**

6- التساؤلات الفرعية:

وينبثق عن السؤال الرئيسي مجموعة من الاسئلة الفرعية والمتمثلة في :

- ماهو النظام الدولي ؟ وجذور نشأته ؟ و أهم خصائصه ؟
- ماهي محددات السياسة الخارجية الروسية ومدى تأثير صانعي القرار؟
- ماهو موقف روسيا من مختلف القضايا السياسية الدولية والإقليمية ؟
- هل إن المنافسة الروسية مقتصرة على الطموح للوصول إلى الثنائية القطبية ؟ أم هناك تواضعا في أهداف روسيا تصل إلى حد القبول بالمنافسة على تعددية قطبية؟

7- حدود الدراسة :

تسلط الدراسة على أهم التحولات في السياسة الخارجية الروسية في مختلف القضايا الدولية

- الزمانية : الفترة الممتدة 2010-2018 .
- المكانية : أوروبا – الشرق الأوسط – آسيا – أمريكا الشمالية .

8- الفرضيات:

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية :

- أن هناك نموا متزايدا للدور الروسي في العلاقات السياسية والدولية.
- أن الظروف السياسية الداخلية قد أثرت بشكل مباشر بإمكانية قيام روسيا بدور مؤثر في النظام الدولي الجديد
- تشهد السياسة الدولية تحولا كبيرا مما يتيح لروسيا أن تلعب دورا كبيرا فيه وأن تكون أحد الأقطاب المهمة.

9- الإطار المفاهيمي:

ترتكز الدراسة على مجموعة من المفاهيم المركزية المتواترة أثناء التحليل وبالتالي ينبغي ضبطها و تحديدها تفاديا لأي لبس أثناء استخدامها في تحليل الظاهرة المدروسة،ومنها:

1) السياسة الخارجية:

حيث يعرفها السيد سليم ب: " **برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي**". في حين يتصور علي الدين هلال أن السياسة الخارجية هي: " ...**مجمل نشاط و سلوك الفاعلين في المجال الدولي**"، أما ناصيف يوسف حتي فيعرفها على أنها:" **سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي و قد تأخذ هذه السلوكية أشكالا مختلفة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول** ..." [1].

2) التحول في السياسة الخارجية:

ظهر موضوع تغير السياسة الخارجية كموضوع بحث في الثمانينات ضمن الحقل المعروف ب"السياسة الخارجية المقارنة" الذي تطور في الستينات من القرن المنصرم كردة فعل ضد المناهج التقليدية في الدراسة و قد عالج الدارسون تغير السياسة الخارجية من خلال طرح التساؤلات التالية: كيف يحدث التغير ؟ متى يحدث التغير؟ ما هي العوامل المؤدية للتغير من عدمه؟

يمكن تعريف التغير في السياسة الخارجية بأنها: "التغيرات التي تعتري السياسة الخارجية للوحدة الدولية، إما نتيجة للتغير في السلطة السياسية و تغير النظام السياسي داخل الدولة، أو لسيب سعيها للتكيف مع المتغيرات الإقليمية و الدولية من حولها"[2].

10-الإطار المنهجي:

بالنظر إلى مناهج البحث في العلوم السياسية، وفي ضوء ما يتناسب مع هذه الدراسة، تم اعتماد المنهج التاريخي أولا لقراءة الخلفية التاريخية للواقع الروسي، كما اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي بهدف مقاربة المعطيات والوقائع.

وأيضا اعتمدنا منهجية تحليل المتغيرات في علاقة تأثير وتأثر، وذلك بالسياسة الخارجية الروسية على بنية النظام الدولي.

---

[1] مُحَمَّد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، دار الجيل، بيروت،2001، ص 12

[2] زينب فريح ، تغير السياسة الخارجية: مسح لأهم المقاربات النظرية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، 2019/04/19

11- الإطار النظري:

تستند الدراسة إلى مجموعة من الأطر النظرية في حقل العلاقات الدولية حيث تمثل أدوات ذهنية تساعد على الفهم والتحليل والتنبؤ بالظاهرة المدروسة بطريقة أكاديمية وعلمية،و بالنظر على حالة التعقيد الملحوظة على مستوى السياسة الخارجية الروسية، فإننا سوف نستعين بتوليفة من المقاربات النظرية التي نراها أكثر قدرة على استيعاب الموضوع المدروس، وهي :

- إعتمدنا على نظرية النظم و تعتبر من أهم التطورات التي نشأت في إطار المدرسة السلوكية، فنظرية النظم تسمح بتخطي الفاصل بين الشؤون الداخلية للدولة و السياسة الدولية. و يعمل منهج تحليل النظم على كافة المستويات الدولية والإقليمية و الوطنية، ويربط بين المستويات أيضا. ومن أهم رواد هذه النظرية نجد مورتن كابلان M.Kaplan و ديفد سنغر D.singer و جورج مودلسكي G.modelski و تشارلز ماكليلاند Charles Makliland، ويعتبر كابلن "أن سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض تحددها بشكل أساسي طبيعة النظام الدولي القائم وسماته الأساسية،من عدد الوحدات الرئيسية إلى توزيع القوة بينها. فبنية النظام حسب كابلن تحدد بشكل كبير سلوكية أطرافه" .
- وأيضا تتمثل هذه الأطر النظرية في **النظرية الواقعية** (Realist Theory) حيث تفسر السياسات الخارجية للدول وكذا استراتيجياتها الدولية انطلاقا من مفاهيم **القوة** (Power) والعقلانية (Rationality)، و كذا انطلاقا من فرضية مفادها أن **المصلحة القومية** متغير مستقل ومحدد أساسي للسلوك الخارجي لأي دولة، و هو ما يحسب بشكل اساسي على السياسة الخارجية الروسية إتجاه الدول الأخرى .
- تستفيد الدراسة كذلك من النظرية البنائية (Constructivism) و ذلك من خلال التركيز على دور الأفكار و الهوية في تفسير سلوكيات الدول حيث تمثل الهوية حسب البنائيين متغيرا تفسيريا و محددا لسياسة الدول الخارجية وإستراتيجيتها الأمنية، وهو ما سيتم الكشف عنه من خلال تفسير سلوك السياسة الخارجية الروسية انطلاقا من متغير الهوية الروسية.

12-تقسيم الموضوع:

لقد قسمنا الدراسة إلى ثلاث فصول، حيث جاء الفصل الأول تحت عنوان : " الإطار التاريخي والنظري للنظام الدولي" قمنا فيه بدراسة ماهية النظام الدولي و كيف نشأ وتطور و ماهي اهم خصائصه و أيضا أهم المقاربات النظرية للدراسة .

أما الفصل الثاني جاء تحت عنوان : " تطور السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة "، حيث تطرقنا إلى دراسة السياسة الخارجية الروسية من بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي، من حيث المنطلقات المادية و الفكرية وايضا اهم المحددات المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الروسية.

وفي الفصل الأخير " المواقف الروسية من مختلف القضايا الدولية وتأثيرها على هيكلية النظام الدولي 2010 – 2018 " والذي هو تتويج الفصلين السابقين و تطرقنا فيه لأهم القضايا الدولية والاقليمية و مدى تفاعل السياسة الخارجية الروسية حولها و ماهي تصورات موسكو للنظام الدولي .

13- صعوبات الدراسة :

لقد اعترضتما في إعداد هذه المذكرة العديد من الصعوبات و بالرغم من أنها متوقعة في إعداد البحوث العلمية عموما، إلا أنه سيتم الإشارة إليها على سبيل تنبيه من يريد البحث في هذا الموضوع، حيث نجلها فيما يلي:

- كثرة المراجع بشتى اللغات و الدراسات، وهذا مما أثر علينا كباحث في السياسة الخارجية الروسية، مما يصعب علينا تغطية الموضوع من كامل نواحيه.
- الشحنة الذاتية المتضمنة في العديد من المراجع خاصة المكتوبة من طرف دارسين غربيين و حتى الروس حيث نلمس أن هناك صورة نمطية يريد هؤلاء و من ورائهم دولهم ترسيخها بخصوص روسيا الاتحادية .

الفصل الأول:

التأصيل التاريخي والنظري للنظام الدولي

المبحث الأول: ماهية النظام الدولي الجديد

إن طبيعة السياسة الدولية لا تتسم بالثبات الدائم، فهي تتأثر بمعطيات البيئة الدولية، فإنها تتصف بالحركة والتغير من فترة إلى أخرى، مما يعني نسبية الديمومة أو الاستمرارية في أنماط وتفاعلات السياسة الدولية، والواقع أن التحولات المتتالية التي شهدها العالم خلال عقدي الثمانينيات والتسعينات من القرن العشرين تعطي بوادر لظهور نظام عالمي جديد.

المطلب الأول: مفاهيم مرتبطة بالنظام الدولي الجديد

لا يوجد اتفاق إلى اليوم بين رجال السياسة حول ماهية النظام أو مفهومه لما يعرف بالنظام الدولي الجديد ويعود ذلك إلى سبب بسيط، هو أنه لم يتبلور بعد بصورة واضحة كما لا يوجد اتفاق حول ميلاد هذا النظام.

استخدم الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب في سنة 1989م مصطلح النظام الدولي الجديد وذلك أثناء دعوته لإقامة نظام عالمي جديد يحل محل نظام الاستقطاب الثنائي السوفياتي – الأمريكي والذي عدله النظام الدولي الجديد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية [1].

ومن خلال ما تم طرحه أعلاه يمكن القول أن فكرة النظام الدولي الجديد تبلورت سماته بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وانهيار نظام القطبية الثنائية واستفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة الأحادية للعالم ونظرا لعدم وجود الاتفاق حول مفهوم هذا النظام وكيفية نشأته وأسبابه ... وجب علينا التطرق إلى أهم المفاهيم التي قيلت بشأن هذا النظام وهذا ما سنتطرق إليه[2].

هناك لبس واضح بين الباحثين حول مفهوم النظام والمنظومة والمنتظم والنسق والتي تعني جميعها "System" وبين مفهوم النظام بمعنى "Ordre"حيث أن مصطلح "System" في أدب العلاقات الدولية يعني مجموعة من الأجزاء المتفاعلة ويعرفه **محمد طه بدوي** الذي يطلق عليه اسم "النسق" وقال أنه: "مجموعة من عدد الوحدات السياسية بقوى متدرجة يقود علاقات القوى فيما بينها " [3].

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **النظام الدولي الجديد (الثابت والمتغير)**، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 23

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع نفسه، ص ص 24-25

[3] سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، ط3، العراق: دار وائل للنشر والتوزيع، 1999، ص 38

ومنه ف **موررتن كابلان** يعرفه : "أنه مجموعة من التغيرات المترابطة فيما بينها إلى درجة كبيرة ومتغايرة في نفس الوقت مع بيئتها، كما أن بينها مجموعة من العلاقات الداخلية تميزها عن مجموع المتغيرات الخارجية " [1].

ولقد عرفه **موريس ايست** بأنه: (النظام الذي يمثل أنماطا من التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي توج دخل وقت محدد وأما **هولستي** فقال فيه بأنه (تجمع يضم هويات سياسية مستقلة قبائل، مدن، دول، أمما أو أمبراطوريات تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول ووفقا العمليات منتظمة)، في حين ركز **كينث والتز** في تعريفه للنظام الدولي على الأبعاد السلوكية الناجمة عن عملية التفاعل بين وحدات سياسية، فهو من وجهة نظره مجموعة من الوحدات السلوكية المتفاعلة التي تسمى أمما أو دولة، والتي يضاف إليها أحيانا بعض المنظمات فوق القومية كالأمم المتحدة، ويمكن أن توصف كل وحدة من هذه الوحدات السلوكية (بأنها مجموعة من المتغيرات التي يفترض وجود علاقات معينة فيما بينها)[2].

وبالتالي فإن النظام الدولي هو عبارة عن أفكار مركبة ومتغيرة وتدابير عسكرية تضم وتتزود بالقوة من عناصر الانتظام التي هي في الغالب تخص العلاقات بين الدول [3].

فهنا يستخدم مصطلح النظام الدولي الجديد في سياقه العام أنه محصلة التطورات التي أحدثها في بنية واهتمامات النظام الدولي الجديد بانتهاء الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفياتي ومن ثم التحول من نظام القطبية الثنائية إلى نظام جديد، حيث يقول **"جيمس بيكر"** وزير الخارجية الأمريكي : "هو نظام يبحث عن هوية باعتباره نظام القطب الواحد المهيمن أو التسليم بأنه نظام ما زال في طور التكوين" [4].

فإن هذا النظام الذي تريد الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله عرض هيمنتها على العالم، بعد انفرادها بالزعامة الدولية لترتقي إلى مرتبة القوى العظمى الواحدة، وان تصبح قادرة على

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية**، دط، الأردن: جامعة اليرموك، 2010، ص ص 34-35

[2] عبد القادر فهمي، **النظام السياسي الدولي : دراسة في الأصول النظرية** ، عمان، دار وائل للنشر، 1997 ، ص ص 16-17

[3] هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص 37

[4] منير محمود بدوي السيد، **الاتجاهات الحديثة ضمن دراسة النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة**، ط :1، مصر:جامعة أسيوط، ص 3

استخدام ما تمتلكه من عناصر القوة لتحقيق قوتها دون منافسة من أي قوة دولية أخرى باعتبارها القطب المهيمن وذلك إثر تفكك الاتحاد السوفياتي [1] .

فالنظام الدولي الجديد على الرغم من شعاراته ومفاصله، هو نظام المنتصر في الحربين الاثنتين: في الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي وفي حرب الخليج بحجمها وتحالفاتها الدولية وضخامة الأسلحة التي استخدمت فيها، والولايات المتحدة الأمريكية ستبذل قصارى جهدها لحماية هذا النظام العالمي[2].

إذن مما تقدم يمكننا القول بأن الجميع متيقن أن النظام الجديد في النظر الأمريكي ليس هو النظام المنشود التي تبحث عنه الغالبية الساحقة والمفترض أنه عنوان للعدل والسلام وفاتحة لعهد جديد يتوقف فيه نزيف الدماء والصراعات الدموية ويحد فيه من الركض المحموم باتجاه امتلاك أسلحة الدمار الشامل للبشرية، مما يدل على أن حقيقة هذا النظام هو إعادة هيكلة النظام السابق بعد التغيرات التي حدثت في المعسكر الشيوعي .

المطلب الثاني : نشأة وتطور النظام الدولي الجديد

إن فكرة النظام الدولي ليست بالفكرة الحديثة أو المتأخرة، بل هي فكرة قديمة تضرب في جذور التاريخ حاول خلالها الإنسان أن يمثل العالم النموذجي المثالي الذي يعيش فيه جميع البشر على مبدأ الوحدة الإنسانية القائمة على أسس قانونية بحيث بدأت فكرته منذ القرن الثالث قبل الميلاد، وفي هذه الفترة كانت فكرة النظام الدولي تبرز بين الحين والآخر، ثم بدأت الفكرة تتطور لتتكون فكرة واعية تقوم على تنظيم العلاقة بين الدول ومن هنا بدأت مشاريع المفكرين من بينهم الوزير الفرنسي "ساي" عام 1603م، وأيضا فكرة "برنارد سان" عام 1713م وأيضا 1875م [3].

فجذور النظام الدولي الجديد تعود إلى معاهدة فرساي جوان 1919م التي تم فيها رسم العالم، وقسمه على هواه في إطار وليد من الجغرافية السياسية فظهرت دول جديدة وماتت دول (

---

[1] محمد العربي ولد خليفة، **النظام العالمي (ماذا تغير فيه وأين نحن من متغيرات)**، د. ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 179

[2] علي صبح، **الصراع الدولي في نصف قرن (1945-1995)**، ط2، بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ص 210

[3] ايفاينتر غراهام ونونهام جيفري، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، تر، مركز الخليج للأبحاث، ط2، السعودية: بنغوين للنشر والتوزيع، مارس 2000، ص ص 5-6

امبراطوريات قديمة، وعليه فإن المسألة الشرقية التي عاشت طويلا في القرن التاسع عشر في شرق أوربا قد حققت أغراضها بالقضاء على الدولة العثمانية [1].

إن النظام الدولي الذي ولد في سنة 1919م في القرن العشرين، قد استمر تحت قبضة قوتين أساسيتين في العالم تمثلهما فرنسا وبريطانيا ولكن في الفترة ما بين الحربيين العالميتين حسمت الموقف لصالح قوتين جديدتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.

ولم يزل النظام الدولي موجود بوجود هيئة الأمم المتحدة ولكن ثمة تغيرات ستحدث عند نهايات القرن العشرين وارتهان قوة عالمية واحدة للإرادة الدولية ممثلة بالولايات المتحدة واذن ها هي الولايات المتحدة تعلن على الملا للمرة الثالثة تألف نجم أمريكا في الساحة الدولية [2].

ففي عام 1992 انهار الاتحاد السوفياتي وبدأت فكرة الاستقطاب العالمي، أي انفراد قوة واحدة في العالم تستحوذ عليها الولايات المتحدة الأمريكية التي تبشر بنظام عالمي جديد [3].

في فترة التسعينات يشير إلى انهيار الامبراطورية السوفياتية وولادة نظام عالمي جديد، تلعب الولايات المتحدة الدور الرئيسي فيه بالإضافة إلى ظهور قوى كبرى في السياسة الدولية كالاتحاد الأوربي والصين والهند وروسيا الاتحادية [4].

المطلب الثالث : عناصر بنية النظام الدولي الجديد

تمثل عملية تحديد عناصر النظم الدولية مشكلة ذات طابع "أمبريقي"، ذلك لأنه لا يمكن تحديد عناصر نظام بولى ما إلا بالنظر إلى السمات الخاصة به، وبالرغم من أن الدولة ظلت الفاعل المهيمن في العلاقات الدولية لفترة طويلة منذ إبرام معاهد و يستفاليا في القرن ال 17- إلا أن التطورات التي شهدها العالم في النصف الثاني من القرن العشرين ولا سيما في العقدين الأخيرين، كان لها أثر بالغ في بروز فاعلين آخرين قادرين على لعب دور على الساحة الدولية مثل: المنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات (MNC)، إضافة إلى الأفراد وفيما يلي توضيح ذلك[5]:

---

[1] مرجع سابق، ص 2

[2] هنري كيسنجر، **الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا**، تر: مالك فضل البديري، ط1، لبنان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995، ص 165

[3] غراهام ايفانتر، جيفري نوينهام، مرجع سابق، ص 5

[4] داريونازفات، **الاتحاد السوفياتي انهيار القوة العظمى**، تر: صلاح الدين فوزي فودة، دط، مصر: دار العربية للنشر والتوزيع، 1999،ص 7

[5] جهاد عودة، **النظام الدولي .. نظريات وإشكاليات**،الطبعة الأولى، مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص 10

1- الدولة :

تعد الدولة هي الوحدة الرئيسية التي سيطرت على النظام الدولي منذ معاهدة ويستفاليا حتى يومنا هذا، وقد بني النظام الدولى منذ نشأته على القوة بمفهومها الشامل، والقوة القومية لكل دولة ظاهرة نسبية تعبر عن حالة الدولة، وموقفها من علاقات القوة على المستوى الإقليمي، وهيكل القوة في النظام الدولي السائد. وتضع جميع الدول في اعتبارها إمكانية استخدامها لقوتها في مواجهة الدول الأخرى، وإمكانية استخدام الدول الأخرى لقوتها في مواجهتها. ويتكون النظام الدولي من دول أعظم، ودول عظمى، ودول متوسطة، ودول صغرى، لكن مسألة تحديد موقع كل دولة في النظام الدولى ليست مسألة ميسورة، لأنها تطرح عددا من المشاكل، نظرا لتعدد المعايير التي يتم على أساسها تحديد موقع الدولة في النظام.[1]

2- المنظمات الدولية: International Organization

تمارس المنظمات الدولية نفوذ سياسية واقتصادية بدرجة أو بأخرى، وتنقسم هذه المنظمات إلى نوعين: المنظمات الدولية الحكومية مثل الأمم المتحدة و فروعها، وعضوية هذه المنظمات مقصورة على الدول، ويمثل الأفراد الممثلون فيها مصالح الدول التي أوفدتهم. والمنظمات غير الحكومية هي تلك المنظمات التي تضم جمعيات و روابط و اتحادات من دول مختلفة، وقد حدث نمو هائل في عدد وحجم وأنشطة المنظمات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية نتيجة لزيادة درجة التعقيد في العلاقات الدولية، وزيادة معدلات التفاعل الدولي، ونتيجة للتطورات الاقتصادية الدولية، وتوزيع الموارد على المستوى العالمي[2].

3- الشركات المتعددة الجنسية: International Company

تلعب هذه الشركات دورا كبيرا في التأثير على مجريات الشئون الدولية، يصل في بعض الأحيان إلى دور الدولة أو يزيد، وتسيطر الدول الصناعية المتقدمة على نشاطات معظم تلك الشركات، ومن أمثلتها: شركة IBM، شركة جنرال موتورز، و غيرهما من الشركات التي يزداد تأثيرها بما تملكه من نفوذ اقتصادى و سياسى يوما بعد يوم[3].

[1] جهاد عودة، مرجع سابق، ص 10

[2] جهاد عودة، مرجع سابق، ص 11

[3] جهاد عودة، مرجع سابق، ص 11

4- الأفراد:

أصبح الفرد من الفاعلين الذين يمارسون تأثيرا على المستوى الدولي إلى حد قد يصل إلى مواجهة بين فرد ودولة، والمثال البارز على ذلك المواجهة بين الولايات المتحدة و أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة، وبناء على ما تقدم نستطيع القول أن هناك فاعلون قادرون على لعب دور على الساحة الدولية مثل: المنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، والأفراد. وقد أصبح لهؤلاء الفاعلين دور كبير في التأثير على مجريات الشئون الدولية، إلا أن الفارق الأساسي بينهم وبين الدول يتمحور في امتلاك الأخيرة لعنصر السيادة، في حين مازال الفاعلون يفتقدون المثل هذا العنصر الذي يخول امتلاك قوات عسكرية، وهو ما لا تقوم به تلك الشركات متعددة الجنسيات -مثلا- والتي لديها قدرات اقتصادية تفوق قدرات الكثير من الدول إذ قد تصل قدرة إحداها إلى قدرة أكثر من 80 دولة نامية[1].

المبحث الثاني : أنماط ووظائف وخصائص النظام الدولي الجديد

المطلب الأول : أنماط النظام الدولي الجديد

اتخذ النظام الدولي منذ ذلك الحين أشكالا متنوعة ما بين نظام متعدد القطبية ونظام ثنائي القطبية ونظام أحادي القطبية وهذه الأنظمة تختلف فيما بينها، وهذا الاختلاف جوهره عدد اللاعبين على مسرح النظام وأهم أشكال النظام الدولي مايلي:[2]

1 - نظام متعدد الأقطاب: (توازن القوى Balance of Power)

تتميز معالم هذا النظام المتعدد الأقطاب بوجود مجموعة قوى تمتلك من مصادر القوة، والنفوذ ما يجعلها تتبوأ مركزا هاما في قمة الهرم الدولي، وبالشكل الذي يجعلها متميزة عن غيرها، ومتكافئة نسبية، إن لم تكن متعادلة تقريبا مع بعضها البعض، والتاريخ السياسي الدولي حافل بأمثلة عدة لهذا النموذج القطبي[3]، ففي عام 1700 كانت القوى العظمى تتمثل بتركيا والسويد وهولندا وإسبانيا والنمسا وفرنسا وبريطانيا. وفي عام 1800 كانت القوى العظمى تتمثل ب: النمسا وفرنسا وبريطانيا وبروسيا وألمانيا وروسيا، وفي عام 1870م، أضيف للدول السابقة إيطاليا و في عام 1910 تمثلت

[1] جهاد عودة، مرجع سابق ص 12

[2] يوسف ناصيف صبحي، **أي هيكل للنظام الدولي الجديد ؟**، مجلة المستقبل العربي، العدد 3-4، 1995، ص 107

[3] عبد القادر فهمي، مرجع سابق، ص 65

القوى العظمى بالنمسا وفرنسا وبريطانيا وبروسيا وألمانيا وروسيا وإيطاليا، والولايات المتحدة، وفي عام 1935 خرجت النمسا من ركب الدول العظمى السابقة[1].

2- النظام الثنائي القطبية: (Bipolarity)

تتحد هيكيلة النظام الدولي في هذا النموذج بوجود قوتين عظميين تمتلكان من مصادر القوة والنفوذ ما لم تتح لأية وحدة دولية أخرى، وفي ظل هذا الواقع الدولي تتخذ علاقات القوة أشكالا مختلفة لعل من أبرزها عملية الاستقطاب (Polarization)، أي تجمع القوى الكبرى والمؤثرة حول مركزين قياديين وقيام علاقات تنافسية – صراعية بينهما، والتاريخ السياسي قدم لنا نموذجا خاصا بهذا النظام بعد الحرب العالمية الثانية، حيث برزت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي عام 1945 كقوة عظمى مؤثرة في النظام الدولي وبقي وضع النظام الدولي الثنائي القطبية حتى عام 1991 عند انهيار الاتحاد السوفيتي السابق [2].

3- النظام الأحادي القطبية: (UniPolarity)

أبرز معالم هذا النظام بروز دولة واحدة على قمة الهرم الدولي، تمتلك من القوة والنفوذ مالا تمتلكه غيرها من وحدات النظام الدولي، وابرز سمات هذا النظام بأن الدولة المتفردة بالقوة والنفوذ تعتلي سدة الهرم، وتقوم بوظيفة توزيع الأدوار وفرض السياسات التي تريد، على بقية وحدات النظام، وتتدخل في شؤون الدول من أجل ترتيب البيئة الدولية بالشكل الذي يضمن لها الاستمرار في قيادة العالم، وقد حمل التاريخ السياسي نموذجا لهذا النظام هذا النموذج يتمثل بقيادة الولايات المتحدة للعالم منذ عام 1991 بعد أزمة الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفييتي بعد تفككه[3].

وفي عام 1991م تحدث الرئيس غورباتشوف في محادثات السلام في الشرق الأوسط بمدريد قائلا: " لقد بدأنا نرى مساندة فعلية، وهذه أوامر مهمة على الحركة تجاه عهد جديد، عصر جديد ..." ثم يشير إلى أولئك المتخلفين الذين لا يزالون متشبثين بالنظام القديم من السيادة المستقلة

[1] هنري كيسنجر، **الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا**، تر: مالك فضل البديري، ط1، لبنان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995، ص 122

[2] مرجع سابق، ص 136

[3] بدران ودودة، **النظام الدولي الأمريكي الجديد**،عمان، دار البشير للنشر، 1992، ص ص 15-16

ويصفهم بقوله "أشباح الفكر القديم" عندما تتخلص من وجودهم سنكون أكثر مقدرة على المضي قدما تجاه نظام عالمي جديد [1].

فالنظام الدولي شهد تحولات مستمرة، مع تغير موازين القوى العالمية حيث تم الانتقال من نظام أحادي القطبية في عهد الإمبراطورية الرومانية إلى نظام متعدد الأقطاب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ثم إلى نظام القطبية الثنائية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية قبل أن ينهار الاتحاد السوفياتي في عام 1990م ليدخل العالم مرحلة جديدة تتسم بهيمنة القطب الأمريكي [2].

وفي فترة التسعينات يشير إلى انهيار الامبراطورية السوفياتية وولادة نظام عالمي جديد، تلعب الولايات المتحدة الدور الرئيسي فيه بالإضافة إلى ظهور قوى كبرى في السياسة الدولية كالاتحاد الأوربي والصين والهند وروسيا الاتحادية [3].

المطلب الثاني: أهداف وأنماط النظام الدولي الجديد

1- أهداف النظام الدولي الجديد:

أولا: الأهداف الظاهرية.

1. إيجاد عالم مستقر خال من النزاعات الدولية بتقوية دور هيئة الأمم المتحدة.

2. نشر الديمقراطية في كافة أنحاء العالم.

3. ترقية حقوق الإنسان في كافة أرجاء العالم.

ثانيا: الأهداف الخفية:

1. تشكيل جبهة الدول الشمال بزعامتها لمواجهة التحدي للجنوب العالم الاسلامي أولا والصين ثانيا.

2. تكوين كتلة دولية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة أي تكتل دولي معارض للنظام الدولي الجديد.

---

[1] فيصل بن علي الكاملي، **اليسوعية والفاتيكان والنظام العالمي الجديد**، ط1، الإمارات: مكتبة الملك فهد، 2010، ص 482

[2] هنرى كسنجر، النظام العالمي، **تأملات حول طلائع الأمم وصار التاريخ**، تر: فاضل جنكر، د.ط، لبنان: دار الكتاب العربي، 2015، ص 98.

[3] داريو نازفات، **الاتحاد السوفياتي انهيار القوة العظمى**، تر: صلاح الدين فوزي فودة، دط، مصر: دار العربية للنشر والتوزيع، 1999،ص 7.

3. نشر القيم السياسية، الثقافية، الاقتصادية الغربية (الدفاع عن حقوق الإنسان وقانون السوق أي تغريب ثقافي باسم الحداثة) [1].

4. وضع اليد على موارد دول الجنوب (نفط الخليج، معادن إفريقيا) .

5. منع دول العالم الثالث من تحقيق الخصوصية الحضارية والاستقلال السياسي والثقافي والاكتفاء الذاتي.

6. منع العالم الثالث من امتلاك التكنولوجيا المتقدمة خاصة العسكرية مثل حصار العراق، إجبار كوريا الشمالية على وقف برنامجها النووي، مقابل مساعدات اقتصادية مطالبة إيران بوقف برنامجها في هذا المجال.

7. الإبقاء على الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوة اقتصادية، عسكرية تقود العالم وتضرب كل من يهدد مصالحها تحت غطاء الشرعية الدولية ومنع ظهور خصوم أقوياء [2].

المطلب الثالث: خصائص النظام الدولي الجديد

بعدما أصبح العالم يخضع لنظام قطب واحد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما أكده جورج بوش الأب في خطابه في 29 جانفي 1991 أن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها من بين دول العالم تمتلك من المستوى الأخلاقي من إمكانيات ما يكفي الخلق نظام عالمي جديد، هذا الأخير الذي تعددت سماته أو ملامحه التي يمكن رصدها على الشكل الآتي:

أولا: السمة العسكرية:

إن أحداث 11 سبتمبر 2001م هي أهم ما ميز النظام الدولي الجديد من الناحية العسكرية والأمنية و ذلك الهجوم الذي استهدف برجي مركز التجارة العالمي بنيويورك والذي يعد بكل المقاييس تحديا للهيمنة الأمريكية أي أنه غير متوقعة فهي من نوع الكوارث في الذاكرة الجمعية للشعوب، حيث البعض شبهها بالهجوم على قاعدة "بيرل هاربر" فكان الرد آنذاك عنيفا ونوويا بحيث لم يجرؤ بعدها أحد على معاودة التجربة.

[1] سامي المهنا، **تداعيات حرب الخليج الثالثة، العالم بعيون أمريكية**، الأوراق السرية، البيت الأبيض والبنتاجون، د.ط، مصر: دار المريخ للنشر والتوزيع، 2004، ص 16

[2] عبد الجليل زيد مرهون، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، ط1، لبنان: دار النهار للنشر، 1997، ص 44

وفي بداية تلك الاحداث أعلن الرئيس بوش الابن يوم 20-09-2001 عن إستراتيجية أمنية جديدة باتت تعرف بمبدأ بوش، تتمثل في الحرب على الإرهاب والانتقال من سياسات الردع والاحتواء التي ميزت الفكر الاستراتيجي الأمريكي خلال سنوات الحرب الباردة إلى سياسة الحروب الوقائية التي تستهدف ما تطلق عليه أمريكا "الإرهاب" و الدول المارقة وجاء في الإعلان : " سوف نعطل وندمر المنظمات الإرهابية من خلال العمل المباشر والدؤوب، مستخدمين كافة عناصر القوة الدولية والوطنية وتركيزنا الفوري سينصب على تلك المنظمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم وعلى أي إرهابي أو الإرهاب الذي ترعاه الدولة " [1].

وقد كانت إدارة واشنطن تعمل كما لو أن العالم وحيد القطب وتتباهى بالقوة الأمريكية معتبرين أن الولايات المتحدة الأمريكية المهيمن الوحيد خصوصا في المجال العسكري والدليل على ذلك وصلت النفقات العسكرية الأمريكية في 1998م إلى 259 مليار دولار وفي سنة 2000م ووصلت إلى 290 مليار دولار، لتبلغ 301 مليار دولار في السنة الموالية (2001م -2002م) و 379 مليار دولار حسب توقعات 2003م ووصلت 450 مليار دولار في سنة 2007 [2].

شجعت الولايات المتحدة الأمريكية على الإبقاء على النقاط الساخنة في العالم من حروب صغيرة وأخرى جاهزة للتفجير بما يتناسب مع المصالح الأمريكية وقائمة الصراعات كثيرة، وهي تتوزع على مناطق البلقان والشرق الأقصى، إفريقيا، أمريكا اللاتينية، الوطن العربي [3] .

فتجسيد الأمركة هو البداية بالعراق في المنطقة بجميع أهدافها، ولكن المرامي البعيدة للإستراتيجية الأمريكية الجديدة هي إزالة الأنظمة العربية الحالية برمتها وهز الشرق الذي كان ملتقى الديانات والأعراف والحضارات [4].

ثانيا: السمة الاقتصادية:

أما من الناحية الاقتصادية لا شك فيه أن التجمعات الإقليمية الاقتصادية ستحتل مكانة هامة في النظام الدولي الجديد، وتبلور هذه التجمعات رهن بالعديد من التحولات بحيث لا يبدو أن

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 48
[2] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 52
[3] منير محمود بدوي السيد، مرجع سابق، ص 3
[4] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع السابق، ص 56

هناك مشكلات على مستوى قيام التجمع في أمريكا الشمالية بين الولايات المتحدة وكندا خاصة أن السوق الأوربية المشتركة تواجه تحديين لا يستهان بهما، الأول كيف ستكون علاقتها مع دول أوربا الشرقية والوسطى، أما الثاني فكيف سيكون علاقتها الاقتصادية الدولية في ظل مناطق اقتصادية مغلقة عليها ومن ناحية أخرى تتمثل في إعادة هيكلة الاقتصاد وتنظيم الوظائف والروابط الاقتصادية [1].

إضافة إلى ذلك تم طرح ما يعرف بالعولمة الاقتصادية ففي صفيحة لوفيغارو الفرنسية في عددها الصادر يوم 1999/12/06 م وصف المفكر الفرنسي المعروف **ألان فينكا لكروات** العولمة بأنها "عدوة العالم" وكتب : " العولمة هي تدخل التبادل الحر ومثلما يدل ذلك على اسمه فإن التبادل الحر ليس عدو للحرية التي هي قيمة أساسية وجوهرية، ليست القيمة الوحيدة التي يمكنها أن تتحكم في المجتمعات هناك الحرية وهناك شيء آخر، وهذا الشيء الآخر هو اليوم مهدد من قبل العولمة ولكي نلخص ذلك علينا أن نقول بأن العولمة ليست عدوة الحرية وإنما هي عدوة العالم "[2].

تشكيل التجمعات الاقتصادية الكبرى بأوروبا وآسيا والتكتل الاقتصادي الأمريكي وتكتلات صغيرة على مستوى العالم الثالث وهذا لتحقيق المزيد من الاعتماد المتبادل داخل العالم المتقدم لضمان ربط مصالحها وتعزيز السلم بينها.

بحيث جاء في الدراسة التي أشرفت عليها وكالة المخابرات المركزية، نستشرف آفاق مستقبل النظام العالمي الجديد ودور الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن ظاهرة العولمة باتت عاملا أكثر قوة في توقع ما سيكون عليه العالم خاصة التطورات التي شهدتها منظمة التجارة العالمية وبلدان متقدمة تملك 80% من الدخل العالمي وهي تمثل 20% من سكان العالم ولكن المشكلة لا تكمن في اتساع الهوة بين أثرياء العالم وفقراء الجنوب فحسب، بل أصبحت بارزة في مجتمعات الشمال نفسها ومثال ذلك الاتحاد الأوروبي [3].

كما نجد التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية «NAFTA» (أنشئ هذا التكتل في نهاية العام 1993م ويضم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك وبالرغم من كونه لا يضم

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع السابق، ص 2

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع نفسه، ص 3

[3] يوسف نايف صبحي، مرجع سابق، ص 153

إلا ثلاث دول كبيرة فإنه مثل أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تقريبا بحجم اقتصاد يقارب 7 تريليونات دولار عند النشأة، وعدد منتجين ومستهلكين يناهز 360 مليون نسمة كما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي 670 مليار دولار وحجم التجارة الخارجية 1017 مليار دولار عام 1997، ناهيك عن الإمكانات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية من مستويات تكنولوجية وصناعات متقدمة وثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة وإذا تفحصنا أهداف هذا الاتحاد نجدها لا تختلف كثير عن أهداف الاتحاد الأوربي فهي بعد تحقيق اقتصاد قوي للدول الأعضاء تعطي كل أولوياتها لتعزيز القدرة التنافسية مع التكتلات الاقتصادية الأخرى الصاعدة على المستوى العالمي وبالخصوص الاتحاد الأوربي [1].

وهناك من يرى بأن العولمة ساهمت في تعميق الهوة بين الشمال والجنوب من خلال استقطاب جديد يهمش الدول النامية ويقضي على آمالها للالتحاق بالركب التقدم الاقتصادي [2].

ثالثا: السمة الثقافية

إن العولمة الثقافية هي ظاهرة جديدة تثير للعالم تحديات متعددة مباشرة تواجه الثقافة القومية والهوية، فالثقافة الأمريكية كنموذج للثقافة العالمية ينبغي نشره عن طريق شبكات الاقتصاد المتحررة من كل قيد.

ولهذا نجد أن أهم ما ميز النظام الدولي الجديد من الناحية الثقافية هو السعي إلى تحطيم القيم والهويات التقليدية للثقافات الوطنية والترويج للقيم الفردية الاستعلامية الأمريكية والمفاهيم الغربية بصفة عامة [3].

ففي عصر العولمة، حيث تجتاز حركة التبادلات لاسيما السلع والمعلومات والاستثمارات، ازدادت حركة التفاعلات بشدة بين الدول، والترويج للقيم الفردية الاستهلاكية وهكذا أصبحت المعرفة اليوم أكبر عامل يساهم في تنشيط التفاعل بين الدول [4].

---

[1] فلاح خلف الربيعي، **التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية**، الحوار المتمدن، 12-6-2008

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 65

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع السابق، ص 67

[4] سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص 39

وعليه إذا كانت العولمة الاقتصادية هي محصلة لتاريخ من التطورات الاقتصادية والتجارية والمالية، فإن العولمة الثقافية هي في المقابل ظاهرة جديدة، وهي تشير للعالم تحديات متعددة مباشرة تواجه الثقافة القومية والهوية أيضا وتحديات غير مباشرة من خلال النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

رابعا: اضمحلال دور القانون الدولي وازدواجية المعايير:

هناك مشاهد عن تجاهل القانون الدولي العام، أو عن التناقض في تطبيق قواعده في غير منطقة من العالم، سواء بالنسبة لحقوق الإنسان، أو حفظ السلام، أو حماية البيئة الطبيعية من التلوث والتدمير...، حيث نجد ازدواجية في المعايير وتجاوزات عديدة في مفهوم حقوق الإنسان، فحصار العراق على مدى سبع سنوات سبب أضرار بالغة في أوساط الشعب العراقي، من وفيات الأطفال إلى التهديد البيولوجي لحياة الملايين من المدنيين، كما سبب حظر التجارة الأميركية المضروب على كوبا زيادة الوفيات، وانتشار الأمراض التي تحملها المياه، وفي فلسطين تستمر انتهاكات القواعد الدولية من خلال ممارسات الكيان الإسرائيلي[1] .

خامسا : تغير مفهوم القوة وتصاعد التوترات والصراعات

في السابق كانت القوة العسكرية تتمتع بمزايا لا مثيل لها في تحقيق الفائدة السياسية والاقتصادية للدولة، لكن تحولات العصر وتطوراته قد جعلت الأداة الاقتصادية في سلم أدوات السياسة الخارجية وأصبحت القوة الاقتصادية المقياس الفعلي لقوة الدولة، وقد ترتب على هذا الأمر ما يأتي:

1. أصبحت هناك دول تمتلك قدرات عسكرية فائقة، ومع ذلك فإن أمنها مهدد مثل روسيا.
2. أصبحت هناك دول لا تمتلك قدرات عسكرية جبارة ومثالها اليابان، ومع ذلك فإن أمنها غير مهدد.
3. تغيرت طبيعة التحالفات من تحالفات عسكرية إلى تحالفات ذات طبيعة اقتصادية ومثالها : النافتا، الاتحاد الأوروبي، آسيان، وأوبك ... الخ.

[1] قاسم خضير عباس، **مصداقية النظام الدولي الجديد**، دار الأضواء للنشر والتوزيع، ط 1، بيروت، لبنان، 2009، ص 67

وايضا تزايدت التهديدات الإرهابية على الصعيد العالمي للمصالح الغربية والأمريكية تحديدا، كما تزايدت التحديات البيئية التي تواجه العالم كالاحتباس الحراري والتصحر والتغيرات المناخية والأعاصير والفيضانات والتلوث، مع تزايد الحروب الأهلية والإقليمية أسباب دينية أو عرقية أو اقتصادية مثل باكستان، الصومال،رواندا، بروندي، وحاليا العراق وأفغانستان...ثم تنامي الهجرة القسرية بسبب الحروب والفقر والكوارث الطبيعية...وتزايد التوتر السياسي في الشرق الأوسط وإفريقيا الوسطى [1].

المبحث الثالث: الإطار النظري للدراسة

لقد تطرقت معظم نظريات العلاقات الدولية في تفسيرها لطبيعة النظام الدولي وتفاعل الدول فيه، منظور وجانب معين ميز كل نظرية عن باقي النظريات الأخرى، و هذا ما دفعنا إلى اختيار كل من نظرية النظم و الواقعية والبنائية لتوفر كل منها على نموذج تحليلي يساعدنا على تفسير جانب معين من السياسة الخارجية الروسية.

المطلب الأول: نظرية النظم

تعتبر نظرية النظم في التحليل الدولي، من أبرز النظريات التي استطاعت أن تحقق قبولا عاما وواسعا لها في الأوساط الأكاديمية السياسية في العقود الأخيرة، وينظر إليها دعاتها على أنها بمثابة الرد المباشر على إخفاق النظريات والمفاهيم التقليدية في أن تصل إلى تصميم إطار علمي مقبول يدور في داخله تحليل السلوك الدولي في شتى تأثيراته وعلاقاته التبادلية سواء في الظروف الطبيعية أو في ظروف الأزمات[2].

1- خصائص النظم السياسية:

1- أن النظام في حقيقته وحدة عضوية ومتحركة وقابلة للتطور والتغيير المستمر، وهو التغيير الذي قد يمتد إلى الملامح العامة للنظام أو للهيكل التنظيمي، أو لنمط أدائه إلى وظيفي سواء ما تعلق من ذلك بالمضمون أو بالقواعد والإجراءات، أو لسلوكياته ولنماذج العلاقات المتبادلة بين أطرافه، أو لقيمه وأفكاره ومفاهيمه، الخ...[3]

[1] مرجع سابق، ص ص 69-70

[2] عمر، مجدي، **التغييرات في النظام الدولي وأثرها على الشرق الأوسط**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999، ص 19

[3] مرجع سابق، ص 20

2- أن كل نظام يعمل بطريقة المؤثرات الداخلية وقد تكون مخرجات أحد النظم هي نفسها المؤثرات الداخلة في تفاعل نظام آخر.

3- أن النظام قد يكون محكما في تكوينه، أي على درجة عالية نسبيا من التماسك والانضباط الذاتي كما قد يكون مفكك ويتميز بتسيب العلاقات وعدم الانضباط.

4- أن هناك حدودة تفصل بين أي نظام وبين بيئته الخارجية التي يحتك بها ويتعامل معها، بمعنى أن النظام يعمل عادة في بيئة أكبر منه تؤثر فيه كما تتأثر به، وهذه البيئة الخارجية المحيطة بالنظام تنتج حاجات وضغوطاً وتحديات مادية وإنسانية وفكرية، الخ...

5- أن كل نظام عبارة عن شبكة معقدة من الاتصالات التي تقوم بتبليغ الحق ائق والمعلومات إلى أطرافه أو إلى أجهزة إتخاذ القرارات المسؤولة فيه، مما يحدد في التحليلي الأخير، مقدرة النظام على التأقلم مع الظروف التي يعايشها ويعمل في ظل تحدياتها .[1]

2- تطبيق مفهوم تحليلات النظم على المستوى الدولي (نموذج كابلان) :

يعتبر **مورتون كابلان** من أكثر المحللين الذين حاولوا بلورة إطار متكامل لنظرية النظم في التحليل الدولي وقد انتهت به المحاولة إلى تصميم ستة نظم دولية نظرية لكل منها خصائصه ومقوماته ومتغيراته التي تتحكم في نمط تفاعلاته، وقد حدد كابلان هذه المتغيرات بخمسة متغيرات أساسية هي:

1- القواعد الأساسية: وهي القواعد التي تسهم في خلق النماذج السلوكية الضرورية لتحقيق التوازن داخل النظام الدولي.

2- قواعد الانتقال : وهي القواعد التي تعبر عن طبيعة التحولات التي تطرأ على النظام الدولي، وتؤدي به للانتقال من شكل إلى أخر.

3- المتغيرات المتعلقة بخصائص الأطراف الفاعلة في النظام الدولي.

4- المتغيرات المتعلقة بالإمكانات المتاحة لدى الأطراف الفاعلة في النظام الدولي وتشمل بالأساس مستويات التسلح و التكنولوجيا وغيرها من عناصر القوة.

5- المتغيرات المتعلقة بالمعلومات والتي تؤثر بقوة في اتجاه عمليات الاتصال داخل النظام الدولي .

[1] مرجع سابق، ص ص 21-22

أما عن تقسيم كابلان للنظم الدولية فقد أورده على النحو التالي:

- نظام توازن القوى
- نظام القطبية الثنائية الهشة
- نظام القطبية الثنائية المحكمة
- النظام العالمي
- النظام الدولي الهرمي

وفيما عدا النظامين الأولين، فإن النظم الأربعة الأخرى هي نظم افتراضية لم تتحقق تاريخيا، وإن كان من الممكن أن تنبثق إلى الواقع كما يزعم كابلان، في مراحل تاريخية لاحقة .

وبعد أن يعين كابلان القواعد الرئيسية التي تحكمت في تفاعل كل واحد من هذه النظم الدولية بالنسبة لما ظهر منها، وما يحتمل أن تكون عليه صورة ذلك التفاعل بالنسبة لنظم التي لم تظهر بعد، يخلص إلى وجوب التفاعل الديناميكي الدولي[1] .

المطلب الثاني: الواقعية البنيوية الجديدة

يمكن النظر إلى الواقعية البنيوية على أنها تيار تجديدي داخل المدرسة الواقعية، ولقد ظهرت نتيجة للانتقادات الحادة التي تعرضت لها النظرية الواقعية الكلاسيكية على يد الثورة السلوكية، في فترة الخمسينات والستينات القرن الماضي، حيث تعتبر الواقعية البنيوية امتداد تجديديا للواقعية الكلاسيكية، محافظة على بعض افتراضاتها كمتغير القوة في السياسة الدولية، و تركز الواقعية البنيوية في تحليلها على بنية النظام الدولي كمشكل للعلاقات السياسية التي تحدث بين مختلف الدول، كما عمل **كينيث والتز** على تحديد الواقعية من خلال الإلمام بالتفاعلات الإيجابية والمكاسب التعاونية بين الدول في النظام الفوضوي الذي يودي إلى خلق ما سماه المعضلة الأمنية، التي تدفع الدول إلى الخوف بشأن أمنها مما يجعل الدول تميل إلى الاعتماد الذاتي بسبب حالة اللاأمن والذي يضعها في حالة الاستعداد الدائم لخوض الحروب حفاظا على أمنها [2].

[1] مرجع سابق، ص 23

[2] حياة النفوس يوسفي، **الاستراتيجية الروسية في منطقة المتوسط من منظور تعديلي**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر،جامعة العربي ين مهيدي بأم البواقي قسم العلوم السياسية، 2017، ص 25

وتتمثل المبادئ الأساسية للواقعية البنيوية في :

1. بنية النظام الدولي فوضوية وكل الدول لها وظائف متشابهة، فهي متمايزة من حيث القدرات وليس الوظائف.
2. جميع الدول تتميز بالأنانية، وتسعى للحفاظ على بقائها .
3. حالة الفوضى التي تميز النظام الدولي تدفع دوما نحو خلق نظام متوازن القوة .
4. في أي نظام للمساعدة الذاتية، البقاء يقتضي الاستجابة للقوة النسبية .
5. حالة الفوضى في النظام الدولي تدفع دوما إلى خلق نظام توازن القوى.

هذا إلى جانب ما سبق تركز الواقعية البنيوية على مفاهيم ذات أهمية تحليلية كبيرة نذكر منها:

- **فوضوية النظام الدولي**: من وجهة نظر الواقعيون الجدد، المبدأ التنظيمي للنظام الدولي يأخذ شكل الفوضوية، و السبب في ذلك انتفاء سلطة دولية بمعنى أنه لا توجد هناك مؤسسات أو هيئة عليا بإمكانها فرض و سن القوانين الدولية.
- **سياسات المساعدة الذاتية** : السمة الغالبة في النظام الدولي " الفوضوية " تفرض على الفواعل انتهاج سلوك الاعتماد على الذات أو مساعدة الذات حيث يقول والتز " الوحدات في سعيها التحقيق أهدافها والحفاظ على أمنها في الحالة الفوضوية، عليها الاعتماد على الوسائل والإجراءات التي باستطاعتها تشكيلها ذاتيا، أي أن مبدأ الاعتماد على الذات هو بشكل حتمي مبدأ التصرف في النظام الفوضوي.
- **توازن القوى** : وهي تدل عادة على حالة لا تتفوق فيها دولة على أخرى، وتقتضي سياسة توازن القوى أن تهدئ أي دولة من مسعاها في تعظيم القوة، لأن توافر الكثير من القوة لدولة معينة قد يولد لدى الدول الأخرى شعورا بالخوف والعدوانية منها لتشكل ما يسمى بالمعضلة الأمنية [1].

وهو ما يظهر بشكل جلي في اتجاهي الواقعية البنيوية الجديدة والذي يتلخص وينعكس في الإجابة عن سؤال يتعلق بالواقعية وهو لماذا تريد الدول القوة ؟ ما هو مقدار القوة الذي يعد كافيا ؟

[1] مرجع سابق، ص ص 26-27

تهتم الواقعية البنيوية بتوازن القوى و التنافس فيما بينها للحصول على القوة على حساب الآخرين، أو على الأقل كي تحرص على ألا تفقد قوتها، وتقوم الدول بهذا الشيء لأن بنية النظام لا تعطيها إلا خيارات قليلة إذا ما أردت هذه الأخيرة البقاء، مما يخلق بيئة تنافسية وفي هذا الأساس يختلف الواقعيون الجدد، إلى واقعيين دفاعيين والواقعيين هجوميين، ويظهر الاختلاف في الجدال الواقع بين هذين الاتجاهين،حيث يجادل الدفاعيين بأن العوامل البنيوية تحدد مقدار القوة التي يمكن للدول الحصول عليها، ما يعمل على تخفيف الأثر النسبي للمنافسة الأمنية، في حين يرى الواقعيون الهجوميون أن بنية النظام الدولي تحفز الدول زيادة حصتها في الحصول على القوة (تعظيم القوة)، لتشمل السعي إلى تحقيق الهيمنة، ما يميل إلى زيادة حدة المنافسة [1].

وفي ما يلي أهم الاتجاهات الحديثة في الواقعية الجديدة البنيوية:

1. **الواقعية الدفاعية** : تعتبر الواقعية الدفاعية بالصورة التي قدمها **روبرت جيرفس و جورج كويستر** إضافة إلى **ستيفن والت** و **جاك سنايدر** من الإضافات المهمة للواقعية، يجادل هؤلاء بأن احتمال وقوع حرب كانت أعلى حين كانت الدول تستطيع التغلب على بعضها البعض وكلما كان الدفاع أسهل فإن الأمن سيكون أوفر، وتزيد من احتمالات التعاون والدول بذلك تستطيع أن تزيد وتكتسب وسائل الدفاع من غير أن تهدد الآخرين وتقلل الفوضى، ويشير **جاك سنايدر وروبرت جيرفس** أن قادة الدول أدركوا بأن تكاليف الحرب أصبحت مكلفة بوضوح أكثر من الفائدة وتحاجج الواقعية الدفاعية، على أنه إذا ازدادت قوة إي دولة بشكل زائد عن اللزوم فإن التوازن سيظهر وتحديدا ستعاظم القوى العظمى الأخرى جيوشها و تعززها، و تشكل تحالفا توازنيا يترك الدولة التي تطمح إلى هيمنة في وضع أقل أمنا وتعتبر نظرية **كنيث والتز** حول "توازن التهديد" المثال النموذجي للواقعية الدفاعية ذلك لأنه يبرر التوازن لدى الدول تحالفا ضد الدول التي تسعى إلى الهيمنة لذلك يرى والتز أن الدول في النظام الدولي تميل إلى عدم تشجيع القوى المهيمنة بل تحافظ على بقاء الوضع الراهن، وفي كفة ميزان الهجوم والدفاع غالبا ما ترجح إلى الدفاع [2].

2. **الواقعية الهجومية:** تمثل هذه الأخيرة وجهة نظر تتحدى الواقعية الدفاعية على عدة جبهات، حيث يلاحظ **راند سويلير** أن الفرضية التي تقوم عليها الواقعية الدفاعية والتي مفادها الدول التي

[1] مرجع سابق، ص 27

[2] مرجع سابق، ص 27

تسعى إلى البقاء، فرضية تعكس الوضع الراهن وعمل تهديدات الدول التي تسعى إلى تصحيح أو تعديل الوضع القائم وتغييره . ومن أبرز ممثلي هذا التيار **إربك لابس و جون ميرشايمر** الذي يرى أن الفوضى تشجع كل الدول لتحقيق الحد الأقصى من قوقها وتظهر القوة التي تطالب بتغيير الوضع الراهن القوى التعديلية التي تتخلص من القيود النظامية لتزيد نزعتها التوسعية بقدر المستطاع وبالتالي الدول تبحث دائما على مصادر القوة لتحجيم دورها والتخلص من الوضع الراهن [1] .

لنخلص القول أن مقتضيات الواقعية البنيوية التي تم وصفها بالمعضلة الأمنية جوهرها يتلخص في معظم الخطوات التي تتخذها القوى لتعزيز أمنها الخاص القائم على منطق الشك والريبة، هذه الخطوات تقلل بها من أمن الدول الأخرى فأي دولة تحسن من وضعها في ميزان القوى العالمي، تقوم بذلك على حساب الدول الأخرى.

المطلب الثالث: النظرية البنائية

تختلف النظرية البنائية عن النظرية الواقعية بصفة عامة في رؤيتها للنظام الدولي حيث تعتبره ظاهرة اجتماعية و ثقافية، فهو ليس ساحة لإبراز القدرات العسكرية والاقتصادية والأدوات الدبلوماسية وانما يتمثل دوره في مساعدة الدول على تطوير مجتمعاتهم وتحديد مصالحهم في السياسة العالمية.

تحاول البنائية توفير علاقة جدلية ترابطية بين بنى النظام الدولي والممارسات والوقائع الاجتماعية حيث ترى أن النظام الدولي هو نتاج للفكر الإنساني الصرف، مجموعة من الأفكار، بناء فكري، نظام للقيم والمعايير التي نظمت من طرف بني البشر في سياق زمكاني متصل وإذا تغيرت الأفكار التي تدخل في العلاقات الدولية القائمة فإن النظام نفسه سيتغير معها كذلك لأن النظام يتضمن تلك الأفكار[2].

إن المفهوم المركزي للنظرية البنائية في السياسة الدولية هو الهوية، فقبل أن تحدد الدول كيفية الدفاع عن مصالحها بالوسائل المادية والدبلوماسية المتاحة، يجب عليها أولا أن تسعى لفهم طبيعة هذه

[1] مرجع سابق، 28

[2] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية،الجزائر**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، ص 325

المصالح في المجتمع الدولي، وذلك من خلال التفاعل مع الأعضاء الآخرين لهذا المجتمع الدولي و تطوير انتماءاتهم الهوياتية [1].

فهي ترى أن هوية الدولة وتحديدها لماهية نفسها متغيرة وتعتمد على الأطر التاريخية والثقافية والاجتماعية، لذا فإن فهم الهويات محوري لفهم السياسة العالمية، فالهويات تؤثر بقوة في المصالح والأفضليات حيث أن هوية الدولة تعكس أفضلياتها وأفعالها القادمة وتفهم الدولة الآخرين بناء على الهويات التي تضفيها عليهم بينما تقوم في الوقت نفسه بإعادة إنتاج هويتها من خلال التعامل الاجتماعي[2].

كما ترى البنائية أن للأفكار الجماعية أو المشتركة دور مهم في تحديد السياسية الخارجية وذلك من خلال تحديد مصالح الدولة و مختلف وسائل تحقيقها، فهي تفترض أن هذه المصالح لا تتحدد من خلال مواقف الجهات الفاعلة في صناعة القرار لكن تحدد عن طريق التفكير المشترك في طبيعة مصالح دولتهم ووسائل تحقيقها، وبالطبع هذا لا يعني حسب رأيهم أن الأطراف الفاعلة والمؤثرة في السياسة الخارجية لها مصالح متشابهة ولكنه يشير إلى ضرورة وجود فهم مشترك لبعض القضايا يتجاوز المصالح الخاصة[3].

ومنه تميز النظرية البنائية بين ثلاثة أنواع من الأفكار المشتركة وهي أفكار تتعلق بطبيعة العلاقات الدولية، وأفكار تتعلق بالدولة وتشمل هويتها ومكانتها ودورها في النظام الدولي وأخيرا أفكار تتعلق بالإستراتيجية المتبعة، فالفكرتين الأولى والثانية تصف لنا كيفية تصور القيادة السياسية لتحديات السياسة الخارجية وكيفية تحديد المصالح الوطنية فهي أفكار تحدد أهداف الدولة، وأما الأفكار المتعلقة بالإستراتيجية فهي تساعد صانعي القرار على مواجهة حالة عدم اليقين بتوفير مقترحات حول النجاح المحتمل لمختلف استراتيجيات السياسة الخارجية[4].

---

[1] نجاة مدوخ، **السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا 2010–2014)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة قسم العلوم السياسية، 2015، ص 43

[2] مرجع سابق، ص 44

[3] مرجع سابق، ص 44

[4] مرجع سابق، ص 45

ومن هنا ما يمكننا التوصل إليه من خلال ما تم ذكره أنه لا يمكن تفسير السياسة الخارجية الروسية دون اعتماد نقاط قوة كل نظرية من النظريات التي تم ذكرها، بحيث أن نقطة ضعف نظرية تفسرها نقطة قوة النظرية الأخرى في دراسة النظام الدولي و السياسة الخارجية لدولة روسيا الإتحادية.

الفصل الثاني:

تطور السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة

الفصل الثاني: تطور السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة

المبحث الأول: السياسة الخارجية الروسية من 1991 م إلى الآن

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي تغييرت خريطة النظام الدولي، وبالتالي تشكل نظام جديد للعلاقات الدولية تمثل بالانتقال من الثنائية القطبية إلي القطب الواحد، وفي هذه الأوضاع كانت روسيا وريثه الإتحاد السوفيتي ليست في الحقيقة قوة عظمي، باستثناء قدرتها العسكرية، فهي لا تملك المقومات التي تجعل منها قوة عظمى إقتصادية وسياسية، لذا تطورت السياسة الخارجية الروسية و إتبعت سياسة خارجية موالية للغرب في فترة حكم الرئيس يلتسين، ثم تطورت هذه السياسة إبان فترة الرئيس فلاديمير بوتين .

المطلب الأول: السياسة الخارجية الروسية في فترة يلتسين

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، تحولت روسيا تلقائيا إلى وريث شرعي، ورث القوة المتبقية والإيديولوجية الاشتراكية، ثم العبء الاقتصادي الثقيل من الاقتصاد السوفياتي، حيث كانت روسيا في مركز القرار في ذلك العهد الذي تدور حوله دويلات الاتحاد .

بذلك تكون روسيا ورثت كل شيء عن الاتحاد السوفياتي، وذلك في جميع المجالات خاصة العلاقات الدبلوماسية والعلاقات الدولية، بما في ذلك وراثة السفارات والعلاقات من خلالها مع الدول المختلفة في العالم [1]

حاولت روسيا إعادة بناء علاقاتها مع العالم، وخاصة مع جيرانها الحلفاء السابقين وأعداء الأمس الغرب الليبرالي، وذلك بإعادة هيكلة سياستها الخارجية بالانفتاح على الغرب والتعامل معه على أساس مصالح مشتركة، وقد تبين ذلك منذ عهد غورباتشوف، إلا أن هذه السياسة تكرست في عهد **يلتسين**.

جاء **يلتسين** في يونيو 1991 إلى السلطة على موجة من التوقعات العالمية، ففي 12 يونيو تم انتخاب يلتسين رئيسا[2] لجمهورية روسيا الاتحادية بأغلبية 57% من الأصوات كأول رئيس منتخب شعبيا في التاريخ الروسي، حيث كان موضع أمل للشعب المتطلع للحرية والديمقراطية وتحسين

[1] – وليم نصار، "**روسيا كقوة كبرى**"، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت، ص 24

[2]

مستواه المعيشي، وقد أقر **يلتسين** إصلاحات اقتصادية جذرية عام 1992، كانت وراء تحطيم المعيشة لمعظم سكان روسيا، حي عمت البطالة والفساد وارتفع معدل التضخم، وظهرت الجريمة المنظمة أو ما يعرف "بالمافيا الروسية" وتغلغلها في الحياة الروسية .

ولتحويل الاقتصاد الروسي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر مرة واحدة. حيث كان من الضروري التخلص من القطاع العام، أي من كل المصانع والمنشآت والمزارع والمؤسسات الاقتصادية الكبرى، مثل الصناعة النفطية وغيرها من الصناعات الإستراتيجية التي تملكها الدولة، وهي كل بلية الاقتصاد الروسي قبل التحول. لقد تم تنفيذ ذلك في إطار خطة ذات ثلاث أبعاد: اللبرلة والاستقرار و الخصخصة.

إلا أن كل ذلك كان له انعكاس سلبي على الاقتصاد والسياسة الروسية التي نهجها يلتسين، حيث لقيت معارضة شديدة من البرلمان وكذلك معارضة شعبية واسعة مما أدى بالرئيس الروسي للاستعانة بالجيش لحل البرلمان وفرض دستور جديد يمنحه القوة للتغيير .

لقد نزلت المقدرة العسكرية الروسية، حيث لم تصبح مثل القوة السوفياتية السابقة، حيث حالة الجيش الروسي كان يرثى لها خاصة بعد أن توقفت الدولة عن دفع الرواتب لفترة ماء فانهارت أجزاء كبيرة من الجيش وخرجت منه أعداد كبيرة، حيث أصبح الجيش والبحرية الروسية في حالة فوضى عارمة سنة 1992 [1]

وقد حاول **يلتسين** التقرب من الغرب وإنهاء حالة الحرب الباردة، حيث وفع عدة اتفاقيات لخفض الترسانة النووية لديه، وذلك اثر معاهدة ستارت 1 و 2، ومن تم التقرب في خطوة ثانية مع الحلف الأطلسي كحليف استراتيجي للغرب، بالانضمام إلى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، من اجل تفكيك الحلف والدخول في مشروع امني جديد[2].

إلا أن الشك ضل قائما رغم تفكيك الاتحاد السوفياتي، ولم يقبلوا بروسيا كحليف أو شريك استراتيجي، بل تم إضعافها اقتصاديا وإثقالها بالديون والمشاكل الداخلية من أجل إشغالها عن الشراكات الدولية ومناطق نفوذها السابقة، فانفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالساحة الدولية في غياب أي قطب قادر على المناقشة إلى حين استفاق الدب الروسي نتيجة خيبة الأمل من العلاقات

[1] مرجع سابق، ص 25

[2] مرجع سابق، ص 27

مع الغرب، بدأت السياسة الخارجية الروسية تتحول أكثر نحو إتجاه الحفاظ على خصوصية روسيا من خلال علاقات أوثق بآسيا مع فتح المجال إلى اتخاذ سياسة أكثر تشدد في الدفاع عن المصالح القومية لروسيا، وقد تمثل هذا التحول في السياسة الخارجية في ثلاث توجهات أساسية:

1- يكتنف السياسة الخارجية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية وتتضمن التأكيد على ضرورة احترام المصالح الروسية.

2- يتعلق بالسياسة الخارجية الروسية اتجاه دول الكومنولت

3- الاتجاه شرقا بتطوير العلاقات الروسية مع عدد أكبر من الدول الأسيوية الكبرى بهدف تحقيق أكبر قدر من التوازن في السياسة الخارجية، مع الحفاظ ولو بشكل اقل من الأول بعلاقات جيدة مع الغرب سياسيا اقتصاديا وتجاريا، حيث انضمت إلى برنامج المشاركة من أجل السلام في 22 يونيو 1994 لربط دول وسط وشرق أوروبا ودول الكومنولث بحلف الأطلسي[1].

إلا أن التحول الجذري في السياسة الداخلية والخارجية الروسية سيأتي مع تولي الرئيس **فلاديمير بوتين** الحكم في روسيا.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الروسية في فترة بوتين

ومع تولي الرئيس **فلاديمير بوتين** لرئاسة روسيا الإتحادية في سنة 2000م، سعى إلى تقوية سياسة روسيا الخارجية كان في مقدمتها التركيز على الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية.

وركز **بوتين** على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة والعمل على استعادة دور روسيا في أسيا والشرق الأوسط تدريجيا وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية[2].

[1] مرجع سابق، ص 29

[2] ذيب اسليم القرالة، **توجهات روسيا الخارجية ، من عهد يلتسن حتى ولاية بوتين الثالثة**، مركز المحترفون الدولي للدراسات والأبحاث،2017/02/18، الرابط :
http://www.projocenter.com/Details.aspx?Id=6

خاض الرئيس بوتين معركة كبرى سميت بمعركة استعادة سلطة الدولة وممارستها فعليا، من خلال تضييق الخناق على الأوليغارشيين [1]، وخلال هذه الفترة يمكن ابرز أهم ملامح التوجه الجديد في السياسة الروسية الخارجية بما يلي :

- السعي لبناء القوة الذاتية الروسية بشكل مستقل عن النماذج الغربية الجاهزة والنظر إلى تلك القوة وحدها على انها المحدد لوضع روسيا في السياسة الدولية، وقد عبر بوتين عن ذلك في خطابه امام البرلمان الروسي عام 2005 بقوله : "ان روسيا دولة تصون قيمها الخاصة وتحميها وتلتزم بميراثها وطريقها الخاص للديمقراطية".
- معارضة الغزو الامريكي للعراق سنة 2003 من دون ترخيص من مجلس الامن
- انتقد الرئيس بوتين السياسة الامريكية الاحادية والانفرادية وطالب بانشاء نظام عالمي ديمقراطي أي متعدد الاقطاب وبتقوية دور القانون الدولي
- في سنة 2007 دخلت روسيا في منافسة مع الولايات المتحدة في القطب الشمالي على سيادة الموارد النفطية .
- عمدت روسيا الى تقليص النفوذ الامريكي في اسيا الوسطى وتمكنت من سحب قواعد الولايات المتحدة العسكرية في اوزبكستان وقيرغيزستان بالضغط على الدول المضيفة[2] .

فإذا كان بوتين قد اعتمد في فترة حكمه السابقة على الفكر الواقعي البراغماتي، فإنه اليوم يعتمد على الفكر الواقعي الجيوستراتيجي، والذي يستند إلى إنشاء تكتلات إقليمية ودولية تدعم مكانة روسيا وتكون أداة لتحقيق نظام دولي متعدد الأقطاب، كما يستند إلى تطوير القدرات العسكرية الروسية بحيث تعزز من قدرتها التنافسية أمام القدرات الأمريكية ليس من حيث الكم، وإنما من حيث النوع ومن حيث التواجد في الأقاليم ا لاستراتيجية[3].

ففي إطار السياسة الخارجية المعتمدة على أساس جيوسياسي، كان اهتمام بوتين منذ وصوله إلى الحكم منصبّا على تأمين المحيط الاستراتيجي أو ما يمكن تسميته ب"الطوق الأمني الأول" لروسيا

[1] يوسف رماش، **روسيا الإتحادية في البيئة الأمنية الدولية : التحديات والمواقف**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2016، ص 199

[2] مرجع سابق، ص 200

[3] لمى مضر الأمارة، **التوجهات الروسية الجديدة في ظل الرئاسة الجديدة**، مجلة السياسة والدولية،العدد 11، العراق،2011، ص ص 84 85

في مواجهة التمدد الناتوي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبخاصة في محيط بحر قزوين والقوقاز، والتي تمثل نقاط الاشتباك الأولى بين روسيا العائدة من كبوتها والغرب[1].

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية الروسية

تعد أهداف السياسة الخارجية الروسية مزيجا من الأهداف المتوازنة للفرد والمجتمع والدولة ليمكِّنها من تحقيق طموحاتها في عصر العولمة وحرية الأسواق. وهي أهداف طويلة الأجل، لتضمن مصالح الدولة القومية، بواسطة مؤسسات سلطة الدولة [2].

ويمكن القول إن أهم أهداف السياسة الخارجية الروسية في هذه المرحلة تتمثل فيما يلي:

1- إضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية، والتأكيد على ضرورة استرداد روسيا المكانة التي افتقدتها منذ قيامها، وإنهاء الانفراد الأمريكي بموقع القمة. وحسب رؤية القيادة الروسية، فيجب إتباع خطة إستراتيجية وعقلانية تفضي إلى إحلال التعددية القطبية محل هذا الانفراد، وعلى نحو يتناسب أكثر واتجاهات العالم الجديد.

2- السعي إلى علاقات متميزة وتعاون إستراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفييتي السابقين، لا سيما الهند وإيران والصين.

3- الاتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام والاستقرار في المنطقة.

4- الواقعية في التفكير، وزيادة التعاون وتعزيز العلاقات مع كومنولث الدول المستقلة[3].

5- السعي إلى تعزيز النفوذ الروسي في الفضاء السياسي للاتحاد السوفييتي السابق.

6- منع انتشار الصراعات السياسية والعسكرية المؤدية لعدم الاستقرار بآسيا الوسطى.

7- تعزيز الديمقراطية في روسيا.

---

[1] مرجع سابق، ص 85

[2] نبية الأصفهاني، **مستقبل التعاون الروسي– الإيراني في ضوء التقارب الأخير**، السياسة الدولية، العدد 144، المجلد 36، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، أبريل 2001، ص 164.

[3] مرجع سابق، ص 167

وأيضا سعى إلى تقوية سياسة بلاده الخارجية في مواجهة القوى العالمية الكبرى الأخرى باندماج روسيا في العديد من النشاطات السياسة الخارجية مثل الإنضمام إلى مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، ورابطة الأمم لجنوب شرق آسيا، ومؤتمرات القمة الروسية مع الاتحاد الأوروبي... إلخ.[1]

المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية الروسية

ظهرت العديد من التوجهات والرؤى لدى النخب السياسية الداخلية وصانعي القرار السياسي الخارجي الروسي حول أولويات السياسة الخارجية، لكن سيتم التركيز على أبرز هذه التوجهات والتي تم نهجها على مستوى السياسة الخارجية الروسية منذ 1991 إلى غاية اليوم، وهي الأطلسيون وأولوية التوجه نحو الغرب، ثم الأوراسيون وأولوية التوجه نحو الشرق، وفي الأخير الواقعيون وسياسة البراغماتية.

المطلب الأول: الأطلسيون وأولوية التوجه نحو الغرب

قاد هذا التوجه وزير الخارجية السابق في عهد الرئيس بوريس *يلتسين* **اندريه كوزرييف**، ولقد احتضن العديد من أتباع الرئيس السابق " غورباتشوف" في إطار التفكير الجديد الذي دعى فيه إلى إدماج الاتحاد السوفييتي في "البيت الأوروبي المشترك"[2]، وأقامت المدرسة الفكرية الأطلسية حججها على مقدمات تاريخية، وثقافية، ودينية وموضوعية، وأن النازية دكت معاقلها بالقوة الروسية في الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى ذلك روسيا قوة مسيحية، فإن أنصار هذا التوجه يرون فيها غربية من حيث الثقافة والتاريخ والديانة، أما على المستوى الموضوعي، فإن أصحاب التوجه الأطلسي اتخذوا خطوات الاقتراب من الغرب والولايات المتحدة الأمريكية في أكثر من مجال؛ فمن الناحية الأمنية، يعتبر الأطلسيون أن لروسيا مكانة في حلف الأطلسي بصورة أو بأخرى، حتى لم يستبعد البعض أن تكون عضوا فيه وأن تقيم معه شراكة أمنية[3].

---

[1] السيد أمين شلبي، **بوتين وسياسة روسيا الخارجية**، السياسة الدولية، العدد 175، المجلد 44، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،يناير 2009، ص 257

[2] Varol Tugce. THE RUSSIAN FOREIGN ENERGY POLICY. Republic of Macedonia : European Scientific Institute, 2013 , Avalaible at:
http://eujournal.org/files/journals/1/books/TugceVarol.pdf, p 32

[3] كاظم هاشم نعمة، **روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة**، الأردن، دار آمنة للنشر والتوزيع،2013، ص 44

* Fyodor Shelov kovedyayev : أكاديمي روسي، ونائب أول لوزير الخارجية الروسي سابقا

ونجد **كوفادييف Kovedyayev** * أحد أنصار هذا الفكر اليوم يقول: " لتجنب الأسوأ، يجب أن تتجه روسيا غربا، وتستعد للانضمام إلى الهيكلين الرئيسيين في الغرب، منظمة حلف شمال الأطلسي والإتحاد الأوروبي، وسوف يشهد على نواياها الصادقة بانضمامها للإتحاد الأوروبي الذي سيكون عملية حتمية وحلف الناتو يبقى خيارها الوحيد على الأقل جناحها السياسي[1]".. وهذا يعد تأكيدا على رغبة النخبة السياسية الروسية وصناع القرار السياسي الخارجي في دمج روسيا في المؤسسات الغربية.

ويرى الأطلسيون أن الحلف الأطلسي هو المركز الجديد والهيكل البديل للأمن العالمي بعد هيكل القطبية الثنائية وتوازن القوى النووي، هذا الحلف من وجهة نظر أنصار هذا التوجه هو صلة ربط الطوق أمني تجسد بين أوروبا والأطلسي[2] .

فقد كانت روسيا تعيش في بداية التسعينات أزمات داخلية خانقة لم يتمكن على إثرها القادة السياسيون من علاجها أو الحد من تفاقمها، حيث لم يتمكنوا من إيجاد حلول لكثير من المعضلات وأهمها الوضع الاقتصادي، فبتفاقم المشاكل الداخلية التي لم تتمكن الحكومة من معالجتها، فشل الأطلسيون في الوصول إلى ما كانوا ينادون به من التقرب إلى الغرب دون قيد أو شرط، وهنا برز تيار آخر مناقض الأفكار الأطلسيين وهو التوجه الأوراسي.

المطلب الثاني: الأوراسيون وأولوية التوجه نحو الشرق

برز هذا التيار للتصدي للفكر الأطلسي وتمحور حول فكرة "روسيا الأوراسية والتي تدعو إلى أن ينظر صانع القرار السياسي الخارجي إلى "الداخل" إلى "العمق" الاستراتيجي الجيوبوليتيكي الفريد لروسيا، هذا من جهة[3]، وكذا حقيقة أن روسيا باعتبارها كيانا جيوبوليتيكا هي أساس ما يدعى آسيا – أوروبا من جهة أخرى، والتي تعتبر من الناحية الجغرافية والطبيعية، واللغة والمناخ والثقافة والدين هي الرابط الإيديولوجي الذي يجمع بين الغرب والشرق، وهذه الخصائص هي تماما التي تحدد مكانة روسيا كحلقة وصل في الكتلة الجيوبوليتيكية الأورو–آسيوية[4].

[1] مرجع سابق، ص 45

[2] ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص 164

[3] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص 46

[4] خولة بوناب، **تأثير البعد الطاقوي في السياسة الخارجية الروسية تجاه الاتحاد الاوروبي**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016، ص 38

حيث نجد في القرن 19م **نيكولاي دانيلفسكي** هو أول من حدد أوراسيا ككيان جغرافي يتوسط أوروبا وآسيا، وعرفها على أنها :

" مساحة اليابسة غير منقطعة شاسعة تفصلها على أطرافها سلاسل الجبال العالية من جبال الهيمالايا، والقوقاز وجبال الألب، وكيانات واسعة تشكل منطقة القطب الشمالي والمحيط الهادي، والمحيط الأطلسي، والبحر الأسود، والبحر الأبيض المتوسط و بحر قزوين"؛ ومصطلح الأوراسيا لا يعني الجمع بين أوروبا وآسيا، كما هو شائع، بل بالأحرى هو كيان مستقل، أوراسيا كما تصورها **سافيتسكي و ترويتسكري** ليست أوروبا ولا آسيا، هي "عالم جغرافي" ككل مختلف تماما متميزة عن الأول والثاني [1].

فروسيا ما بعد الشيوعية أصبحت تواجه حقيقة جيوبوليتيكية عملية، فحواها؛ أنها تقع بعيدا عن الجناح الغربي للغرب الأوروبي والأمن الأطلسي، إذ يفصلها دول خرجت من حلف وارسو والاتحاد السوفيتي وأسرعت في الانضمام إليهما، وقد أوجدت هذه الحقيقة مسألتين هامتين:

- أن تحسن روسيا توزيع مواردها وقدراتها لمواجهة هذا الواقع الجيوبوليتيكي.
- أن تحذر من إغفال مناطق جوارها وآسيا[2].

من وجهة نظر أنصار هذا التوجه أن لروسيا مصالح لا تتوافق مع الغرب في جميع النواحي، ولقد أهينت روسيا في هذا الجانب، فالغرب خرج كاسا وروسيا هي الطرف الخاسر، ولذا فإن سياسة روسيا ينبغي أن تقوم ليس على قواعد المبادئ الفكرية والحضارية والدينية التي تجعلها قريبة من الغرب كما يرى الأطلسيون، بل على قواعد توازن القوى، وبما أنه ليس في وسع السياسة الخارجية أن تقيم هيكل علاقات مع الغرب على أساس توازن القوى، فمن هنا لابد أن تستعيد روسيا قوتها ذاتيا وليس مع الغرب، ثم إن الغرب عندما سيرى روسيا تستعيد عافيتها بمقوماتها سيثمنون قيمة هذا التحالف، وعندها فإن التعاون مع الغرب سيكون حاجة لروسيا مثلما هو للغرب والولايات المتحدة الأمريكية، تعاون على أساس عالم قائم على تعدد القوى وليس أحادي القطب وأن هذه التعددية تمليها الحقيقة الجيوبوليتيكية[3].

[1] مرجع سابق، ص 39

[2] كاضم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص 47

[3] خولة بوناب، مرجع سابق، ص 39

ولقد شدد الأوراسيون على المصالح الروسية وذلك من منطلق فكري سياسي مختلف يترتب عليه توجهات في السياسة الخارجية الروسية لا تساق في عربة واحدة وعلى سكة واحدة ولنقطة واحدة؛ فالمصلحة الروسية لا تكمن في أن روسيا هي من ركب الغرب، بل مصلحتها تأتي من جغرافيتها وتاريخها وثقافتها وبنائها العرقي وتقاليدها السياسية، وعليه فإن السياسة الخارجية الروسية ينبغي أن تحرص على الحفاظ على الدولة الروسية، وفي خضم ذلك أعاب الأوراسيون على الأطلسيين إعطاء السياسة الخارجية الروسية وجهة صوب الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الأوروبي دون تقييم موضوعي لواقع البيئة الروسية الجديدة عالميا وفي الفضاءات المجاورة لها[1].

يرى الأوراسيون أن الأولوية ليست التوجه نحو الغرب، بل إنها ذات صلة بما يجري ميدانيا وتنتظره روسيا من تحديات قادمة من جبهتين هما الشرق والجنوب؛ فالجنوب برزت فيه مشاكل استدعت من روسيا اللجوء إلى القوة العسكرية، دون إمكانية الحسم السريع والقضاء على جذور التحديات، والأكثر من هذا، إن التحدي الجديد في قوس الأزمات هو تحد إسلامي يتأثر بعوامل خارجية، وكونه في الرحم الديموغرافي الروسي، فالإسلام أكبر دين وثقافة وهوية بعد السلافية والارثذوكسية الروسية، أما الشرق فهناك الصين التي تكشفت مكامن قدراتها الذاتية، فقد أصبحت الصين هي القوة الإقليمية الآسيوية، في حين خسرت منزلة القوة العظمى العالمية، دون أن تستبدلها بقوة كبرى أوروبية أو إقليمية ذات صدقية، خاصة من حيث الاستقرار الداخلي والثقل الاقتصادي[2].

لقد راهن أنصار هذا التوجه على عودة روسيا في سياستها الخارجية إلى مجموعة دول الاتحاد السوفييتي سابقا، وتعزيز رابطة كومنولث الدول المستقلة الذي فيه لروسيا خصائص لا نظير لغيرها؛ فهي القوة الكبرى في هذا الإطار، وأن لها فيه مصلحة أهمها وجود أعداد كبيرة من الروسيين (ما يقارب 20 مليون روسي)، وهو ما يستدعي حماية مصالحهم، وفوق هذا وذاك، فإن مناعة روسيا لا تأتي من عافيتها الذاتية فحسب، بل من توطيد العلاقات الاقتصادية والتعاون الأمني مع الكومنولث للدول المستقلة أيضا، وبفضل هذين العاملين وليس واحد منهما فقط، أو بالانخراط مع الغرب، سيكون في وسع روسيا أن تصبح منخرطة إيجابيا في السياسة الدولية ومن موقع خيارات إيجابية وليس كمفاوض ضعيف يلوذ إلى سياسة دفاعية[3].

[1] مرجع سابق، ص 40

[2] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص 48

[3] خولة بوناب، مرجع سابق، ص 40

المطلب الثالث: الواقعيون وسياسة البراغماتية

بعد تعثر الالتحام بالغرب وخيبة الأمل عند الأطلسيين الذين أخفقوا في تنفيذ سياساتهم والإتيان بمردودها المادي، برز توجه ذو نظرة واقعية وحاجج أنصاره بأن المطلب المباشر والأولي هو عودة دور الدولة، وبما أن روسيا ليست لها العافية الاقتصادية ولا قدرة الإفادة من واقعها الجيوبوليتيكي الجديد، فإن عليها أن تخلق توازنا بين حركتها الخارجية والكفاءة الذاتية، فليس من صالح روسيا أن تجنح إلى الشرق أو الغرب أو تعطي الأولوية لأوراسيتها بل يجب أن تذهب حركتها بكل الاتجاهات بصورة متوازنة تتوافق مع حقيقة مصالحها.

انطلق أنصار هذا التيار من مفاهيم المصلحة الوطنية، والأمن، والتهديدات والأهداف، والوسائل، والقوة ومصادرها الوطنية، واعتبروا أن المصلحة الوطنية لها أوجه متعددة اقتصادية وسياسية وعسكرية واجتماعية وبيئية وإنسانية، كما أن بعضا من المصالح ذات مدى متباين منها المباشرة والمتوسطة والبعيدة المدى، وهناك مصالح ذات مغزى حيوي للدولة وأخرى قد تكون مهمة، هذا فضلا عن مصالح داخلية وأخرى خارجية، ولقد أكد أنصار هذا التوجه على وجود تهديدات من البيئتين الداخلية والخارجية للأمن الروسي، والسياسة الخارجية هي وسيلة وآلية لاحتواء تلك التهديدات أو منعها والقضاء عليها[1].

ومن بين التهديدات الداخلية التي كانت تتفاقم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا مما هدد استقرار الدولة، القلق على وحدة الفيدرالية الروسية التي تعرضت لأزمات عرقية من جهة، وكذلك إلى توترات في العلاقات على صعيد المركز والأقاليم، من جهة أخرى، ومن الناحية الاقتصادية فإن الانخفاض الحاد والسريع في مستوى المعيشة والتضخم والفساد والبطالة والتفاوت الاجتماعي بعد الخصخصة وتدهور مستويات التعليم والصحة كانت كلها تحديات مباشرة للمجتمع الروسي[2].

أما التهديدات الخارجية فقد أدرجها الواقعيون انطلاقا من مناطق الجوار وكومنولث الدول المستقلة وجمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا، إذ أن علاقات روسيا مع هذه الكيانات كانت تواجه تهديدات سياسية لتعطيل حركة السياسة الخارجية صوب الاندماج والتعاون، كما أن روسيا كانت مهددة بالتوترات السياسية والعرقية والدينية بين هذه الدول التي قد تتسبب في انعكاسات سلبية على

[1] مرجع سابق، ص 41

[2] مرجع سابق، ص 42

روسيا كالهجرة إليها أو الإضرار بمصالح الأقليات الروسية الموزعة في هذه الدول، أما من الناحية الاقتصادية، فإن استقلال روسيا الاقتصادي كان هو هدف التهديدات الخارجية التي تسعى لجعل روسيا ذات اقتصاد أحادي المصدر يتمثل في النفط والموارد الطبيعية، وبذلك تضع عوائق أمامها في الانخراط في الاقتصاد العالمي من خلال السوق والمؤسسات المالية[1].

في خضم ثنائية المصالح التهديدات التي تواجه السياسة الخارجية الروسية حدد أنصار التوجه الواقعي دوائر اهتمامات السياسة الخارجية الروسية حسب أولوية المصالح الروسية ووسائل الحفاظ عليها إلى دائرتين كالآتي:

- **أولا– الجوار القريب:** يعد الدائرة الأولى من حيث الأولوية، فقد حرصت السياسة الخارجية الروسية على أن تكون الأنظمة السياسية صديقة ومتعاونة مع الكرملين، وأن تفلح في إنشاء فضاء اقتصادي وأمني مشترك تكون فيه روسيا القوة المحور بحكم قدراتها العسكرية، وكذلك في تحييد النزاعات الداخلية في هذه الدول التي دخلت في مرحلة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي بسبب المنازعات العرقية والدينية، وفوق هذا وذاك أن هذه الدول فيها أقليات روسية يجب حمايتها والدفاع عن مصالحها، وقد رجح لتحقيق هذه الأهداف القادة الروسيين القوة الناعمة لأن القوة العسكرية تثير مخاوفهم بلجوء هذه الدول الطلب المساعدة من قوى خارجية أبدت استعدادا للاقتراب من حدود روسيا وتهديد مصالحها.
- **ثانيا– أوروبا الشرقية والشرق الأوسط والشرق الأقصى** : وفي كل واحد منها مصالح لروسيا وتواجه تحديات وتهديدات؛ ففي شرق أوروبا تعترض حركة السياسة الخارجية الروسية النزعة الأوروبية للابتعاد عن روسيا والاندماج السريع بأوروبا الغربية، وبذلك تصبح روسيا شبه معزولة في فضائها. ويرى الواقعيون في هذه الدول على أنها همزة وصل بين روسيا وأوروبا الغربية، وبعد أزمة الشيشان وانتعاش الظاهرة الدينية في الدول الإسلامية في وسط آسيا أصبح الشرق الأوسط مصدر محتمل لإثارة المصاعب لروسيا، هذا فضلا على أن الشرق الأقصى هو الأكثر إثارة للجدل عند الواقعيين ذلك لأن روسيا تواجه في هذا الفضاء خيارات وأولويات غير متجانسة ينبغي أن تعيها سياستها الخارجية[2].

[1] مرجع سابق، 42

[2] مرع سابق، ص 43

بعد التطرق لأولويات السياسة الخارجية الروسية التي كانت بين شد وجذب في تحديد أي التوجه يخدم المصالح الوطنية الروسية وتمكينها من العودة كقوة كبرى واستعادة دورها كفاعل مؤثر على الساحة الدولية، هناك محددات تتحكم في قدرتها على التأثير في النسق الدولي لممارسة سياسة خارجية مستقلة، وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث التالي .

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الروسية

المطلب الأول: محددات بيئة صنع القرار في السياسة الخارجية الروسية

إن لمحددات صنع القرار دور هام في صياغة السياسة الخارجية الروسية وهي تتكون من المؤسسات الرسمية والغير رسمية التي تؤثر في توجهات صنع السياسة الخارجية وهي :

أولا: المؤسسات الرسمية:

1) السلطة التشريعية:

وتتمثل في البرلمان وتسمى الجمعية الفيدرالية وهي أعلى سلطة تمثيلية وتشريعية في الدولة، ويتكون البرلمان من مجلسين، مجلس الفيدرالية ويتولى الأمور المتعلقة بالفيدرالية، ومنها حدود الدولة واستخدام القوات المسلحة خارج روسيا، والموافقة على إعلان الرئيس للأحكام العرفية وحالة الطوارئ في البلاد، وله الحق في قبول أو رفض المشاريع المقدمة من المجلس الأدنى (الدوما) [1] .

وأيضا مجلس الدوما يضم 450 نائبا، ومدة خدمة الأعضاء أربع سنوات، وهو المسئول عن الموافقة على التعيينات التي يقوم بها الرئيس لرئاسة الوزراء، وهو الذي يتولى عملية سن القوانين، و السلطة التشريعية لها دور في المصادقة على مشاريع القوانين أو المصادقة على قضايا السياسة الخارجية التي يتبناها الرئيس بوتين[2] .

[1] تراث فايز دبانية، **السياسة الخارجية الروسية تجاه الوطن العربي بعد انتهاء الحرب الباردة 1991–2001**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية : كلية الدراسات العليا، 2003، ص66

[2] مرجع سابق، ص 68

2) السلطة التنفيذية:

أ) رئيس الدولة (الرئيس الروسي):

يعتبر الرئيس هو مركز الثقل في النظام السياسي الروسي ومحور عملية صنع القرار فيه، ينتخب بالاقتراع المباشر لفترتين متتاليتين مدة كل فتره اربع سنوات، ويتضح ذلك من السلطات الواسعة النطاق المخولة له بمقتضى دستور 1993 م. فهو الذي يمثل الدولة في الداخل والخارج، ويقر السياسة الخارجية والأمنية للدولة و يستطيع أن يحل الحكومة و غيرها من الصلاحيات المطلقة [1].

ب)الجهاز التنفيذي (الحكومة):

تتمثل أهم اختصاصاته في العمل على تنفيذ السياسة الداخلية المالية ، وكذلك السياسات العامة للدولة، هذا إلى جانب السياسة الخارجية للدولة، فالرئيس يقوم بتعيين الوزراء أو عزلهم [2] .

جـ) الجيش :

إن الجيش الروسي وريث الإتحاد السوفياتي ، فالرئيس بوتين حضي بالدعم من قبل المؤسسة العسكرية ، عند انتخابه في سنة 2000 م ، ويبقى تابعا للرئيس في قراراته الداخلية والخارجية[3].

د) وزارة الخارجية:

تقوم وزارة الشؤون الخارجية بتقديم المقترحات إلى الرئيس وتعمل على تنفيذ السياسة الخارجية للدولة والعمل على إنشاء نظام مستقر للعلاقات الدولية مبنية على المنفحة والاحترام، والإلتزام بمبادئ القانون الدولي ، وهو جهاز يتبع للرئيس في النهاية [4].

[1] أحمد سيد حسين، دور القيادة السياسية فى إعادة بناء الدولة: دراسة حالة روسيا فى عهد بوتين،رسالة ماجستير، جامعة القاهرة :كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013، ص48

[2] مرجع سابق، ص 49

[3] مرجع سابق، ص 49

[4] عز الدين عبدالله أبوسمهدانة، **الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط2000–2008**:دراسة حالة القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، غزة جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2012م، ص61

هـ) الاستخبارات الروسية :

تلعب الإستخبارات الروسية دورا هاما في روسيا الإتحادية ، فمنذ تولي بوتين الحكم قام بعمل تحديثات جذرية للمؤسسة وقام بتعيينات كثيرة لشخصيات تتمع بالخبرة في مختلف الدول العربية والغربية ،وتكمن أهمية هذا الجهاز في جمع التقارير والمعلومات ومناقشتها مع الرئيس [1].

ثانيا: المؤسسات الغير رسمية:

أ) الكنيسة:

في روسيا توجد الكنيسة الارثودوكسية ومنذ عقود لها تأثير كبير في السياسة عموما ، فتلقى إحتراما من قبل الرئيس الروسي ويعتبررها شريكا للسلطة السياسية، وهوية روسيا دينية [2].

ب) النخبة السياسية:

يعتمد الرئيس الروسي على مجموعة من رجال الدولة المنتمين للمؤسسات الأمنية عرفت باسم "سيولوفيكي"، وتعني "الرجال الأقوياء". وتؤمن هذه المجموعة بأن مصلحة روسيا الأساسية هي في حماية محيطها الجغرافي من التأثير الغربي واعتماد سياسة مناوئة للغرب. وتعد رؤى المفكر الروسي **ألكساندر دوجين** المقرب من الرئيس بوتين ومؤسس "حزب أوراسيا" مثالا لرؤية مجموعة "السيلوفيكي" لما يجب أن تكون عليه سياسة روسيا الخارجية، يمكن القول إنهم يرون أنفسهم سوفيت لكن ليسوا شيوعيين، واهتمامهم الأول هو الأمن القومي الروسي.

في مقابل هذا نشأت نخبة أخرى مدفوعة بقاعدة رجال الاقتصاد والقانون والأعمال عرفت باسم "سيفيليكي Civiliki " تكمن رؤيتها في الانفتاح على الغرب والتطوير الاقتصادي. فنجد أحد رموزها **ديمتري ميدفيدف** ليكون في الكرملين، فهو رجل قانون لم يعمل إلا في المجال المدني. ويمكن القول إن سياسة روسيا اعتمدت لفترة على التوازن بين هاتين المجموعتين: السيلوفيكي ويمثلها بوتين والسيفيليكي ويمثلها ميدفيدف، وانعكس هذا التوازن على توزيع المناصب حيث تولى رموز السيلوفيكي بعض وزارات الدولة كالخارجية والداخلية والاستخبارات، بينما تولي رموز من السيفيليكي

[1] مرجع سابق، ص 61

[2] مرجع سابق، ص 62

وزارات المالية والاقتصاد والعدل، حتى بعض مؤسسات الدولة انقسمت بين المجموعتين، ففي حين كانت شركة الغاز العملاقة "جازبروم" تحت سيطرة السيليفيكي كانت شركة النفط "روسنفط" تحت سيطرة السيلوفيكي[1].

المطلب الثاني: المحددات الداخلية

أولا) المحددات الجغرافية:

تعد الجغرافيا العامل الأهم لفهم طبيعة السياسة الروسية حيث تلعب العوامل الجغرافية دورا أساسيا في تحديد طبيعة النشاط الخارجي للدولة وفي رسم معالم سلوكيات الدول الأخرى، وتعرف هذه العوامل وما تفرزه من انعكاسات ونتائج في أدبيات العلاقات الدولية بالجغرافيا السياسية[2].

تغطي دولة روسيا الاتحادية واحد من ثمانية من سطح الأرض وتمتد عبر شرق أوربا وشمال آسيا حيث يمثل الجزء الأوربي من روسيا ربع مساحة الدولة، أما الجزء الآسيوي فيمثل ثلاثة أرباع مساحتها، وتوصف روسيا بإعتبارها أكبر دولة في العالم من حيث المساحة التي تقدر ب 17075200 كيلو متر مربع تليها كل من كندا والصين والولايات المتحدة، هذه المساحة الهائلة الدولة واحدة تفرض على روسيا عدة عوامل سياسية على رأسها أنها كدولة مترامية الأطراف هي في ذات الوقت دولة مستباحة الحدود، يحد روسيا من الشمال المحيط المتجمد الشمالي وبحر البلطيق ومن الجنوب البحر الأسود ومن الشرق الأقصى المحيط الهادئ، ومن شرق جبال الاورال تحدها كازاخستان والصين ومنغوليا[3].

---

[1] شدوى محمد ابراهيم بسيوني ، **السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية فى الفترة "2011–2016"**، المركز العربي الديمقراطي، 2016/07/13، الرابط : https://www.democraticac.de/?p=33933

[2] حسين بوقارة، **السياسة الخارجية، دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، الجزائر، دار هومه، 2012، ص77

[3] حسني عماد حسني العوضي، **السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، الطبعة الأولى،برلين ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، 2017، ص 18

المصدر : أين تقع روسيا على الخريطة – www.mawdoo3.com

وتزخر روسيا بمجموعة كبيرة من الموارد الطبيعية منها النفط والفحم والغاز الطبيعي والعديد من المعادن الإستراتيجية كالماس، ويسود المناخ القاري القاسي معظم أنحاء البلاد والذي يتسم بفرق كبير في درجات الحرارة بين الصيف والشتاء، وكذلك أحد أهم محددات اتخاذ قرارها السياسي سواء على الصعيد الخارجي أو الداخلي ولذلك فإنه رغم التغير الإيديولوجي بدءا من روسيا القيصرية مرورا بالثورة البلشفية والاتحاد السوفيتي وانتهاء بروسيا الاتحادية الجديدة يمكن للمتابع أن يستشف استمرارية نمط معين في سياسة روسيا نابع من المحددات الجيوسياسية التي تؤثر عليها[1] .

ثانيا: المحددات السكانية

يعتبر العامل السكاني حسب العديد من المفكرين من العوامل المؤثرة على السلوك الخارجي للدول، فالتنوع العرقي واللغوي والديني غالبا ما يفرز كتلا بشرية غير متجانسة ومتباينة التصورات والأهداف داخليا وخارجيا، وينتج عن هذا الوضع تشكل جماعات مصالح وضغط تحاول التأثير على قرارات السياسات الخارجية خاصة منها تلك المرتبطة بالمناطق الجغرافية التي تنحدر منها هذه الجماعات، يصل عدد سكان روسيا حسب الإحصائيات الأخيرة لسنة 2017 حوالي 148مليون نسمة بعد الصين والهند والولايات المتحدة و اندونيسيا، والمجتمع الروسي مجتمع متعدد العرقيات حيث يصل عددها إلى 130 جماعة عرقية ويمثل الروس أكبر المجموعات العرقية، كما انها تعرف تنوعا دينيا تمثل فيه المسيحية الأرثوذكسية والإسلام ديانه رئيسية، حيث يصل عدد المسلمين حوالي 19

[1] مرجع سابق، ص 19

مليون مسلم وهي ثاني أكبر طائفة دينية في روسيا وتتمركز معظمها في الشيشان وداغستان وأوسيتيا الشمالية وتتارستان [1].

ثالثا: محددات الهوية الوطنية

إن آليات ترسيخ الهوية الوطنية كأساس لقيام الدولة الروسية كانت لفترة طويلة مصدر جدل كبير بين صناع القرار والخبراء الروس، فمصطلح القومية الذي لعب دورا رئيسيا في تشكيل الدول الحديثة ولازال عقيدة سياسية كبرى في العصر الحديث، وحاليا تم طرح خمس خصائص أساسية للأمة الروسية:

1- **وحدة الهوية:** وذلك من خلال وصف الشعب الروسي بأنه شعب إمبراطوري

2- **الشعب الروسي أمة واحدة:** وذلك لأن لهم أصول وثقافة مشتركة، حيث ينظر لتشابه الثقافة الاثنية والتاريخ المشترك كميزة أساسية للهوية الوطنية .

3- **اللغة:** حيث يتحدث الشعب الروسي اللغة الروسية بصرف النظر عن أصولهم الأثنية.

4- **العرقية:** تشكل العرقية الروسية أساس الهوية المشتركة.

5- **الأمة الروسية مدنية:** ينتمي لها كل من يحمل الجنسية الروسية بغض النظر عن إثنيته[2].

رابعا: المحددات الاقتصادية

تكتسب المقومات الاقتصادية للدولة أهمية فائقة في أوقات السلم والحرب والأزمات، باعتبارها المعيار الأساسي لقوة الدولة، وركيزة محكمة لبناء استراتيجيتها القومية وحركتها السياسية في النظام الدولي، ويمثل الناتج القومي الإجمالي والموارد الطبيعية والانتاج الصناعي والتجارة الخارجية معيارة عامة لقياس القوة الاقتصادية للدولة، وذلك لارتباطها بمستوى الدخل القومي وتقدير معدلات النمو والتقدم الاقتصادي.

لقد عانت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، من تفشي ظاهرة الفساد السياسي في سنوات حكم الرئيس الاسبق (بوريس يلتسين)، وكانت هذه أحدى أسباب فشل عمليات الإصلاح الاقتصادي في ذلك الوقت، وعند تولي الرئيس فلاديمير بوتين السلطة عام 2000 م، والذي اعترف

[1] مرجع سابق، ص 20

[2] مرجع سابق، ص 20

في خطابه أن ديون روسيا الخارجية حتى عام 2000م بلغت نحو 143 مليار دولار، وأن هنالك نحو 40 مليون مواطن روسي يعيشون على حافة الفقر، فعمل على انتهاج إستراتيجية لإعادة البناء الداخلي والنهوض بالقدرات الروسية لاستعادة المكانة الدولية والإقليمية لها، ما ساعد على انتعاش الاقتصاد الروسي، والذي ساهمت فيه العديد من العوامل، من بينها: توافر الإرادة السياسية للقادة الروس، وتوافر روسيا على موارد طبيعية هائلة، بالإضافة إلى اكتسابها لمقومات النهضة الاقتصادية، التي تتجلى في القدرات الصناعية الكبيرة كالمصانع واليد العاملة المؤهلة، فضلا عن المواد الأولية . ومنذ عام 2000م وحتى عام 2008م نما الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للاقتصاد الروسي بنسبة كبيرة وصلت الى 70% ، ففي عام 2006م لوحده؛ نما الناتج المحلي الإجمالي 8 % وزادت الإستثمارات، كما إنخفضت البطالة[1] .

أما فيما يخص مجال الطاقة، تمتلك روسيا مصادر متنوعة كالغاز والنفط والفحم، فهي تحتل المرتبة الثانية عالمية من حيث احتياطي الغاز الطبيعي بعد ايران، حيث تمتلك 6.23 % من الاحتياطي العالمي، وتعد شركة غاز بروم(Gazprom) الروسية أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، و تتحكم في 90 % من إنتاج الغاز الروسي وأنابيب نقل الغاز، وتمد أوروبا بربع احتياجاتها منه، أما قطاع النفط، فتمتلك روسيا سابع أكبر احتياطي في العالم حيث تمتلك 6.1 % من الاحتياطي العالمي، وتحتل المرتبة الثانية كأكبر منتج و مصدر للنفط في العالم، حيث تسيطر شركة روس نفط (Rosneft) الروسية على إنتاج النفط في روسيا، أما الفحم فتمتلك روسيا ثاني أكبر احتياطي في العالم بعد الولايات المتحدة بنسبة 17.6 %[2].

إن اندماج الاقتصاد الروسي بصورة جيدة في الأسواق العالمية، أدى مع مرور الوقت إلى نمو حصتها التصديرية العالمية من النفط والغاز، إذ أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي رافق الأزمة المالية العالمية عام 2009 أثر سلبا على الإقتصاد الروسي، ويمثل النفط الخام أكثر من ثلث صادرات روسيا الاتحادية. وقد نمت في السنوات الأخيرة بعض الصادرات غير التقليدية، وتوسيع وتنويع الصادرات الروسية، ومع ذلك، فإن معظم هذه الصادرات لا تزال من السلع الأولية والسلع الوسيطة، مثل: المعادن، والمواد الاولية الأخرى، والمنتجات الزراعية والمواد الغذائية، في ظل غياب واضح للسلع

[1] Ahmed Yousif KIETAN , **Russian Federation Rising Power**: **Strengths and Weaknesses** , ANKASAM , Bölgesel Araştırmalar Dergisi , 113-139 , May 2017، p 117

[2] Ibid , p 120

والخدمات الأكثر تطورا والأعلى قيمة، فعلى الرغم من سياسة تنويع الصادرات التي أطلقتها الحكومة الروسية منذ عام 2003م، إلا أن روسيا لازالت تعتمد في صادراتها على المواد الخام والطاقة والتي تمثل المصدر الرئيسي للدخل في روسيا[1] .

خامسا: المحددات العسكرية

إن الصلة الوثيقة بين امتلاك ترسانة عسكرية كبيرة ومتطورة من الاسلحة التقليدية وغير التقليدية وبين تبوء منزلة «القوة العظمى»، كانت ولا تزال مقوما اساسيا من مقومات الدولة الروسية، وشرطا لابد منه لكسب النفوذ داخل منظومة العلاقات الدولية القائمة على القوة، وأداة لمواجهة الضغوط والتهديدات الخارجية. لذا فإن زيادة الإنفاق العسكري وتحسين أداء القوات المسلحة وتطوير الصناعات العسكرية، يعد احد أشكال التعبير عن أهداف روسيا الإستراتيجية. وتعد القوات المسلحة الروسية من أقوى واكبر جيوش العالم، وتصنف كثاني أقوى جيش في العالم من حيث قدراته القتالية بعد جيش الولايات المتحدة والأول من ناحية الترسانة النووية، والثالث عالميا من حيث العدد بعد كل من الصين والولايات المتحدة، إذ يبلغ تعداده حوالي 1.400.000 مقاتل، بالإضافة إلى قوة احتياط ضخمة تصل إلى أكثر من مليوني مقاتل، موزعين على مختلف الصنوف والتشكيلات العسكرية، وترسانة ضخمة من الاسلحة المتنوعة، إذ لا تزال روسيا الغريم التقليدي والوحيد للولايات المتحدة من الناحية العسكرية التقليدية (أنظر الجدول رقم 01). وتمتلك روسيا 18 قاعدة عسكرية خارج أراضيها، يتمركز فيها نحو 56 ألف عنصر عسكري[2].

ومنذ عام 2000م بدأت بوادر إصلاح الجيش بالتزامن مع تحسن الاقتصاد الروسي، نتيجة لارتفاع اسعار النفط والغاز الطبيعي بشكل كبير، إذ بدأت القيادة الروسية بزيادة النفقات الدفاعية، لاسيما في مجال الصناعات العسكرية رغبة منها في تعزيز الاقتصاد، لاسيما وان صادرات الأسلحة الروسية تشكل جزء مهما من صادرات البلاد بجانب صادرات الطاقة، وتحتل روسيا المركز الثاني عالمية بين أكبر الدول المصدرة للسلاح بعد الولايات المتحدة، إذ بلغت صادراتها في عام 2015 م لوحده قيمة 31.2 مليار دولار، وحققت نسبة 25 % من مبيعات السلاح العالمي[3] .

[1] Ibid , p 121

[2] Ibid , p 124

[3] Ibid , p 125

ووفقا لتقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، أنفقت روسيا حوالي 72 مليار دولار على التسلح في عام 2011. وتخطط روسيا لزيادة إضافية في إنفاقها العسكري، بمشروع للميزانية يظهر ارتفاعا في القيمة الحقيقية للإنفاق العسكري بنسبة 53% حتى عام 2014. ومع ذلك، يضيف المعهد أن العديد من المحللين يشككون في ما إذا كانت الصناعة الروسية ستكون قادرة على تحقيق مثل هذه الخطط الطموحة بعد عقود من الركود الاقتصادي في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي[1].

المطلب الثالث: المحددات الخارجية

لقد ساعدت المحددات الخارجية للسياسة الروسية دورا في صناعة السياسة الروسية، ومنها:

1 – المحددات الإقليمية:

- العمل على الهيمنة على الأقاليم المجاورة ومنع الأوروبيين والولايات المتحدة الأمريكية من إقامة الشراكات لتقويض النفوذ الروسي ، وذلك لتطويق روسيا و قرب حلف الناتو.
- إقامة الشراكة مع الدول المؤثرة في سياستها تجاه دول آسيا الوسطى مثل اليابان والصين والهند.
- إقامة تحالفات مع الدول التي تتفق معها مصالحها مثل تحالف الكومنولث الدول المستقلة، منظمة شنغهاي، ومنظمة تعاون آسيا الوسطى، وتوسيع العلاقات الاقتصادية بينهم .
- التركيز على القوة الناعمة في التعامل مع دول المنطقة بدلا من القوة العسكرية في الحفاظ على مكانتها الجيوسياسية فيما عرف بمبدأ بوتين.

ب– المحددات الدولية :

1- التوجه الوسط في العلاقة مع الغرب القائم على الشراكة الإستراتيجية معه وليس التحالف بل اتخاذ موقف مناسب.

2- إتباع مواقف متوازنة إزاء القضايا الإقليمية والدولية دون ربط هذه السياسات بالمواقف والسياسات الأمريكية.

[1] لخضر حيرش، **دور العامل العسكري في السياسة الخارجية الروسية (خلال فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين)**، مذكرة ماستر، جامعة الجلفة قسم العلوم السياسية، 2017، ص 56-59

3- مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد على الساحة الدولية بإقامة شراكة إستراتيجية مع بعض القوى الدولية مثل الصين و الهند.

4- توقيع الاتفاقيات مع الدول الأوروبية مثل إتفاقية من أجل السلام مع الناتو ودعمها للحرب على الإرهاب، مما أعطاها مميزات وبرر لها حربها مع الشيشان.

5- التحرر من القيود الأيديولوجية وإتباع سياسة براغماتية وتحول العلاقات من الصراع والتنافس الى الشراكة واحتواء الخلافات مما ضمن لروسيا مصالحها وأمنها وبالتالي ساهم في عودتها كقوة كبرى[1].

[1] شدوى محمد ابراهيم بسيوني ، *مرجع سابق*

الفصل الثالث:

المواقف الروسية من مختلف القضايا الدولية وأثرها على هيكلية النظام الدولي 2010-2018

الفصل الثالث: المواقف الروسية من مختلف القضايا الدولية وتأثيرها على هيكلية النظام الدولي 2010 – 2018

المبحث الأول: إحياء سياسة النفوذ والتصدي للهيمنة الأمريكية

المطلب الأول: العلاقات الروسية – الأمريكية

إن الإشكالية الرئيسة التي واجهت الإتحاد الروسي في علاقاته مع الغرب تمثلت ليس فقط في عدم تجاوب الغرب مع محاولات روسيا للتقارب والتنسيق في القضايا السياسية والإستراتيجية والاقتصادية، ولكن في تبني الغرب . وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية لبعض المواقف التي تعتبرها روسيا تهديد مباشرة لمصالحها، مثل توسيع حلف شمال الأطلسي شرقا وتبني الولايات المتحدة الأمريكية لبرنامج الدفاع الصاروخي والامتناع عن ضم روسيا لعضوية منظمة التجارة العالمية[1] .

ومع أحداث 11 سبتمبر 2001م في الولايات المتحدة وما تلاها من تحول في الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة نحو الحرب على الإرهاب فقد سعى بوتين إلى استثمار هذا التحول عبر تقديم روسيا على أنها شريك في محاربة الإرهاب أملا في الحصول على دعم أمريكي ضد الحركة الانفصالية الشيشانية والتخلص من نظام طالبان في أفغانستان والحصول على دعم اقتصادي أمريكي[2].

في إطار هذا التوجه أيدت روسيا الغزو الأمريكي لأفغانستان في أكتوبر سنة 2001م ودعمت تحالف الشمال للتنسيق مع الغزو الأمريكي واقترح الرئيس بوتين على الولايات المتحدة عام 2003م التعاون في مجال الدفاع الصاروخي وهو الأمر الذي سبق أن اقترحه يلتسين سنة 1993م[3] .

وقد فتحت الروح الجديدة التي طرأت على العلاقات الروسية – الأمريكية المجال أمام حدوث تطورات إستراتيجية هامة في تلك العلاقات أبرزها التوقيع على معاهدة خفض الأسلحة الإستراتيجية، غير أن العلاقات بين الجانبين توترت بسبب الغزو الأمريكي للعراق ومعارضة روسيا لهذا الغزو عام

---

[1] آلاء محمد محسن، **دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية (الرئيس فلاديمير بوتين أنموذجا)**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق:كلية العلوم السياسية، 2015، ص 119

[2] القراله ذيب اسليم، **توجهات روسيا الخارجية، من عهد يلتسن حتى ولاية بوتين الثالثة**، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، عدد 39، مجلد1، ص 55

[3] مرجع سابق، ص56

2003، وهذا ما أدى الرئيس بوتين ليوجه انتقادات للولايات المتحدة وخصوصا بشان تفردها بالشؤون الدولية عبر تصريحاته اللاذعة أبرزها تصريحاته في مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية في 2007/02/10 [1].

تبين من خطاب الرئيس بوتين في مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية أن القول عند الرئيس بوتين لا ينفصل عن العمل، وهناك تصريحات يطلقها الرئيس بوتين في ظروف معينة يتضح لاحقا أنها لم تكن مجرد عبارات وليدة لحظة النطق بها بل هي دلالة على خطة عمل للفترة القادمة، وتبين أن خطابه هذا لم يكن مجرد انتقادات للولايات المتحدة الأمريكية و أوربا، بل هو جزء من خطة عمل للدبلوماسية الروسية، وكذلك للمؤسسة العسكرية الروسية، ويمكن تلخيص خطاب ميونخ بنقاط رئيسية :

- **الأولى**: تأكيد التمسك بالموقف الروسي الرافض لمبدأ (القطب الواحد) وتفرده بالشؤون الدولية.
- **الثانية**: التذكير بظهور مراكز قوى دولية أخرى وضرورة إشراكها في الشؤون الدولية، لحل الأزمات بالتشاور والتعاون، وعلى أساس نظام هيئة الأمم المتحدة، وقوانينها وتشريعاتها.
- **الثالثة**: تذكير أوربا بأن سياسة توسع حلف شمال الأطلسي ستؤدي إلى عودة التوتر إلى المنطقة، وبأن الدول الأوربية هي الخاسر الأول نتيجة الخضوع للرغبة الأمريكية في المضي بتوسيع حلف شمال الأطلسي.
- **الرابعة**: الإعلان عن قدرة روسيا على توجيه رد مماثل لأي هجوم قد تتعرض له، أو أية محاولة أمريكية لمحاصرتها بقواعد عسكرية ستنشرها الولايات المتحدة الأمريكية في الدول الأعضاء الجدد في حلف شمال الأطلسي[2].

سعت روسيا إلى تقليص النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى وطالبت الولايات المتحدة بسحب قواعدها العسكرية في أوزبكستان وقيرغيزستان وبالفعل نجحت من خلال علاقاتها الجديدة مع أوزبكستان في إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في تلك الدولة[1].

[1] آلاء محمد محسن، مرجع سابق، ص 119

[2] مرجع سابق، ص125

ولم تكتف الخارجية الروسية بالتصعيد الإعلامي ضد واشنطن بل ذهبت إلى اتخاذ خطوات عسكرية ملموسة لإظهار قوتها تجاه واشنطن وأعضاء حلف الناتو وهذا الإجراء العسكري تمثل في استئناف تحليق الطائرات الروسية حاملة الصواريخ الإستراتيجية على مقربة من الحدود الأميركية والكندية.

لكن واشنطن وبالرغم من الفشل الذريع في سياستها الخارجية في كل من العراق وأفغانستان وتعثر حلفائها سواء في منطقة الشرق الأوسط أو آسيا الوسطى التي وصل إلى سدة الحكم فيها عدد من قادة "الثورات الملونة" في كل من أوكرانيا وجورجيا وقرغيزستان، استمرت في سياستها الاستفزازية ضد موسكو لاختبار أعصاب القيادة الروسية الجديدة التي وصلت إلى دفة الحكم برئاسة ديمتري ميدفيديف الذي صور على أنه شخصية ديمقراطية ذو ميول غربية[2].

فبعد وصول ميدفيديف إلى السلطة في مارس 2008م قام حليف واشنطن الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي بعملية عسكرية استفزازية ضد روسيا، تمثلت بمحاولته وعن طريق القوة العسكرية إرجاع إقليمي ابخازيا وأوسيتيا الجنوبية إلى جورجيا، بالرغم من أن هذين الإقليميين قد انفصلا عن جورجيا منذ عام 1991م ورغم وجود قوات روسية هناك لحفظ الأمن والسلام. وكان رد القيادة الروسية قويا لم تتوقعه واشنطن، ولا حليفها ساكاشفيلي، حيث دحرت قواتها القوات الجورجية، ودخلت الأراضي الجورجية حتى أصبحت على مرمى حجر من العاصمة تبليسي، وهكذا نشبت أزمة خطيرة، فوقفت واشنطن وحلفاؤها في الناتو عاجزين لا يعرفون كيفية التصرف مع قرار روسيا استخدام القوة لحماية مصالحها، وكان الكرملين أعاد إلى الأذهان أحداث هنغاريا عام 1956 وأحداث ربيع براغ عام 1968، ثم دخلت باريس على خط تسوية النزاع الروسي- الجورجي، فاتفق الطرفان المتنازعان على انسحاب القوات الروسية من جورجيا[3].

وهنا يمكننا تقييم العلاقات الروسية الأميركية ونقول عنها أنها وصلت إلى مستوى متدني منذ نهاية الحرب الباردة بعد أن صدمت روسيا بمواقفها في عدة قضايا دولية، واضعي السياسات حول العالم في حالة من الدهشة والارتباك، فالعلاقات بين الدولتين تشهد سوى التدهور.

---

[1] القراله ذيب اسليم، مرجع سابق، 58

[2] مرجع سابق، ص 60

[3] مرجع سابق، ص61

المطلب الثاني: العلاقات الروسية – الأوروبية

تتسم السياسة الروسية الأوروبية بالتنافسية النفعية على الرغم من الصراع التاريخي المشهود لتلك العلاقات[1]، فقد استطاعت روسيا خاصة في عهد الرئيس فلاديمير بوتين العودة إلى الساحة الدولية من بوابة الاقتصاد الذي أصبح يمثل أحد أهم الأجزاء في ثلاثية المعادلة الروسية القائمة على القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة العلمية[2] .

وقد حاولت الولايات المتحدة كذلك إلى إضعاف روسيا لما لها من دور مؤثر أوروبيا وعالميا من خلال محاصرتها وإبعادها عن أوروبا واليابان والصين بتعزيز التقارب الأمريكي الصيني الياباني واستدراج القوة النووية الأوكرانية لحلف الناتو في إطار عملية الإصلاحات والتوسيع التي باشرها منذ بداية التسعينيات،اعتمادا على ما سبق، فإن الإستراتيجية الأمريكية في أوروبا،سعت إلى تحقيق هدفين اثنين هما:

- هو الاستمرار في تفتيت روسيا وتشجيع استقلال الدول في القوقاز.
- السعي إلى إفشال أية محاولة تقارب بين أوروبا وروسيا.

هذه الإستراتيجية لم تحقق نتائجها المرجوة، من منطلق أن روسيا بدأت تعود تدريجيا إلى الساحة الدولية من خلال تعزيز علاقاتها مع جيرانها لاسيما إيران والصين، بالإضافة إلى تكثيف علاقاتها الاقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي، بالنظر لمركزها كمصدر رئيس للنفط والغاز، حيث لعبت فرنسا وألمانيا أدوارا فاعلة في إعادة بناء الثقة بين دول الاتحاد وروسيا، فتسعى دول الإتحاد الأوروبي وفي مقدمته فرنسا وألمانيا إلى أن تكون فيدرالية روسيا قريبة اقتصاديا وسياسيا من الاتحاد الأوروبي، وذلك بما يخدم إستراتيجية كل دولة[3].

بدون شك حيث في الجانب الاقتصادي فعلى سبيل المثال قفز التبادل التجاري في الفترة الأخيرة بين موسكو و برلين على الرغم من العقوبات الأمريكية على الاقتصاد الروسي، حيث نمت

---

[1] محمد نبيل الغريب البنداري، **العلاقات الروسية الغربية وتأثيرها على قضايا الشرق الأوسط**، المركز الديمقراطي العربي، 2018/06/13، الرابط https://democraticac.de/?p=54561

[2] عبد الوهاب بن خليف،**العلاقات الروسية الأوروبية ..والعمق الإستراتيجي المتبادل**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 11، جانفي 2014، ص 92

[3] مرجع سابق، ص 93

الصادرات الروسية لها بنسبة 21%، وقابلها ارتفاع في الصادرات الألمانية إلى روسيا 25%، أي ما يقارب 41 مليار دولار تبادل تجاري بين البلدين سنة 2017م. وهذا يدل على الانفتاح في العلاقات بين روسيا وبرلين على الرغم من أن برلين شريكة في تحالف عسكري اقتصادي غربي-أمريكي تجاه روسيا[1].

تمثل روسيا محورا مهما في علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي، بحيث تشتري هذه الدول من روسيا الغاز الطبيعي منذ أكثر من ثلاثين عاما، أي منذ منتصف السبعينيات وفي أوج الحرب الباردة بين المعسكرين الاتحاد السوفيتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية، فهي الدولة الأولى من حيث تزويد الاتحاد الأوروبي بهذه المادة الحيوية وتأتي الجزائر في المرتبة الثانية والنرويج في المرتبة الثالثة[2].

واتسمت علاقة روسيا بأوروبا بمحاولات الأخيرة في تسعينيات القرن الماضي احتواء موسكو وضمها لتصبح جزءًا من المنظومة الغربية. لم تلق هذه المحاولات صدى لدى صانع القرار الروسي الذي لديه طموحات إمبراطورية في تأسيس سياسة خارجية ودفاعية مستقلة عن سياسات منظومة دول الاتحاد الأوروبي، وأن يكون التعاون قائمًا معها على أساس تعظيم مصالح روسيا القومية. وفي الوقت ذاته، نجد روسيا تملك أوراقًا إستراتيجية عديدة في رسم سياستها الخارجية وعلى رأسها الطاقة، فموسكو من أكبر منتجي الغاز الطبيعي وبلغ إنتاجها السنوي 573.3 مليار متر مكعب عام 2015، ويبلغ احتياطي روسيا من الغاز الطبيعي 1.688 ترليون متر مكعب وفقًا لإحصائيات مجلة النفط والغاز لعام 2015م، أي ما نسبته 25.02 في المئة من الاحتياطي العالمي وتأتي في المرتبة الأولى عالميًا[3].

ومع أن نقاط الخلاف الروسية الأوروبية عديدة في بعض الملفات، أيقظ شبح الحرب الباردة، إلا أن تجاوز الجانبين للخطوط الحمر لن يكون سهلا. فعلى الجانب الأوروبي، تواجد أربعة تحديات كبرى، الأول يتجلى في استمرار معظم الدول الأوروبية بالتشبث بالسيادة العسكرية رغم الانفتاح في باقي المجالات التجارية والأمنية والدبلوماسية، حيث لا يزال التنسيق بين الجيوش الأوروبية في مستواه

[1] مُحَّد نبيل الغريب البنداري، مرجع سابق

[2] عبد الوهاب ين خليف، مرجع سابق، ص 94

[3] احمد قاسم حسين،**العلاقات الأوروبية الروسية في مجال الطاقة : ضغوط التعاون وصراع المصالح**، مجلة سياسات عربية، عدد 54، 2015، ص 65

الأدنى. ويتمثل التحدي الثاني في إمكانية حدوث غزو روسي سريع لبعض مناطق أوروبا على شاكلة ما وقع في شبه جزيرة القرم الأوكرانية التي ضمتها موسكو إلى أراضيها السيادية. بينما التحدي الثالث هو الذي طرحه الرئيس الأميركي دونالد ترامب عندما طالب الأوروبيين بالرفع من ميزانياتهم العسكرية بدل الاعتماد على الولايات المتحدة لحمايتهم. والتحدي الرابع هو أن مقترح إقامة شنغن عسكري ما يزال يلقى اعتراضا من طرف الولايات المتحدة و الأحزاب اليسارية الراديكالية في البرلمان الأوروبي[1].

المطلب الثالث: الأزمة الأوكرانية : صراع الشرق والغرب

تعتبر أوكرانيا مهد العرق الروسي وتضم نسبة عالية من السكان التي تعود أصولهم لهذا العرق، ويرى الكرملين أنه يجب أن يسيطر أولا على ما يسميه "الجوار القريب" إذا أرادت روسيا أن تستعيد مكانتها كقوة عالمية، ويشمل "الجوار القريب" الدول التي ظهرت بعد تفكك الاتحاد السوفياتي في عام 1991، فيما يتعلق بالرمزية السياسية، فإن أوكرانيا من الأولويات المهمة بالنسبة لروسيا.

إن الأزمة الأوكرانية تعود لبداية القرن الحالي، إذ سعت الولايات المتحدة الأمريكية بوسائل استفزازية إلى خلق حالة من التوتر في العلاقات حيث سعت نحو تطويق روسيا بدعوى ضم كل من جورجيا وأوكرانيا لحلف شمال الأطلسي[2].

ففي عام 2004 عندما تم إجراء الانتخابات الرئاسية بين المرشحين **فيكتور يا نوكوفيتش** (الروسي الأصل صاحب التوجه الشرقي)، و**بتروبور وشينكو** (الأوكراني الأصل صاحب التوجه اللبيرالي)، والتي فاز فيها **فيكتور يا نوكوفيتش** بفارق 3 %أدى بتروبور وشينكو بالإعلان عن وجود تزوير في العملية الانتخابية وقاموا بمجموعة من الاحتجاجات سميت بالثورة البرتقالية، وامتدت هذه المظاهرات في ميادين العاصمة كييف تطالب بالاعتراف **بتروبور وشينكو** كرئيس شرعي للبلاد، مما عمل على تدخل المحكمة الأوكرانية بإعادة الانتخابات، وتم إعادتها فعلا بمراقبة دولية وأعلنت النتيجة بفوز المرشح بتروبور وشينكو[3].

---

[1] احمد قنديل، **المواجهة الروسية الأوروبية.. فصل أول من صراعات أخرى قادمة**، صحيفة العرب، 2018/04/02
https://alarab.co.uk/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D8%B5%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D9%89-%D9%82%D8%A7%D8%AF%D9%85%D8%A9

[2] أنس الطراونة، **تداعيات الأزمة الأوكرانية في العلاقات الروسية – الغربية**

[3] ايمان أشرف أحمد محمد شلبي، **الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية**، المركز الديمقراطي العربي، 2016/01/16
https://democraticac.de/?p=25929

وقد وعد هذا الأخير بمجموعة من الإصلاحات لكنه فشل في ذلك، إلى أن عاد يانوكوفيتش كرئيس لأوكرانيا الموالي للسياسة الروسية مما أدى إلى تفاقم الأزمة، ونتيجة عجزه عن القيام بالإصلاحات السياسية، والاقتصادية للبلاد، اتجه للبحث عن مساعدات خارجية وهو ما شكل لأوكرانيا استقطاب روسي أوروبي مدعوم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لخدمة مصالحها في منطقة "أوراسيا"، حيث سعى كلا الطرفين إلى دمج أوكرانيا في تحالفات سياسية واقتصادية[1].

في عام 2013م، شهدت ساحة كييف المركزية مجموعة من الإضرابات والاحتجاجات الشعبية، ضد القرار الذي صدر آنذاك من الرئيس الأوكراني بعدم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرية مع الإتحاد الأوروبي، بعد أن تحولت الإضرابات من سلمية إلى أعمال عنف، مما أفضى إلى خلع الرئيس فيكتور يانوكوفيتشYanukovych Viktor ، ولم ينتظر الروس طويلا، سرعان ما تمكنت روسيا من إعادة بسط نفوذها على الدولة الأوكرانية. جاء الرد الروسي على شكل عمليتين عسكريتين أولا، تمكنت روسيا من تحريك الجيش صوب جزيرة القرم والسيطرة عليها في عام 2014م، في نفس الوقت عملت روسيا على إثارة احتجاجات سياسية تحولت بعد فترة إلى أعمال عنف في مناطق أوكرانيا الشرقية [2].

فتعامل روسيا مع هذه الأزمة على أنها تهديد داخلي مباشر لها ولمصالحها في القرم على وجه الخصوص أهمها مخاوف روسيا بشأن رغبة الغرب في القضاء على القواعد الروسية العسكرية في ميناء سيفاستول بالقرم من خلال تدخلها العسكري المباشر. قد نجحت في ضم شبه جزيرة القرم في 2 مارس 2014م إلى روسيا بناء على استفتاء لانضمامها ب 97 % من الأصوات المؤيدة للانضمام إلى روسيا في 18 مارس 2014[3]، وبالنسبة لأوكرانيا عملت روسيا على إثارة الفوضى في الداخل، بهدف انشغالها بمحاولة السيطرة والاستقرار الداخلي بدلا من الانشغال باتفاق الشراكة الأوروبية الذي تسعى إليه الدول الغربية، ومحاولة السيطرة على السياسة الخارجية الأوكرانية للحكومة الجديدة، ومساندة روسيا للحركات الانفصالية بالآلات والمعدات المتطورة تفوق قوات الحكومة الأوكرانية

[1] هندة رحمون، مرجع سابق، ص 52

[2] رايق سليم البريزات، **النمط الإستراتيجي الروسي في إدارة الأزمات الدولية**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد :3 العدد:1، أفريل 2019، ص 22

[3] عبير عبدالفتاح محمد الغايش، **مصالح الدول الكبرى المتعارضة فى الأزمة الأوكرانية 2013 – 2015**، المركز الديمقراطي العربي، 2016/08/29

لاستمرار سياسة عدم الاستقرار في الداخل الأوكراني. واستغلال اعتماد أوكرانيا على روسيا في الغاز الطبيعي من خلال سياسة الدفع المسبق مقابل الغاز الروسي وزيادة سعر الغاز الطبيعي في السوق العالمي، مما كلف الاقتصاد الأوكراني العديد من الخسائر الفادحة[1].

- **دوافع اهتمام روسيا الاتحادية بأوكرانيا :**

- تحتل أوكرانيا مكانا هاما في أوراسيا، فسيطرة موسكو على أوكرانيا بملايينها من السكان ومواردها الكبيرة وإطلالتها على البحر الأسود سيشكل عامل قوة في السياسة الخارجية الروسية.
- انضمام معظم الدول الكبرى في أوروبا الشرقية والوسطى كبولندا ورومانيا، المجر، سلوفاكيا، وبلغاريا إلى الإتحاد الأوروبي، وتمتعها بعضوية حلف الناتو، وبتالي فقدان روسيا السيطرة عليها.
- إن السيطرة الغربية على أوكرانيا سيسمح للغرب بالوصول إلى الحدود الروسية وإسقاط نظرية قلب الأرض لماكيندر" أن من يملك منطقة أوراسيا يملك العالم".
- إن ضم الإتحاد الأوروبي بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية بعقد شراكة مع أوكرانيا يعتبر تطويق للنفوذ الروسي في البحر الأسود كله وشبه جزيرة القرم ذات الأهمية الإستراتيجية، وهذا بهدف تضييق المنافذ البحرية على روسيا، وبتالي فقدانها للحركة الآمنة لأساطيلها العسكرية وسهولة وصولها إلى مقاصدها .
- تمتع أوكرانيا بالأراضي الزراعية وبذلك تستطيع أن تضمن لروسيا أمنها الغذائي و أيضا الثروات الطبيعية الأخرى[2].

نتيجة للتدخل الروسي في أوكرانيا ، وعدم الاستجابة لمطالب الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية ، ونتيجة لإنضمام شبه جزيرة القرم لروسيا أدى إلى طرد روسيا من مجموعة دول الثماني*، فالعقوبات الأمريكية الغربية كان لها تداعيات كبيرة على الإقتصاد الروسي، خاصة على الشركات التجارية والإستثمارية والبنوك وشركات الطاقة الموجودة والمدرجة على قائمة العقوبات ،

[1] هندة رحمون، مرجع سابق، ص 54
[2] مرجع سابق، ص ص 54-55

بالرغم من تأثير هذه العقوبات الإقتصادية سيكون غير مرئياً خاصة على دولة كبيرة بحجم روسيا التي لديها اكتفاء ذاتي من مواردها الأساسية إضافة إلى طفرة غير سيئة للإقتصاد الروسي إلا أنه سيكون مؤشراً قوياً على قدرة هذه الدول على التأثير إضافة إلى عدم الرغبة في تصعيد الأمور خاصة أن روسيا تقدم للإتحاد الأوروبي ما يزيد عن ثلث إحتياجاته من الغاز الذي يصل لأوروبا عبر أوكرانيا[1].

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط

يكشف تتبع السياسة الخارجية الروسية فى السنوات الأخيرة عن تغير ملحوظ فى نهجها الخارجي ليس فقط مقارنة بما كانت عليه خلال التسعينات، وإنما مقارنة أيضاً بحقبة الاتحاد السوفياتى السابق،حيث حملت بداية الألفية الثالثة مجموعة من المتغيرات الجديدة أسست لبداية مرحلة جديدة بعد مجيء الرئيس "فلاديمير بوتين" إلى الحكم وإعلانه لمبادئ السياسة الخارجية عام 2000،والتي حرص أن تكون متعددة التوجهات لا تستثني أي منطقة في العالم، لتعود بعدها روسيا وتلعب دوراً فاعلاً فى الساحة الدولية وتتخذ مواقف واضحة فى العديد من القضايا. وبعقيدة براغماتية تحولت من دور اللاعب الملحق إلى دور اللاعب الأساسي فى النظام الدولي .

ووفقاً لهذا النهج الروسى شهدت منطقة الشرق الأوسط عودة تدريجية للنشاط الخارجي لروسيا الإتحادية فى المنطقة، حيث استعادت من خلاله علاقاتها مع بعض دول المنطقة. وقد ترافقت هذة العودة مع تزايد الرغبة الروسية في التوجه نحو مناطق تخدم مصالحها وتساعدها على ضمان موقع أفضل فى النظام الدولي، لتفتح بذلك مجالاً حيوياً جديداً لتعظيم مصالحها .

المطلب الأول: الأزمة السورية : حلم العودة إلى الشرق الأوسط

بعد انسحاب الولايات المتحدة من العراق عام 2011م، وهبوط معدلات الإقتصاد الأمريكي والخسائر التي سببتها الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية، وانسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان 2014م، تلك العوامل أدت إلى إتاحة فرصة ذهبية لروسيا لتقوم بإعادة

[1] جورجينا ثروت حلمي عزيز، **تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية_الروسية "2013_ 2015"**، المركز الديمقراطي العربي، https://democraticac.de/?p=34817 2016/06/30

*تضم الدول الصناعية الكبرى في العالم وهي تتكون من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وروسيا الاتحادية وإيطاليا والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا

العلاقات مع الدول العربية خاصةً، حيث يعتبر الشرق الأوسط منطقة نفوذ هامة بالنسبة لروسيا في ظل الصراعات الحادة بين دول أوروبا وروسيا.

ومن الملاحظ أن المصالح الروسية قد ازدادت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، لاسيما بعد ما سُمي بثورات الربيع العربي، باعتبار الأهمية الإستراتيجية للمنطقة والإضطرابات المتزايدة التي تشهدها و تؤثر بشكل مباشر على روسيا بسبب التقارب الجغرافي، في المقابل زادت روسيا أنشطتها الدبلوماسية في منطقة الشرق الأوسط بشكل ملحوظ، ووفقاً لما تروجه روسيا فإن اهتمامها الزائد بمنطقة الشرق الأوسط وتطورات الأوضاع السياسية فيها وعلى رأسها الأحداث في سوريا حليفتها، ينم عن مخاوف من صوملة الأوضاع في سوريا التي ترواح الأزمة فيها مربع الصفر بعد سنوات عاصفة من الدمار والصراع، ويرى بعض الباحثين في الدعم الروسي لنظام بشار الأسد أسباباً عديدة، أهمها أن روسيا تبحث عما يمكن القيام به مما يؤهلها للعب دور حيوي في الشرق الأوسط، في موازاة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

1– تطور الأزمة السورية :

بأي حال من الأحوال،لم يقم الحراك الشعبي من تلقاء نفسه، فهي مثل باقي الدول (تونس، مصر ..)،لم تبدأ باحتجاجات أو مظاهرات عنيفة بل جاءت علي شكل سلمي بهدف المطالبة بوضع إصلاحات للأوضاع الاقتصادية والسياسية ثم ارتفعت سقف المطالب إلي إسقاط النظام السياسي، ويرجع ذلك إلي تراكمات عدة اجتماعية و اقتصادية وغيرها، فحول مسار الهبة الشعبية إلى إطار مسلح بسبب الشحن الإعلامي للاحتجاجات و تدخل فواعل إقليمية و دولية في توجيه مسار الاحتجاجات.

ومع تطور الأحداث أعلن عن تأسيس " الجيش السوري الحر " في جوان 2011م، ويتشكل من الضباط والجنود المنشقين عن الجيش السوري النظامي، ولكن في بدء الأمر لم يكن جيش بالمعني الفعلي أي انه كان مجرد أسم فقط إلا بعد تلقيه الأسلحة والمساعدات المادية واللوجستية من قبل

[1] أماني عبد الكريم سليمان، **أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط على هيكل النظام الدولي (2011–2016)**، المركز العربي الديمقراطي، https://democraticac.de/?p=34573 2016/07/25

أطراف إقليمية ودولية . وبدأت تنتقل الهبة السلمية السورية إلي طور النزاع المسلح بالفعل مع مطلع عام 2012 وذلك لعدة أسباب [1]:

- انسداد أفق النضال السلمي داخلياً بسبب الإفراط في العنف من الجهتين.
- عدم قدرة المجتمع الدولي علي التوصل إلي حل سياسي مع النظام القائم.
- انسداد أفق الحل العسكري الخارجي بعد لجوء روسيا والصين إلي استخدم حق (الفيتو) ضد قرارات مجلس الأمن والتي تدين النظام السوري.

ومع نهاية عام 2014، أرتفع عدد اللاجئين والنازحين داخل سوريا وخارجها إلي أكثر من 12 مليوناً، أي ان نصف سكانها تحولوا إلي مشردين . وعلي الرغم من تلك التطورات وأهميتها ولكن لم يحدث فارق جوهري في الصراع الدائر، إلا بعد أن تم الاعلان عن ميلاد تنظيم '' داعش'' وذلك في أبريل 2013، حيث تمكن تنظيم داعش من طرد عناصر الجيش الحر من الأراضي التي تمكن من فرض سيطرته عليها، كما أستطاع هذا التنظيم من فرض هيمنته علي كافة المدن والقرى التي تحت سيطرة فصائل المعارضة خلال ثلاث سنوات من الفوضى، كذلك استطاع التنظيم بان يسيطر علي نحو من 35% من الأراضي السورية بمساحة متصلة جغرافياً.

ومازال الصراع دائر حتي يومنا هذا، ويرجع ذلك إلي عدة أسباب:

- ما زالت الحكومة السورية محتفظة بقوتها وقدرتها علي الهجوم والمواجهة وخاصة بعد تلقيه دعم من إيران و روسيا.
- عدم قدرة مجلس الأمن علي فرض أو اتخاذ قرار عسكري لحل هذا الصراع الدائر طبقاً للمادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة ، بسبب الفيتو الروسي والصيني[2].

2– الموقف الروسي من الأزمة السورية :

[1] شدوي محمد إبراهيم بسيوني، **السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في الفترة 2011–2016**، المركز الديمقراطي العربي، 2016، ص 45

[2] مرجع سابق، ص 46

لطالما ترى موسكو أن الحل الوحيد لحل الأزمة فى سوريا هو الحوار السوري الوطنى حيث أعلنت موسكو ترحيبها بحزمة الإصلاحات التى أعلنها الأسد ورأت ضرورة منح القيادة السورية الوقت الكافي لتنفيذ وتطبيق الأصلاحات التى تم الإعلان عنها، وقامت بإجراء اتصالات مع المعارضة السورية فى محاولة لاقناعها ببدء الحوار مع السلطات السورية.

وأيضاً تؤكد روسيا بشكل حاسم رفضها التدخل الخارجي وخاصة العسكري فى سوريا، حيث أكدت على احترام روسيا للسيادة الوطنية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى، وأكدت أيضاً على ضرورة أن يتولى السوريون تسوية أوضاع بلادهم بأنفسهم دون تدخل خارجي وأنه لن تعارض رحيل الأسد مادام الشعب السوري يريد ذلك ولكن الواقع ان رحيل الأسد ليس مطلب كل الشعب وإنما جزء منه يتمثل في المعارضة المسلحة[1].

وقد استخدمت روسيا والصين حق الفيتو أو النقض منذ بداية الأزمة إذ استخدمت روسيا سبع مرات حق النقض:

- 4 أكتوبر 2011 : من خلال رفض عقوبات على النظام السوري.
- 4 فيفري 2012 : إدانة النظام السوري مسؤولية قتل الشعب السوري.
- 19 جويلية 2012 : إدانة بشار الأسد كما كان يهدف لوضع خطة الإنتقال السلمي للسلطة.
- 22 ماي 2014 : إجهاض القرار الأممي لإحالة الملف نظام الأسد إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- 8 أكتوبر 2016 : إيقاف مشروع قرار فرنسي إسباني بشأن وقف إطلاق النار في حلب.
- 5 ديسمبر 2016 : مشروع قرار مجلس الأمن في إنهاء القتال بأنحاء سوريا.
- 28 فيفري 2017 : رفض روسيا فرض عقوبات جديدة على دمشق بسبب الاتهامات المنسوبة إليها بإستخدام الأسلحة الكيميياوية[2] .

[1] مرجع سابق، ص 56

[2] **روسيا والصين تستخدمان حق الفيتو ضد قرار مجلس الأمن بفرض عقوبات جديدة على دمشق** ، 2017/02/28، http://arabic.rt.com/world/865736

3- أسباب التدخل الروسي في الأزمة السورية

لم يكن متوقعًا من روسيا التي نادت بترجيح كفة التسوية السياسية أن تتورط عسكريًا وبشكل مباشر وعلني في سوريا تحت أي مسمى سواء الدعم الصريح للنظام السوري أو ضد الجماعات الإرهابية الإرهابية المدعومة من طرف دول إقليمية كقطر والسعودية و تركيا والقوى الغربية .

وبعد زيادة الصراع في سوريا طلب الرئيس السوري طلب الدعم العسكري من نظيره الروسي، ومن هنا أعلن الكريملن عن منح تفويض للرئيس الروسي تفويضا بنشر قوات عسكرية داخل سوريا، ففي 30 سبتمبر 2015 قررت روسيا الدخول عسكريا في سوريا وتوجيه الضربات للجماعات الإرهابية، وكان هناك عدة أسباب للتدخل الروسي في سوريا ونذكر منها:

- تحتل روسيا المركز الرابع في إستيراد السلاح الروسي .
- وجود قاعدة بحرية روسية في ميناء طرطوس الساحلية التي تطل علي البحر المتوسط .
- موقع روسيا الجيوستراتيجي والذي يشكل فضاء حيوي لروسيا علي البحر المتوسط .
- محاولة عدم تكرار النموذج الليبي لإسقاط النظام و إحداث الفوضى .
- رغبة روسيا في إنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب تكون روسيا فاعل قوي فيه.
- سقوط النظام السوري هو بمثابة تضيق الخناق علي إيران وحزب الله وهنا ستخسر روسيا نفوذا هاما في منطقة الشرق الأوسط .[1]

[1] هاجر محمد أحمد،**رؤية مستقبلية: دوافع وتداعيات التدخل الروسي في سوريا**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية،العراق، 2015/11/01، للمزيد أنظر : http://rawabetcenter.com/archives/14401

لقد فقدت واشنطن مصداقيتها وتحولت الشكوك حول الأهداف الحقيقية لواشنطن، وهل فعلا هي محاربة «داعش» أم إشاعة الفوضى وتقسيم المنطقة، إلى يقين يدعم ذلك التقارير المتداولة حول دور الولايات المتحدة فى نشأة «داعش» وتسليحها، وكون واشنطن باركت ظهورها فى العراق عام 2006، أي في ظل الاحتلال الأمريكي والسيطرة الأمريكية الكاملة على العراق، حتى تأجج الصراع داخل العراق بين السنة والشيعة وتزيد من ضعف ووهن الجسد العراقي الذي تداعى بالفعل آنذاك. وإنها دعمت التنظيم وغيره بالسلاح وسهلت بالتعاون مع تركيا تدفق المقاتلين من أنحاء العالم إلى سوريا وتدريبهم بدعوى دعم الثورة السورية لإسقاط بشار الأسد.!

وروسيا بقرارها هذا لا تدعم فقط الدولة السورية وتحول دون تكرار السيناريو الليبي ومن قبله العراقي بها، ولكنها تحمى أمنها القومي من تصاعد التهديد الداعشي وانعكاسات ذلك على الداخل الروسي خاصة مع تنامي صلات التنظيم مع نظرائه فى القوقاز الروسي، وتزايد أعداد المنضمين إلى صفوفه من الروس ودول آسيا الوسطى، وترى موسكو أن القضاء على الإرهاب يجب أن يكون من منبعه، في المناطق المفرزة والداعمة له ومنها الشرق الأوسط.[1]

في نفس السياق، ما يجري في سوريا يعتبر محاولة لتوجيه ضربة قوية لروسيا في سوق الطاقة العالمي، من خلال التحكم في أنابيب نقل الطاقة . الغرب يريد فك الارتباط بين روسيا وسوريا وتحقيق مشروع بناء خط أنبوب الغاز *، مما يعطي لأوروبا إمكانية تقليل اعتمادها على الغاز الروسي والتملص من ضغوطها في تزويدها بالغاز.

كذلك يرجع في أحد أسبابه إلى العامل المعنوي، فحواه أن روسيا مازالت لها مكانتها في الساحة الدولية، وليست مجرد تابع أو شريك صغير للغرب. وقد أدرك القادة الروس بأن هذه المنطقة هي التي أسهمت في إبعادهم عن قمة الهرم السياسي في النظام الدولي وهي التي ستعيدهم إليها، وعلى العالم

[1] نورهان الشيخ، **التدخل الروسي بداية النهاية لداعش**، الأهرام اليومي، 2015/10/08 للمزيد أنظر :
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/442549.aspx

* وقعت بريطانيا مع دولة قطر عام 2005 عقدا بقيمة 380 مليار دولار لتطوير إنتاج الغاز على مدى عشر سنوات وتصديره إلى أوروبا وبريطانيا. والتنفيذ الذي بدأ عام 2008 والمفترض أن ينجز في صيف عام 2014، ويفترض أن يمر أنبوب نقل الغاز القطري بالأراضي السعودية والأردنية، ثم بالأراضي السورية، وصولا إلى قبرص فأوروبا. وقد وجدت هذه الدراسة أن هذا الخط هو الأصلح لانبساط الأرض من الناحية الطبيعية، ولتدني كذلك نسبة المخاطر من الناحية الأمنية. وعليه، بات هاجس الأوروبيين والأمريكيين متمحورا حول إيجاد حكومة موالية في سوريا تأتمر بأمرهم لتسيير هذا الأنبوب، في حين أن روسيا تحاول إفشال هذا المشروع بشتى الوسائل كي تبقى تحتكر تصدير الغاز إلى أوروبا.

أن يعترف بدور روسيا بوصفها دولة لها مصالح على النطاق الكوني وتسعى لتحقيق أهدافها عن طريق التعاون وليس المواجهة.

ضف إلى ذلك، تأثير شخصية الرئيس بوتين، الذي يسيطر على صناعة قرار السياسة الخارجية، وتعاظم دور الكنيسة الأرثوذوكسية في توجيهها، خاصة مند وصوله إلى السلطة، حيث أن بطريك موسكو يعتبر الكنيسة الروسية بمثابة روما القديمة، وأن الحماية الطبيعية للمسيحيين في سوريا تبقى على عاتق الكنيسة الروسية[1].

روسيا في هذه الحالة، صارت مدفوعة بدواعي إستراتيجية وأمنية محضة، وذلك من خلال استعمالها الأزمة السورية كورقة ضغط على الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة من أجل الحصول على تنازلات وتحقيق مكاسب معينة قد تؤدي إلى تقارب وجهات النظر في المسائل الخلافية وعلى رأسها الأزمة الأوكرانية وقضية القرم والعقوبات الغربية عليها.

وفي خطوة وصفت بالاستعراضية، في 7 أكتوبر 2015، تم إطلاق صواريخ طويلة المدى من بحر قزوين باتجاه أهداف داخل الأراضي السورية(عبرت الصواريخ مسافة 1500 كلم مرورا بإيران والعراق) . ثم زج بالطيران العسكري الاستراتيجي لتنفيذ ضربات دقيقة بعيدة المدى في سوريا. وفي 8 ديسمبر أقدم الأسطول الروسي بالبحر الأبيض المتوسط على استهداف معاقل "داعش "في الرقة، بصواريخ "كاليبر "المجنحة أطلقتها الغواصة النووية "روستون على الدون "من أعماق البحر الأبيض المتوسط .

إن روسيا بهذه الخطوات قطعت شك واشنطن والناتو باليقين، حضورها في العالم وامتلاكها للتكنولوجيا العسكرية المتطورة، وإشهار سلاحها في وجه أية جهة تهددها، دفاعا عن مصالحها مهما كان مصدر التهديد. وأنها لن تسمح بأفغنة سوريا ولن تتورط في الحرب البرية. كما تؤكد أنه باستخدام الصواريخ البالستية فائقة الدقة لا حاجة للحملات العسكرية الجرارة، عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن المصالح الوطنية وحماية الأمن القومي.

[1] يوسف رماش، مرجع سابق، ص 226

و مما سبق نستنتج بأن الولايات المتحدة لم تعد القوة العظمى الوحيدة على المستوى الدولي، وأن تحرك روسيا حيال العديد من المسائل الإستراتيجية والملفات الإقليمية الكبرى، لا سيما الحالة السورية يثبت ذلك، وسبب إحراج واضح للمعايير الغربية من خلال فرض الأمر الواقع.[1]

المطلب الثاني: الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني

علي مدي ربع قرن، شهدت العلاقات الروسية – الإيرانية تطورا ملحوظا ونموا، وذلك منذ زيارة هاشمي رفسنجاني، رئيس مجلس الشوري الإيراني (آنذاك)، إلي موسكو عام 1989، والتي أنهت التوتر بين البلدين، وأطلقت التعاون بينهما في المجالات الإستراتيجية. وجاءت النقلة الثانية في العلاقات الروسية – الإيرانية مع زيارة الرئيس الإيراني الأسبق، مُحَمَّد خاتمي، إلي موسكو في مارس 2001، والتي أعادت صياغة العلاقات بينهما على أسس ثابتة، ووضعت الأطر القانونية والاتفاقات التي تكفل النمو المطرد في التعاون بينهما في مختلف المجالات. في حين نجحت زيارة الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إلي طهران في 16 أكتوبر 2007، في الانتقال بالعلاقات الروسية – الإيرانية إلي مستوي الشراكة الإستراتيجية في مختلف المجالات.

وتعد روسيا هي الطرف المعني أساسا بالملف النووي الإيراني لكونها الشريك الأساسي لإيران، ومصدر تزويدها بالتكنولوجيا النووية، وبناء محطة بوشهر النووية (جنوب إيران) لإنتاج الطاقة الكهربائية. وعقب الانتهاء من محطة بوشهر وافتتاحها في 12 سبتمبر 2011، بحضور وزيري خارجية البلدين، تم التوصل إلي اتفاق مبدئي بين البلدين لبناء مفاعل آخر في محطة بوشهر النووية، وذلك بعد توقيع اتفاق جنيف المرحلي بين إيران ومجموعة (5+1) في 24 نوفمبر 2013، والذي مثل إحدى النتائج الإيجابية التي فرضتها السياسة الجديدة التي تبنتها إيران، بعد وصول الدكتور حسن روحاني إلي رئاسة الجمهورية، حيث يقضي بتخفيف العقوبات المفروضة على إيران، وعدم إصدار

[1] مرجع سابق، ص ص 229 – 230

قرارات بعقوبات جديدة ضدها، مقابل قيام إيران بتقليص حجم تخصيبها لليورانيوم إلي نسبة لا تتجاوز 5٪، وتحييد الكمية التي تمتلكها من اليورانيوم المخصب بنسبة 20٪ خلال 6 أشهر[1].

فمن ناحية صفقات الأسلحة تعتبر إيران روسيا المصدر الأساسي للتسليح والدعم خاصة بعد أن أصبحت إيران ثالث أكبر مستورد للأسلحة من روسيا خاصة مع توقيع البلدين صفقة لتوريد الصواريخ الروسية "أس –300" والتي تستطيع ضرب الطائرات الإسرائيلية أو الأمريكية في حالة محاولتها لتدمير المباني النووية الإيرانية،كما وقعت إيران مع روسيا صفقة توريد 29 نظاماً دفاع صاروخي لحماية المشروع النووي الإيراني، وفي حقيقة الأمر تنظر روسيا إلى مبيعات الأسلحة التي تحصل عليها من إيران باعتبارها طوق النجاة للخروج من أزمتها الأقتصادية.

ومن جهة أخرى توسيع التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين ففي عام 2014 وقعت روسيا مع إيران على إتفاق بأسم "النفط مقابل السلع "تتعهد بموجبه إيران بمد روسيا ب50 ألف برميل نفط يومياً بأسعار مخفضة مقابل أن تقوم روسيا بمد إيران بالسلع والخدمات التي تحتاجها كما بلغ معدل التبادل التجاري بين البلدين حوالى 1.6 مليار دولار في عام 2015،كما وصلت قيمة المشروعات الروسية الاستثمارية طويلة الأمد في طهران إلى ما بين 35 إلى 40مليار دولار[2].

وبوصول الرئيس حسن الروحاني للحكم عام 2013 عرف الملف النووي الإيراني نوع من الانفراج؛ حيث وقعت كل من إيران والمجموعة 5 + 1 في فيينا عام 2015 اتفاقا بشأن البرنامج النووي الإيراني، إذ يستدعي الاتفاق الشفافية وفرض قيود على الأنشطة النووية الإيرانية على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة مقابل رفع بعض العقوبات تدريجيا، كما حددت هذه الاتفاقية شكل التعاون الطاقوي النووي بين روسيا وإيران[3].

وأهم ما جاء في بنود الإتفاق النووي مايلي :

1. رفع العقوبات المفروضة تدريجيا من قبل أوروبا والولايات المتحدة.

---

[1] نورهان الشيخ، **محددات التوافق بين إيران وروسيا : تحالف محسوب**، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، 2014/04/11، للمزيد أنظر http://www.siyassa.org.eg/News/3640.aspx

[2] شريف مازن اسماعيل فرج، **العلاقات الروسية – الإيرانية ما بين عوامل التقارب والثقة غير المتكاملة**، المركز العربي الديمقراطي، 2016/08/20 . https://democraticac.de/?p=35940

[3] هندة رحمون، **السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين : إعادة إحياء الدور العالمي**،مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، 2017، ص 96

2. فرض قيود على البرنامج النووي الإيراني طويلة المدى مع استمرار تخصيب اليورانيوم بنسبة حددت بـ 3.67 بالمئة .
3. خفض عدد أجهزة الطرد المركزي بمقدار الثلثين .
4. التخلص من 98% من اليورانيوم الإيراني المخصب.
5. السماح بدخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكل المواقع المشتبه بها، ومنها المواقع العسكرية لكن بعد التشاور مع طهران.
6. الإبقاء على حظر استيراد الأسلحة 5 سنوات إضافية، و8 سنوات للصواريخ البالستية.
7. الإفراج عن أرصدة وأصول إيران المجمدة والمقدرة بمليارات الدولارات.
8. رفع الحظر عن الطيران الإيراني وأيضا عن البنك المركزي والشركات النفطية والعديد من المؤسسات والشخصيات[1].

1- الأزمة السورية و التعاون الروسي – الإيراني و أمن الخليج

عكست مواقف البلدين من الأزمة السورية مدي تقارب الرؤى والسياسات بينهما حول قضايا المنطقة، حيث تشهد الأزمة السورية استقطابا حادا بين الولايات المتحدة – يدعمها الاتحاد الأوروبي، وتركيا، وقطر، والسعودية من ناحية، وروسيا والصين، تدعمهما إيران وحزب الله من ناحية أخرى.

انطلاقا مما سبق، رفضت الدولتان بشكل قاطع أي تدخل خارجي مباشر أو غير مباشر في الأزمة السورية، وأكدت حتمية الحل السلمي، وجلوس كل الأطراف المعنية على طاولة المفاوضات، لاسيما أنها تتشارك مع إيران في أن ما يحدث في سوريا هو "نزاع داخلي مسلح"، أو حرب أهلية، وأن الرئيس السوري بشار الأسد لا يتحمل وحده مسئولية العنف، وإنما يتحمله الطرفان، السلطة والمعارضة. كما أكدتا أن النزاع ليس فقط بين النظام والمعارضة، وأن هناك ما يسمي بـ "القوة الثالثة"، وهي تنظيم القاعدة وتنظيمات إرهابية مقربة منه مثل جبهة النصرة وتنظيم داعش، التي تنامى

[1] أنس الطراونة، **الملف النووي الإيراني نشأته ومستقبلة وانعكاساته على العلاقات الدولية**، المركز الديمقراطي العربي، 2015/12/24
https://democraticac.de/?p=24978

نشاطها على نحو ملحوظ، وأصبح يهدد ليس فقط سوريا، وإنما الأمن الإقليمي بصفة عامة. فضلا عن أن استخدام القوة بشكل واسع ضد الآلاف من المقاتلين المدربين والمسلحين، بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرهما من الدول الغربية، بالإضافة الي السعودية، وقطر، وتركيا، وهي التي تحاول "إسقاط السلطة الشرعية"، أمر مبرر من وجهة نظر البلدين، وهو موقف يختلف جذريا عن الموقف الغربي والعربي الذي حمل بشار الأسد وحده مسئولية العنف والمذابح في سوريا، وفقد الأمل في الحل السلمي ليتجه إلي الدعم العسكري للمعارضة من أجل الإطاحة بنظام الأسد[1].

فروسيا معنية لدرجة كبيرة بالاستقرار في منطقة الخليج، وذلك بالنظر إلي مصالحها الحيوية في المنطقة، إلي جانب التطلع الروسي للاستفادة من السوق والاستثمارات الخليجية الهائلة، وكذلك تسويق التكنولوجيا الروسية في المجالات المختلفة.

إذ ترى روسيا أنه من الضروري إقامة منظومة أمنية إقليمية في منطقة الخليج، تضم دول مجلس التعاون الست، إلى جانب العراق و إيران، وتتضمن إجراءات لبناء الثقة، وتأخذ في الحسبان مصالح كافة الدول في المنطقة. وقد أبدت موسكو في أكثر من مناسبة استعدادها للوساطة في هذا الشأن[2].

2- روسيا تدعو للالتزام بالاتفاق النووي الإيراني

تنفيذا لوعده خلال حملته الانتخابية لعام 2016م، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الثامن من مايو 2018م انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (5+1)، ووقَّع أمرًا رئيسيًا يُعيد فرض أعلى مستوى من العقوبات على النظام الإيراني، وحذر الدول من فرض واشنطن عقوبات شديدة عليها إذا قدمت مساعدات لطهران في سعيها للحصول على أسلحة نووية .

يأتي قرار الرئيس الأمريكي للانسحاب من الاتفاق النووي رغم معارضة حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين، وعديد من مسئولي الإدارة الأمريكية، وأعضاء من الحزبين الجمهوري والديمقراطي[3].

[1] نروهان الشيخ، مرجع سابق

[2] مرجع سابق

[3] عمرو عبد العاطي، **تداعيات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني**، مجلة السياسة الدولية، 2018/05/25

دعا وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الدول الأخرى الموقعة على الاتفاق النووي الإيراني الذي انسحبت منه الولايات المتحدة، إلى الالتزام بالاتفاق الذي جرت مفاوضات شاقة قبل توقيعه في 2015.

اتهم وزير الخارجية الإيراني الدول الأوروبية الموقعة على الاتفاق بـ"عدم الوفاء بأي من التزاماتها" بعد الانسحاب الأمريكي. وأضاف "نشروا بيانات جميلة لكن عمليا، لم يحدث شيء". وكانت إيران أعلنت أنها ستعلق العمل ببعض التزاماتها في الاتفاق النووي المبرم مع الدول الكبرى ردا على انسحاب الولايات المتحدة منه قبل سنة[1].

شكل الملف النووي الإيراني محور أزمة دولية تباينت بسببه مواقف الدول الكبرى بين المؤيدة والداعية إلى حل دبلوماسي للملف، وأخرى داعية إلى اعتماد العقوبات وأسلوب القوة في حله، فروسيا وانطلاقا من مبدأ الحرص والمحافظة على المصالح الاقتصادية الأخرى، فقد اعتمدت سياسة دعم حق إيران في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية، فإنها في الوقت ذاته كانت تحرص على أن لا تشكل هذه القضية عاملا مؤثرا على مصالحها وأمنها القومي في المستقبل .

المطلب الثالث: القدرة على تأسيس النفوذ

من الأسباب الرئيسية التي دفعت روسيا إلى التوجه للشرق الأوسط تبعات الحراك العربي التي قَلَبت الأوضاع رأساً على عقب في المنطقة بأسرها. فلقد أقنعت الرئيس بوتين أن روسيا كانت على خطأ في انسحابها من المواقع التي كانت قد ورثتها من الاتحاد السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط. ويسعى بوتين اليوم إلى استعادة هيبة روسيا الدولية عبر استغلال الأخطاء الأميركية بشكل أساسي. وهو الأمر الذي وفر للكرملين فرصة بناء مناطق نفوذ جديدة.

وكما عودنا على ذلك الكرملين فإن التكتيك الذي يتبعه يهدف إلى الحصول على الاعتبار في الداخل والنفوذ في الخارج معاً. ولقد رفعت المناورات السياسية المحنكة من مكانة موسكو العالمية ومن دورها كوسيط دبلوماسي. ولقد ارتقت الدبلوماسية الروسية اليوم إلى مستوى جديد حيث لم تعد تكتفي بسياسة ردود الفعل بل تسعى لهندسة الأوضاع بنفسها. ولقد بات من الصعب للغاية اتخاذ أي قرار في سوريا دون الرجوع الى روسيا. وتبدو روسيا مستعدة للولوج بشكل أكبر في قضايا

[1] فرانس 24، **ردود الفعل الدولية عقب القرار الإيراني بخصوص البرنامج النووي**، 2019/05/08، للمزيد على الرابط : https://www.france24.com/ar/

الشرق الأوسط وتسعى لتعزيز قبضتها على الأمور وتثبيت شرعيتها في البحر الأبيض المتوسط. ومن نجاحات الدبلوماسية الروسية إقامة علاقات طيبة مع كل دول المنطقة بمن فيها إسرائيل بالرغم من الخصومات فيما بينها. مما يدل على استعداد هذه الدول إقامة علاقات طيبة مع الكرملين بالرغم من علاقاته مع خصومها. فروسيا لديها علاقات جيدة مع الدول الحليفة تقليدياً مع الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة كالسعودية وبلدان أخرى في مجلس تعاون الخليج ومصر والأردن وتركيا. فلقد بدأت جميع هذه الدول تخشى التزاماً غير كامل من الولايات المتحدة تجاهها. أما روسيا فتبدو اليوم هي الحامية للوضع القائم في الشرق الأوسط حيث يُنظر إليها على أنها أكثر تماسكاً ومصداقية في سياساتها الشرق أوسطية[1].

1. دوافع الدور والنفوذ :

يتمثل الدافع الرئيسي للدور الروسي الجديد في المنطقة في بعدين أساسيين؛ أولهما: تحقيق مكاسب داخلية على مستوى الاقتصاد والاستقرار الداخلي الروسي، وثانيهما: هو دعم ومساندة الحلفاء البحث عن حلفاء جدد وتشكيل خريطة من العلاقات التي تخدم المصالح الروسية داخل المنطقة في المقام الأول، وقد شملت دوافع ومحددات داخلية وأخرى خارجية نابعة من المصالح الإستراتيجية لروسيا، ويندرج من الهدفين السابقين العديد من السياسات الروسية التي من شأنها الولوج لتحقيق هذين الهدفين ولعل أهم تلك السياسات هي:

- إعادة رسم الخريطة الإقليمية والدولية وخلق تحالفات إقليمية ودولية وتطوير الروابط بينها وفق المتغيرات المستجدة على الساحة.
- تمثل المنطقة العربية من المناطق الجيوستراتيجية الهامة من حيث توزيع المقدرات النفطية والثروات الطبيعية، ووفق ذلك أدرك روسيا بأن هذه المنطقة تمثل مفتاح السيطرة على العديد من مجريات الملفات الإقليمية والدولية.
- السياسة المتعلقة بتوريد الأسلحة لتأمين حلفاؤها وضمان استمرارية ولائهم.

[1] اسرائيل رافالوفيتش، **روسيا في الشرق الأوسط : حضور واثق من نفسه**، تر : ندى يافي، المجلة المرجعية حول العالم العربي والإسلامي، 2018/09/06، للمزيد : https://orientxxi.info/magazine/article2613

- حاولت روسيا استدعاء القوى الدولية المتوافقة معها سياسيًا وعسكريًا، والعمل على زحزحة العديد من القوى الغربية المناوئة للوجود الروسي في المنطقة، بما يضمن لموسكو نصيب الأسد فيما يتعلق بالملفات الموجودة على الساحة وما يستجد منها.
- إنهاك الولايات المتحدة سياسيًا وعسكريًا عن طريق مزاحمتها في العديد من الملفات المثارة في المنطقة[1].

2. العلاقات الروسية التركية :

إنّ التاريخ المشترك بين الإمبراطورية الروسية والدولة العثمانية حافل بالحروب، فما بين العامين 1568 و 1917خاضت هاتان الدّولتان قرابة 17حربا، أمّا السبب الرئيس فيعود إلى رغبة الروس في السيطرة على البحر الأسود وممرّاته (البوسفور والدردنيل) نحو مياه المتوسط الدافئة. بعد الحرب العالمية الثانية انضمّت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في العام 1952، ما شكّل جدارًا أمنيًا مواجهًا للاتحاد السوفياتي من الجنوب لصدّ تسرُّبه إلى الشرق الأوسط. وليس من المبالغة القول إنّ طبيعة الموقع الجغرافي لتركيا هي التي حدّدت عبر التاريخ تَشَكُّل علاقاتها مع دول الجوار، وهو ما ينطبق بصورة جليَّة على العلاقات التركية – الروسية التي شهدت خطوات للتقارب وأخرى للتباعد طبقًا لتضارب المصالح والرؤى بينهما[2].

على الرغم من التقارب الروسي – التركي، إلّا أنّ ثمّة عددًا من النقاط الخلافية والعقبات التي قد تحول دون المزيد من التعاون بينهما، وتتركز في مجموعة من المواقف السياسيّة والقضايا المحورية، منها: الأزمة السورية، عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، العلاقات التركية الأرمنية، العلاقات التركية الجورجية والعلاقات التركية الأميركية.

في الوقت الذي أعلنت فيه أنقرة دعمها للمعارضة السورية والسماح للجيش السوري الحرّ بالتمركز في مخيم اللاجئين، ودعوة حلف الناتو إلى نشر صواريخ "باتريوت" في تركيا، فضلًا عن حادثة إسقاط الدفاعات الجوية التركية المقاتلة الروسية على الحدود التركية في نوفمبر 2015، تتمسّك

[1] صلاح مصطفى، **ترسيخ النفوذ: الدور الروسي في الشرق الأوسط**،المركز العربي للبحوث والدراسات، 2018/10/14

[2] جورج الخوري، **السياسة الخارجية الجديدة لروسيا وتأثيرها على دول الشرق الأوسط ولبنان**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 105، تموز 2018، ص 23

موسكو بدعم النظام في سوريا، ودعمها لوحدات حماية الشعب الكردي، والتي تُشكِّل مع حزب العمال الكردستاني تهديدًا للأمن القومي التركي،وعلى صعيد عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، تتعارض الالتزامات الأمنية والاقتصادية والعسكرية التي تفرضها هذه العضوية على تركيا مع المصالح والأهداف الروسية. فالاستحقاقات التركية في منطقة البحر الأسود، واشتراك تركيا في مشاريع بحر قزوين وخطط إمداد الطاقة من أذربيجان وجورجيا نحو أوروبا، كلّها تُشكّل مسائل لن تجد قبولًا لدى الجانب الروسي[1].

ومن جانب نظرة الرؤى لدي حلفاء تركيا كان لتداعيات الصفقة التركية الروسية العديد من العواقب على مستقبل العلاقات التركية مع دول حلف شمال الأطلسي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث صرحت وزارة الدفاع الأمريكية البنتاجون أنه في حال إصرار تركيا على شراء المنظومة الروسية سيتم فرض عقوبات على أنقرة، وحرمانها من نظام باتريوت الصاروخي وطائرات إف–35.

ومن ثم أثارت هذه الصفقة العديد من التساؤلات حول مستقبل العلاقات التركية مع الحلف الذي ينظر إلى روسيا على أنها عدوها المباشر، وأن تطوير العلاقات العسكرية التركية – الروسية سينعكس بصورة سلبية على التزامات أنقرة تجاه حلف الناتو، ويرى الأميركيون في النظام الروسي تهديدًا مباشرًا لطائراتهم في تلك المنطقة. أما حلف الشمال الأطلسي (الناتو) فينظر إلى نظام الدفاع إس–400 الروسي على أنه لا يمكن دمجه في نظام الدفاع الجوي الخاص بالحلف الذي تعد تركيا ثاني قوة عسكرية فيه[2].

بالرغم من ارتفاع حجم التبادل التجاري بين تركيا وروسيا خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018 بنسبة 46.2 بالمئة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، ليصل إلى 11.3 مليار دولار أمريكي، إلا أنه لم يصل إلى مستوى ما كان قبل أزمة المقاتلة الروسية (نوفمبر 2015) فقبل

[1] مرجع سابق، ص ص 24 – 25

[2] صلاح مصطفى، **سباق التسلح .. تركيا بين اعتبارات المصلحة القومية والتزاماتها الخارجية**،المركز العربي للبحوث والدراسات، 2019/05/21 .

تلك الأزمة، كان حجم التبادل التجاري بين البلدين قد وصل إلى 35 مليار دولار سنوياً، لكنه تراجع بعد ذلك إلى 27 مليار دولار سنوياً[1].

نظرًا لمصالحهم المتضاربة إلى حد كبير في منطقة الشرق الأوسط، يواجه التعاون الروسي والتركي حدودًا حقيقية، على الرغم من أن الدولتين ستستمران على الأرجح كشريكين، وربما تقرب أكثر كلما دفعت الولايات المتحدة تركيا بعيدًا،وستكون هناك الكثير من الفرص للغرب لاستغلال خلافاتهم، قد يكون من بين أسهل الخلافات تركيا وروسيا بشأن مستقبل محافظة إدلب السورية[2].

3.العلاقات الروسية السعودية :

يرى حلفاء الولايات المتحدة العرب أن الدور الإقليمي الصاعد لروسيا يوفر وقاية مهمة من علاقاتهم مع الرئيس ترامب، الذي تحدث عن رغبته في الابتعاد ببلاده عن الشرق الأوسط، وضمن ذلك القرارُ الذي اتخذه في ديسمبر 2018، والقاضي بسحب القوات الأمريكية من سوريا ، يحرص بوتين على استغلال تصدع العلاقات بين واشنطن وحلفائها، إذ يحاول أن يصور موسكو وسيطاً قادراً على وضع كلتا قدميه على جانبي خطوط الصدع الجيوسياسية في المنطقة.

اتفقت السعودية وروسيا خلال زيارة الملك سلمان بن عبد العزيز إلى موسكو فى أكتوبر 2017م، على توريد عدد من أنظمة التسليح، حيث وقعت وزارة الدفاع السعودية مع روسيا عقودًا لتوريد نظام الدفاع الجوي المتقدم(S-400) ، وأنظمة(Kornet-EM) ، وراجمة الصواريخ(TOS-1A) ، وراجمة القنابل(AGS-30) ، ووقعت السعودية مذكرة تفاهم مع روسيا لزيادة توطين الصناعات العسكرية. ويمكن القول بأن طرق الرياض أبواب موسكو عبر مطرقة صفقات التسليح والشراكة الاقتصادية يهدف إلى نية السعودية توسيع دائرة علاقاتها الخارجية مع روسيا بعد موجات المد والجزر في العلاقات بين الجانبين.حول ملفات عدة كإيران وسوريا[3] .

[1] محمود عثمان،**العلاقات التركية الروسية بين ضغوط الواقع وتطلعات المستقبل (مقال تحليلي)**، وكالة الأناضول، 2018/08/31

[2] غالب دالي، **الأصدقاء الأعداء .. هل على الولايات المتحدة أن تخشى من العلاقات الروسية التركية؟**، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2018/06/06

[3] صلاح مصطفى، **ترسيخ النفوذ: الدور الروسي في الشرق الأوسط**، مرجع سابق

ومما يدعم نمو العلاقة بين روسيا والسعودية أن كلا البلدين لديه مصلحة مشتركة في ضبط أسعار النفط بالعالم. واجه البلدان أزمة عندما انهارت أسعار النفط في 2014. وفي عام 2016 توصلا إلى اتفاقية لخفض الإنتاج، وهو ما جعل روسيا شريكاً أساسياً لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) التي تهيمن عليها السعودية.

وهنا يمكن القول أن فرص موسكو في المنطقة لها حدود، إذ إن القوة العسكرية والاقتصادية لروسيا تبقى جزءاً صغيراً إذا قورنت بنظيرتها الأمريكية، وهو ما يُصعِّب من قدرة موسكو حقاً على إزاحة دور واشنطن في الشرق الأوسط، هذا إذا لم يكن الأمر مستحيلاً، حسبما يشير مراقبون. يعود التحالف السعودي مع الولايات المتحدة إلى بدايات الحرب الباردة، والشراكة مع روسيا لم تُختبر بعد[1].

4. العلاقات الروسية المصرية:

تعتبر مصر من أهم المقاصد السياحية للسياح الروس. أما الاستثمارات المباشرة المتبادلة بين الدولتين فإنها شديدة التدني ولا تتناسب مع الإمكانات المالية للبلدين.

ويمكن القول أن هناك تحسن فى العلاقات الاقتصادية مع مصر بشكل ملحوظ فى السنوات الأخيرة، كما نمت التجارة بين البلدين إلى ما يقارب 50% خلال هذه الفترة، لتصل إلى أكثر من 4.5 مليار دولار عام 2014م، وهو ما يعنى أن روسيا تقدم ما يصل إلى 40% من دخل مصر، وعلى الرغم من حادثة إسقاط الطائرة الروسية بفعل عمل إرهابي، كما أن مصر ستحصل على أنواع مختلفة من الأسلحة الروسية في مقدمتها منظومة صواريخ من طراز إس 300، وبوك وتور، في صفقة يبلغ إجمالها حوالي 3 مليارات دولار،وفي تطور آخر عقدت مصر وروسيا مناورات عسكرية بحرية فى الإسكندرية في نوفمبر 2017م، عوضًا عن سماح مصر لروسيا باستخدام قواعدها والواقع أن بوتين يعتبر التوسع البحري الروسي أولوية هامة بما في ذلك استعادة الوجود البحري الروسي فى البحر

[1] عربي بوست، **استعراض العضلات الروسي.. هكذا وطدت موسكو علاقتها بدول الشرق الأوسط على حساب مصالح واشنطن**،2019/01/23، الرابط : https://arabicpost.com/

الأبيض المتوسط وتحالفه مع مصر سيحقق له هذا الغرض. إن روسيا ومصر اتفقتا على تطوير وتوسيع التعاون العسكري الفني بينهما... وتدرسان إمكانية إقامة منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الجمركي الذي تقوده موسكو، والذي يضم أيضًا روسيا البيضاء وكازاخستان، ولعل زيارة الرئيس بوتين إلى القاهرة في ديسمبر 2017م عملت على زيادة التفاهمات ومساحة التوافق بين البلدين[1].

5.دور الدبلوماسية الروسية في القضية الفلسطينية:

تحاول الدبلوماسية الروسية أن تلعب دور الوسيط بين الإسرائيليين والفلسطينيين في رعاية رسمية لعملية السلام و تكون روسيا الدولة العظمى الوحيدة في العالم ذات العلاقات الإيجابية والحميمة مع "حماس" منذ فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006، وأعقبتها زيارة رسمية هي الأولى لقيادة "حماس" لموسكو في مارس من عام 2006 برئاسة رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل وعدد من قادة الحركة، وفي 3 أوت عام 2015م، استقبل خالد مشعل وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في قطر، وبحثا في تطورات القضية الفلسطينية وآفاق المصالحة بين "فتح" و"حماس"، ووجه سيرغي لافروف دعوة إلى مشعل لزيارة موسكو[2].

تسعى روسيا لأن تكون لاعب دولي مستقل عن الرؤية الأمريكية، هو السبب وراء إتخاذها مواقف وسياسات مختلفة عن القوى الأخرى، بحيث تظهر سياساتها منحازة للطرف الفلسطيني، وهذا ما ظهر مؤخرة في سياساتها الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، وبالرغم من خروج السياسات الروسية عن التوجه الأمريكي في المنطقة، إلا أن العلاقات الأمريكية الروسية والإسرائيلية الروسية، تجعل من هذه السياسات مجرد مناورات روسية لخدمة مصالحها مع العالم الغربي، وبشكل لا يخدم مصلحة الفلسطينيين وسياسة موسكو الخارجية إتسمت عموماً بعدم الثبات تجاه منطقة الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية، لكن هذا لا يعني عدم التوازن، فتذبذب السياسة الروسية كان في الاستمرارية، وليس في المواقف، وبالرغم من عدم الثبات في السياسة الروسية من حيث درجة تركيزها

[1] مصطفى محمد صلاح، **حدود التأثير ومستقبل الدور: الدور الروسى فى الشرق الأوسط**،المركز العربي للبحوث والدراسات، 2018/01/29

[2] حسني عماد حسني العوضي، مرجع سابق، ص 35

أو حدتها إلا أنها اتسمت بطابع مشترك وهو المحافظة على حد أدنى من العلاقات مع جميع الأطراف، و في إطار ذلك الإطار التاريخي لسياسة موسكو الخارجية نجد أن المصالح الخاصة كانت المحدد الأبرز لهذه السياسة، إضافة لذلك فإن سياسة روسيا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية تأثرت بعوامل أخرى تتمحور حول المشاكل الروسية الداخلية والعلاقات الروسية الإسرائيلية والروسية الأمريكية، إضافة البعض العوامل الإقليمية[1].

المبحث الثالث: أثر التحولات في السياسة الخارجية الروسية على بنية النظام الدولي

المطلب الأول: رسم ملامح النظام العالمي الجديد (التكتلات الإقليمية والتحالفات الدولية) :

لقد عرفت دول آسيا و آسيا الوسطى إهتماما كبيرا روسيا في اختيار الطريقة المثلى التي يجب التعامل بها مع ميراث السوفيتية . فمن بين الدول من اختار الحفاظ على شكل أو آخر من أشكال الارتباط بالمنظومة القديمة التي لات يعود تاريخها إلى العهد السوفياتي فحسب بل إلى الماضي القيصري . و هي منظومة تلعب فيها موسكو الدور الرئيسي، من خلال بناء الشراكات والتحالفات مع دول المنطقة وذلك للعب دور في النظام العالمي تهيمن عليه الولايات المتحدة و يمكن تلخيص أهم التحالفات التي حاولت موسكو من خلالها إعادة التأثير على آسيا و آسيا الوسطى :

1- منظمة صداقة الدول المستقلة:

في الثامن من ديسمبر 1991 وقع قادة روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء في عاصمة الأخيرة على اتفاق لتشكيل اتحاد جديد يحل محل الاتحاد السوفيتي، وهي رابطة تتكون من 12 دولة كانت تكوِّن في السابق جمهوريات الاتحاد السوفييتي، وهذه الدول الأعضاء هي: وروسيا،أرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا، وروسيا البيضاء، وكازاخستان، وكيرجستان، ومولدوفا، وطاجكستان، وتركمانستان، وأوكرانيا، وأوزبكستان وعاصمة الرابطة هي مينسك في روسيا البيضاء[2].

و من الأهداف الرئيسية لإنشاء المنظمة هي :

- تنسيق التعامل مع الترسانة النووية الموروثة عن الاتحاد السوفيتي.
- النهوض بالأحوال الاقتصادية انطلاقا من مبدأ حرية انتقال السلع والبضائع.

[1] مرجع سابق، ص ص 36-37

[2] كومنولث الدول المستقلة،موقع المعرفة العربي، الرابط :

- الاتفاق على تدعيم العلاقات الخارجية بين الدول الأعضاء.
- التعاون في مجالات الدفاع العسكري.
- تنظيم الهجرة عبر حدود هذه الدول.

ومن الواضح أن موسكو قد بنت النية على أن تعمل من خلال الرابطة على تعضيد مركزها كقوة إستراتيجية عظمى، وأيضا إقامة حصن قوى ضد انتشار وتوسيع الناتو شرقا[1].

2- منظمة معاهدة الأمن الجماعي:

"منظمة معاهدة الأمن الجماعي"، هي اتحاد عسكري وسياسي لسبع دول من أوراسيا تضم بالإضافة إلى جمهورية روسيا الاتحادية كلا من: روسيا البيضاء، أرمينيا وأربع دول من آسيا الوسطى (كازاخستان، طاجيكستان، أوزبكستان و قيرغيزستان) وذلك على أساس معاهدة الأمن الجماعي الموقعة في 15 ماي 1992[2].

تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف في المجالين السياسي والعسكري منها ضمان الأمن الجماعي والدفاع عن سيادة أراضي الدول الأعضاء واستقلالها ووحدتها كما تسعى إلى التعاون العسكري والحفاظ على الأمن والسلم في المنطقة ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وينص ميثاق المنظمة على امتناع الدول الأعضاء عن استعمال القوة أو التهديد فيما بينها وعن الانضمام إلى أحلاف عسكرية أخرى كما نص على أن الاعتداء على أي عضو في المجموعة يعتبر اعتداء على بقية الأعضاء[3].

3- منظمة شنغهاي للتعاون:

أسست منظمة شنغهاي للتعاون (Shanghai Cooperation Organization) عام 1996م وعرفت حينئذ باسم خماسي شنغهاي (The Shanghai Five)، ضمت المنظمة في البداية كلا من روسيا والصين العملاقين في آسيا، فضلا عن ثلاث دول من آسيا الوسطى وهي:

---

[1] **كومنولث الدول المستقلة**، السياسة كوم، 2010/10/25، الرابط :
https://www.elsyasi.com/articles/83/

[2] وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، الطبعة 1، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016، ص 210

[3] **قضايا الأمن الدولي على جدول أعمال معاهدة الأمن الجماعي**، الوكالة العربية السورية للأنباء،2018/11/08 الرابط :
https://www.sana.sy/?p=841106

كازاخستان وقرغيزيا وطاجيكستان. وفي عام 2001م انضمت أوزبكستان إلى خماسي شنغهاي، الذي تغير اسمه منذ ذلك الحين ليصبح (منظمة شنغهاي للتعاون)، وفتحت المنظمة أبوابها للراغبين من دول المنطقة للانضمام إليها[1].

- **أهداف المنظمة :**

- مواجهة المخاطر التي تواجهها دول المنظمة والتي أطلقت عليها تسمية قوى الشر الثلاثة، والمتمثلة في الإرهاب والتطرف الديني والإثني والحركات الانفصالية في دولها.
- ترسيم الحدود بين الصين وروسيا من جهة، وبين بقية أعضاء المنظمة من جهة ثانية بما يعزز أمن الحدود وإجراءات بناء الثقة.
- محاربة تجارة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود وفق آلية مشتركة.
- تطوير التعاون الفاعل في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارة والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والتربية والسياحة والطاقة وحماية البيئة.
- إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دول المنظمة.
- إقامة مشاريع مشتركة في قطاعات النفط والغاز والموارد المائية.
- العمل على إنشاء مصرف مشترك يأخذ على عاتقه إصدار عملة موحدة في المستقبل
- السعي لتقليص النفوذ الأمريكي في القارة الآسيوية2.

ولقد عقدت المنظمة منذ تأسيسها عدة اجتماعات عبر مختلف الدول الأعضاء وتبنت نفس المبادئ و الأهداف وذلك بتعزيز الشراكة في مختلف المجالات خاصة في المجال الاقتصادي والتعاون الأمني لمواجهة و كبح مختلف التهديدات لدول المنظمة3 .

[1] فهد مزبان خزار، **الأهمية الجيوبوليتيكية لمنظمة شنغهاي وأثرها على السياسة الدولية**، مجلة آداب البصرة، العدد : 65، 2013، ص 220

[2] وسيم خليل قلعجية، مرجع سابق، ص 227

[3] مرجع سابق، ص 231

و انضمت في عام 2016 م كل من الهند و باكستان للمنظمة، على الرغم من وجود خلافات حول إقليم كشمير، على امل أن يحل من خلال المنظمة[1] .

و هناك فرص محتملة لتوسيع "منظمة شنغهاي"، من خلال إنشاء مؤسسات دولية موازية للمؤسسات التقليدية،والتعاون في القضايا الإستراتيجية والمصالح المشتركة و صياغة مجال إقليمي بأبعاد أمنية، سياسية واقتصادية، و كذا السعي إلى تحقيق الاكتفاء في مجال الطاقة و الأمن. في الوقت الذي أصبحت واشنطن قلقة بسبب التقارب المتزايد بين موسكو و بكين و إبرام صفقات تجارية ضخمة تمتد إلى 30 عاما، و التعاون المشترك في التحكم الاستراتيجي في آسيا الوسطى، بالإضافة إلى توريد الصين 30 مليون متر مكعب من الغاز الروسي الطبيعي سنويا[2].

يقوم هذا التحالف على رؤى صينية وروسية مشتركة، مفادها أن سياسات الولايات المتحدة، خلال الإدارات الأمريكية الجمهورية والديمقراطية المتعاقبة، تعمل على الحد من قوتهما، وتسعى للسيطرة على مناطق نفوذهما، بل يتعدى الأمر إلى تقويض نظمهما الحاكمة. ولذلك، رأت القوتان الدوليتان حسب الكثير من التحليلات الغربية ضرورة التسريع بعملية إزاحة الولايات المتحدة من على قمة النظام الدولي[3].

4- مجموعة دول البريكس (Brics) :

بدأت مراحل تشكل هذه المنظمة بمبادرة كل من وزراء خارجية الصين، البرازيل، الهند، روسيا ثم انضمت إليها جنوب إفريقيا في سنة 2010 ويرى الكثير من الاقتصاديين أن التجسيد الفعلي لفكرة تكتل البريكس جاءت خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي عصفت بالكثير من الاقتصاديات المتقدمة في نظام اقتصادي عالمي هيمنت عليه الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة، حيث عقد رؤساء الدول الأربعة المؤسسة للتكتل قمة بروسيا سنة 2009 وأجمع هؤلاء

[1] هندة رحمون، مرجع سابق، ص 89

[2] مشاور صيفي، **روسيا و الصين و منظمة شنغهاي للتعاون: أي شراكة إستراتيجية؟**، مجلة وحدة البحث في تنمية و إدارة الموارد البشرية، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2017، ص 42

[3] مُحَمَّد محمود السيد، **تحالف روسي – صيني لإزاحة الولايات المتحدة من صدارة النظام الدولي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 216، مجلد 54، أفريل 2019، ص 290

القادة على ضرورة تأسيس نظام عالمي متوازن واتفقوا على تعزيز التعاون والتنسيق في كافة المجالات على رأسها المجال الاقتصادي [1].

وهنا الجدول التالي يبين أهم المواقف الموحدة لقمم اجتماعات الدول الأعضاء :

القمة	التاريخ	المكان / الدولة	القضايا المناقشة
الأولى	2009	بيكاتيرينروغ/ روسيا	تحسين الوضع الاقتصادي العالمي، و إصلاح المؤسسات المالية ...
الثانية	2010	برازيليا / البرازيل	تعزيز مجموعة البريكس، الشأن الإيراني، التنمية...
الثالثة	2011	سانيا / الصين	أول قمة تحضرها جنوب افريقيا
الرابعة	2012	نيودلهي / الهند	انشاء كابل اتصالات ضوئي يربط دول البريكس ...
الخامسة	2013	دربان / جنوب افريقيا	البريكس وافريقيا: تنمية، تكامل، تصنيع...
السادسة	2014	فورتالزا / البرازيل	إنشاء مؤسسات مالية : المصرف الإنمائي وبنك الاحتياط للعملات الأجنبية ...
السابعة	2015	أوفا / روسيا	قضايا المناخ و التنمية و السلم الدولي و انتقاد السياسات الغربية ...
الثامنة	2016	بنوليم / الهند	توقيع عقود تجارية
التاسعة	2017	شيامن / الصين	التعاون مع مصر في اطار التنمية ...
العاشرة	2018	جونسبورغ / جنوب افريقيا	التعاون جنوب ـ جنوب، الشراكة مع افريقيا، الأمن السيبراني ...

المصدر : نقلا عن المركز الديمقراطي العربي، قمة البريكس "2018"والتحديات العالمية الراهنة

[1] عبد السميع قاسمي، **مجموعة البريكس.. القوة الصاعدة في العلاقات الدولية**، نون بوست، 2018/03/21، الرابط : https://www.noonpost.com/content/22569

البريكس يهدف لحماية وتطوير نمو اقتصادات الدول الناشئة، وفرض تصورها الاقتصادي في ظل سياسات الولايات المتحدة الأمريكية لتقويضها عبر العقوبات القاسية، من جهة أخرى يمكن القول أن تكتل البريكس نما سريعا رغم عدم التكافؤ في اقتصاديات دوله، والقمة العاشرة أثبتت عبر اجتماعاتها ان البريكس يواجه تحديات كبيرة كالحروب التجارية الغربية، الأمن المعلوماتي، الإرهاب الدولي و الجريمة المنظمة ... واتفق المنظمون على ضرورة محاربتها بتكثيف التعاون في كافة المجالات، وتبقى الشراكة والتعاون آليات لتجاوز المعيقات وإرساء اقتصاديات ناجحة مستقبلا[1] .

تتقاطع مصالح هذه الدول وأهدافها المشتركة في سبيل التحول نحو إقتصاد عالمي جديد وإرساء دعائم لنظام دولي متعدد الأقطاب2، و أشارت مجموعة "بريكس" إلى ضرورة الوصول إلى عالم متعدد القطبية، غير أن ذلك لا يرتبط فقط بالإستراتيجية الروسية التي تسعى إلى تحقيق الهدف نفسه منذ اعتمدت نهج "استعادة الهيبة المفقودة"،بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى الرئاسة للمرة الأولى، بل يتخطى ذلك، ليحاكي طموحات كل دول المجموعة بالإفلات من النسق الأحادي الذي فرضته الولايات المتحدة الأميركية على النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي3.

المطلب الثاني: مستقبل روسيا في النظام الدولي الجديد

يشير تصور روسيا لسياستها الخارجية إلى أن العلاقات الدولية تتجه نحو تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب، فقد ارتكزت أولويات السياسة الخارجية الروسية على عدة أمور، أهمها: اعتراف روسيا بأولوية المبادئ الأساسية للقانون الدولي كإطار تنظيمي للعلاقات بين الشعوب، والسعي نحو أن يكون العالم "متعدد الأقطاب مع الرفض الواضح لعالم تسوده الأحادية القطبية" التي تجلب عدم الاستقرار وتهدد بالصراعات، والتأكيد على "عدم الدخول في مواجهات" مع أي بلد آخر، و"إقامة علاقات ودية" مع أوروبا، والولايات المتحدة، وأكبر عدد ممكن من البلدان، والتزام روسيا بحماية

[1] أميرة أحمد حرزلي، **قمة البريكس "2018"والتحديات العالمية الراهنة**، المركز الديمقراطي العربي، 2018/07/29 الرابط https://democraticac.de/?p=55450

[2] عبد السميع قاسمي، مرجع سابق

[3] وسيم خليل قلعجية، مرجع سابق، ص 251

مواطنيها أينما كانوا مع الاحتفاظ بحق "الرد على أي أعمال عدوانية ترتكب ضدها أو ضد مواطنيها"، وإعطاء روسيا اهتمامًا خاصًا بالأقاليم التي لديها فيها مصالح ذات امتيازات[1].

أ) ملامح وأبعاد التغير في النظام الدولي:

لقد استطاعت روسيا تحجيم الولايات المتحدة وإعاقة حركتها في مواقف عدة كان من أبرزها أزمة جورجيا عام 2008 والأزمة السورية التي بدأت في مارس 2011 ثم الأزمة الأوكرانية التي بدأت نهاية 2013 وما زالت تلقى بظلال واضحة ليس فقط على العلاقات الروسية الغربية وإنما على مجمل النظام الدولي، الذي يشهد تغيرات جوهرية تتمثل أبرز ملامحها في ثلاثة أبعاد أساسية:

- أن خريطة القوى الاقتصادية امتدت خارج أوربا والولايات المتحدة، ويميل ميزان القوة الاقتصادية بوضوح لصالح القارة الآسيوية في ضوء الأجيال المتتابعة من النمور الآسيوية. فالعقد الثاني من القرن الحادي والعشرين شهد بدء حقبة جديدة في العلاقات الدولية تتضمن تحولًا تدريجيًا إلى نظام دولي متعدد القوى حيث تتراجع الهيمنة الأمريكية، وتلعب روسيا والصين وعدد آخر من الدول دورًا مهمًا وفاعلًا في الشئون الدولية والإقليمية.
- إرهاصات انقسام دولي جديد بين كتلتين مرة أخرى بمعطيات وأسس جديدة يغلب عليها الطابع المصلحي البراجماتي، وتضم الكتلة الأولى الولايات المتحدة وشركاءها في أوربا وآسيا. وتضم الثانية روسيا والصين وشركاءهما في آسيا وأمريكا اللاتينية من الدول غير الراضية عن السياسات الأمريكية وتتطلع لوضع أفضل في النظام الدولي.
- إن روسيا تعتبر قاطرة معسكر التحدي للولايات المتحدة، ومع نهاية العقد المنصرم كانت روسيا قد عادت لمصاف القوى الكبرى الفاعلة والمؤثرة اقتصاديًا وعسكريًا. وأخذت تعد العدة لتغيير

[1] أسيل شماسنة، **النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم:دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين**،رسالة ماجستير،جامعة بيرزيت فلسطين، 2018/06/07، ص 86

قواعد إدارة العلاقات مع الغرب التي لا تتفق مع المصالح والمكانة الروسية في بعض النقاط الخلافية على المستوى الاقليمي والدولي1.

ب)روسيا وعالم متعدد الأقطاب:

جاء تركيز روسيا على تحديد مفهوم سياستها الخارجية، ونظرتها إلى الشؤون الدولية، والدور الذي تريده لنفسها لتعود طرفًا مقرِّرًا في السياسة الدولية. ونتيجة لتغير ظروف البلاد، ولاختلاف التحديات الخارجية التي واجهتها روسيا، مر هذا المفهوم بتحولات خلال فترات زمنية متلاحقة. وخلال فترات حكم فلاديمير بوتين الذي سيطر على مقاليد السلطة في البلاد منذ عام 2000، تم إصدار أربع وثائق تحدد تباعًا مبادئ السياسة الخارجية الروسية وأهدافها، والمناطق والدول ذات الأولوية فيها. وجاءت هذه الوثائق في أعوام 2000 و 2008 و 2013، وأخيرًا عام 2016 حينما أقر بوتين الوثيقة السارية التي تم إعلانها في 30 نوفمبر من ذلك العام، وقد جاءت هذه الوثيقة لتعكس أثر تغير الظروف منذ عام 2014 2 .

يلاحظ من تحليل هذه الوثيقة تصاعد نبرة التحدي لوضع النظام الدولي القائم على الأحادية القطبية، وذلك من جرّاء تراكم الشعور الروسي بالقوة 3، يذهب القادة والمحللون الروس إلى أن منطق النظام الحالي خاضع لهيمنة وسيطرة الولايات المتحدة. ويرون أن توسع سيطرة الولايات المتحدة تمت عبر تغيير الأنظمة والدعم المخادع "للديمقراطية الليبرالية". ومن المنظور الروسي لم تعد الولايات المتحدة تملك القوة لدعم هذا النظام الأحادي التوجه، ولهذا السبب لم يعد النظام الدولي الحالي مستدامة ، ففي المحادثات والنقاشات سياستها التي يجريها الروس بشأن السياسة الخارجية ثمة إجماع على أن النظام العالمي الحالي في ظل السيطرة الأميركية يشكل تهديدا أساسيا للمصالح الروسية.

[1] نورهان الشيخ، **البحث عن المكانة: نظام عالمي جديد بدوْر روسي مؤثر**، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015/01/05، ص 1

[2] The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, "Foreign Policy Concept of the Russian Federation Approved by President of the Russian Federation Vladimir Putin on November 30, 2016," 01/12/2016 , p 3

[3] Ibid , p 5

وتسعى روسيا لحماية نظامها وتأثيرها في الإقليم الخاص بها وأيضا لحماية تأثيرها كقوة عظمى، وبالرغم من أن روسيا لم تلغ إمكانية التعاون مع الغرب في كثير من الشؤون، إلا أن أحداثا كثيرة أوصلت روسيا لإلغاء الكثير من الشراكات في النظام الدولي الموجه من أميركا وجعلتها تسعى لإنشاء مؤسسات جديدة تديرها وتعمل بها على تقويض النظام الغربي. ويميل المسؤولون الغربيون للقول بأن روسيا تخطئ في تقدير خطر الغرب عليها، وأنه ليس هناك خطة لتقويض مصالح روسيا في الداخل وفي محيطها القريب، بل إن الدول المجاورة لروسيا تقوم بممارسة حرياتها الخاصة بها في تحديد تحالفاتها. إلا أن التصريحات لم تغير في شيء نظرة روسيا لنوايا الغرب الخفية1.

تسعى روسيا، تعزيزًا لمصالحها، لأن يكون النظام الدولي القادم "عادلً ومستدامًا"، تؤسَّس فيه العلاقات بين الدول على مبادئ "المساواة في الحقوق، والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وضمان الأمن المتساوي لأعضاء المجتمع الدولي" 2.

وبناءا عليه حرصت روسيا في السنوات الأخيرة على تطوير عقيدة فكرية جديدة تسمى بالعقيدة النظامية وهي العقيدة التي تقوم على المرتكزات الفكرية التالية:

1- **أولوية الاستقرار على الديمقراطية:** حيث ترى العقيدة النظامية أن تدعيم الاستقرار داخل الدول يجب أن يكون هو القيمة الأساسية التي يجب دعمها وليس تأسيس الديمقراطية كما تدعو أيديولوجيا العولمة، وهذا المرتكز يدعمه في العقيدة النظامية أثار الموجة الحالية من التحول الديمقراطي التي أنتجت الفوضى أكثر من الاستقرار.
2- **معادة الانفتاح الفكري غير المحدود:** ترى العقيدة النظامية أن الآثار السلبية للانفتاح الفكري غير المحدود وهو أحد الخصائص الأساسية للعولمة قد اكتملت عندما بدأت هذه الآثار تسير في الاتجاه العكسي، فالإشكالية التي كانت تطرح في السابق هي مدى تأثير العولمة الثقافية المرتبطة بالثقافة اللبرالية الغربية على الثقافات العالمية الأخرى.

[1] **نظرة روسيا للنظام الدولي**،الرصد الاستراتيجي، العدد : 8، الطبعة 01، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، تموز 2017، ص 44

[2] علي الجرباوي، **الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية : تحليل مضمون مقارن**، سياسات عربية، العدد 31، مارس 2018، ص 18

3- **الانحياز الأيديولوجي للقانون الدولي:** ترى العقيدة النظامية أن أيديولوجيا العولمة تتخذ موقفا سلبيا من القانون الدولي، فنظام العولمة يرى أن حل المشكلات العالمية في الوقت الراهن يجب أن يتم على أساس التضامن الدولي حول العقيدة الليبرالية السائدة وليس على أساس نصوص القانون الدولي، وهو ما يجعل تطبيق القانون الدولي مغلفا بالانحياز الأيديولوجي.

4- إعادة الاعتبار للنزعة الحمائية في الاقتصاد الدولي: ترى العقيدة النظامية أن العولمة الاقتصادية التي يشرحها الاعتماد الدولي المركب تجعل بعض الدول تتحمل أوضاع اقتصادية سيئة لدول أخرى هي في غنى عنها ويعتبر الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوربي هو أفضل مثال على ذلك[1].

يتشارك كل من الغرب وروسيا في بعض الأهداف، بما في ذلك تجنب اندلاع حرب كبرى، وتحسين التعاون الاقتصادي، ومكافحة الإرهاب. إلا أن المسؤولين من كلا الجانبين يساورهم القلق إزاء خطر التصعيد في كل من سوريا، ودول البلطيق، وأوكرانيا. وفي حين أن هناك مجالا نظريا لإجراء التفاوض، يظل كلا الجانبين ملتزما بوجهات النظر المتعارضة عن النظام الدولي، وإلى أن يتوافر مجال للوصول إلى حل وسط مؤقت على الأقل بشأن الأهداف الأساسية، يبدو أن هناك احتمالية محدودة لتحسين العلاقة بينهم[2].

تتحدد السياسة الخارجية الروسية في الساحة الدولية بعاملين رئيسيين هما: الاقتصاد،وبراغماتية القيادة السياسية، فبعد أن تمكنت القيادة السياسية في روسيا من الاستفادة من إعادة بناء الهياكل القاعدية للدولة والتخلص من بؤر الفساد فيها، وتعافي اقتصاد بلادها أصبحت اليوم تسعى لتعزيز موقعها الاقتصادي ضمن أكبر الاقتصاديات المتطورة في العالم، فالقيادة الروسية تدرك جيدا أن عالمنا اليوم يشهد تغير تدريجيا في تراتبية الدول في سلم القوة، وهو يتوافق مع طموحاتها لاستعادة مكانتها في النظام الدولي، ينعكس تنامي القوة الروسية المدعومة بتحالفات اقتصادية قوية، وتراجع الدور الأمريكي، بشكل سلبي على الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي قد يمنح موسكو الفرصة لمزيد من تطويق دور الدول الأوروبية سياسيا وعسكريا، وخصوصا مع الدخول العسكري الروسي إلى المتوسط[3].

[1] حوسين بلخيرات، **مستقبل النظام الدولي: رؤية استشرافية بنائية**، المعهد المصري للدراسات، 2017/02/06، ص ص 9-10

[2] أندرو رادين، كلينت ريتش، **وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي**، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2017، ص 91

[3] مجموعة باحثين، **تحديات النهوض الوطني إبان التدخل الروسي**، عمران للدراسات الإستراتيجية، الكتاب السنوي الثالث،2017، ص 22

الخـــاتمة

الخـاتمــة:

مر الاتحاد السوفيتي، وأخيرا روسيا الاتحادية، بمتغيرات ذات طبيعة استثنائية، ينبغي على المهتمين بالشؤون الدولية أخذها بعين الاعتبار. اذ انتقلت من دولة اتحادية عظمى والتي كانت أولى النماذج السياسية الكونية التي تمكنت من خلق التوازن الدولي (ثنائي القطبية) وكان من المتوقع، بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي، أن يتراجع الاتحاد الروسي، وريث ماسبقه، ويتحول الى قوة دولية متواضعة، نتيجة لفقدانه الكثير من ممكنات الاتحاد السابق، وهذا هو شأن الكثير من الدول التي ورثت امبراطوريات منهارة، كالامبراطورية اليونانية والرومانية والعثمانية.

لكن الانتقالات العملاقة التي تحققت بعد أقل من عقد، وتحديدا في عهد الرئيسين، بوتين وميدفيديف، اثبتت امكانية أن يتبوء الاتحاد الروسي الجديد مكانة متميزة في التفاعلات الدولية.

فإن تنامي الدور الروسي، وسعيه الحثيث لعالم متعدد الاقطاب، يستند الى مقومات قوة حقيقية، ويمكن تلمس ذلك، في المجالات الاقتصادية والسياسية والامنية. اذ شهد الاقتصاد الروسي، ومنذ عام 2000م، طفرات اقتصادية هائلة، كذلك فأن تبني روسيا لسياسة خارجية ناضجة وحكيمة، انعكس بشكل واضح على حل مشكلاتها الاقليمية ببراعة واضحة، اذ كان التعامل العقلاني مع الازمة الشيشانية، ومن ثم الاستخدام الفاعل للمزج بين الدبلوماسية والقوة، في التعامل مع الأزمات النختلفة من جورجيا مرورا بسوريا ثم اوكرانيا وتنتقل إلى فنزويلا حاليا.

فإن أبرز ميزة للسياسات الدولية، وللنظام العالمي الجديد أنه لن يكون منسقاً ويجب التعايش مع ذلك . بموجب ذلك ستجد الولايات المتحدة نفسها مجبرة وليست مختارة كما بقية القوى الصاعدة في شراكة هادئة لتجنب نزاع استراتيجي غير مأمول المخاطر. وذلك بتدرج مع كل قوة على حدى في اقليمها ومصالحها ثم شراكة دولية في ادارة الشأن الدولي.

فاقتنعت روسيا بأن عالم التفرد الدولي لن يكون حصريا ونهائيا، ومن ثم فهي دائمة السعي لتشكيل عالم متعدد الاقطاب، ربما سيكون تعبيراً واضحا، عن اعادة الوهج السوفيتي. ومن ثم يمكن القول أن العقود القادمة، ستسجل ملامح دولي جديد، تتعدد فيه القطبية الدولية، ولا يبقى فيه مكانا للدولة القابضة على زمام العالم بشكل منفرد.

الملخص

إستطاعت روسيا أن تؤسس لنفسها سياسة خارجية مستقلة ومنفتحة علي العالم ، مكنتها من إستعادة هيبتها وإستعادة دورها ومكانتها العالمية التي فقدتها بسقوط الاتحاد السوفياتي وهي ذات قوة اقتصادية وعسكرية، تشعر بواجبها بل وبحقها في المشاركة في تحديد مصير العالم حتى وإن كانت وسائلها في مرحلة معينة محدودة. وهذا الأمر ينطبق على روسيا تماما،فحاول فلاديمير بوتين إعادة بناء الإمبراطورية الروسية من جديد من خلال عدة إستراتيجيات جديدة منها عدم الدخول في مواجهات مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، والسعي إلي عالم متعدد الأقطاب ، وتكوين تحالفات إقليمية ودولية جديدة .

Abstract

Russia was able to establish itself as an independent and open foreign policy to the world, enabling it to regain its prestige and regain its international standing and position, lost by the fall of the Soviet Union with economic and military power, which feels its duty and even its right to participate in determining the fate of the world. Vladimir Putin has tried to rebuild the Russian Empire through several new strategies, including not engaging in confrontations with the West, especially the United States of America, in the pursuit of a multipolar world and the formation of new regional and international alliances.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

2)ايفاينتر غراهام ونونهام جيفري، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، تر، مركز الخليج للأبحاث، ط2، السعودية: بنغوين للنشر والتوزيع، مارس 2000،

3)جهاد عودة، النظام الدولي .. نظريات وإشكاليات،الطبعة الأولى، مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع،

4)حسني عماد حسني العوضي، السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، الطبعة الأولى،برلين ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، 2017،

5)حسين بوقارة، السياسة الخارجية، دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر، دار هومه، 2012،

6)داريو نازفات، الاتحاد السوفياتي انهيار القوة العظمى، تر: صلاح الدين فوزي فودة، دط، مصر: دار العربية للنشر والتوزيع، 1999

7)سامي المهنا، تداعيات حرب الخليج الثالثة، العالم بعيون أمريكية، الأوراق السرية، البيت الأبيض والبنتاجون، د.ط، مصر: دار المريخ للنشر والتوزيع، 2004،

8)سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط3، العراق: دار وائل للنشر والتوزيع، 1999،

9)عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ط1، لبنان: دار النهار للنشر، 1997،

10) ع

بد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد (الثابت والمتغير)، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005،

11) عبد القادر فهمي، النظام السياسي الدولي : دراسة في الأصول النظرية ، عمان، دار وائل للنشر، 1997 ،

12) عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية،الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007،

13) علي صبح، الصراع الدولي في نصف قرن (1945-1995)، ط2، بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر،

14) فيصل بن علي الكاملي، اليسوعية والفاتيكان والنظام العالمي الجديد، ط1، الإمارات: مكتبة الملك فهد، 2010،

15) قاسم خضير عباس، مصداقية النظام الدولي الجديد، دار الأضواء للنشر والتوزيع، ط 1، بيروت، لبنان، 2009،

16) كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة، الأردن، دار آمنة للنشر والتوزيع،2013،

17) مُحَمَّد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، دار الجيل، بيروت،2001،

18) مُحَمَّد العربي ولد خليفة، النظام العالمي (ماذا تغير فيه وأين نحن من متغيرات)، د. ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998،

19) منير محمود بدوي السيد، الاتجاهات الحديثة ضمن دراسة النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة، ط :1، مصر:جامعة أسيوط،

20) ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013،

21) نظرة روسيا للنظام الدولي،الرصد الاستراتيجي، العدد : 8، الطبعة 01، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، تموز 2017،

22) هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، دط، الأردن: جامعة اليرموك، 2010،

23) هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا، تر: مالك فضل البديري، ط1، لبنان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995،

24) هنرى كسنجر، النظام العالمي، تأملات حول طلائع الأمم وصار التاريخ، تر: فاضل جنكر، د.ط، لبنان: دار الكتاب العربي، 2015،

25) وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، الطبعة 1، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016،

ثانيا: الدراسات و المجلات العلمية

1) احمد قاسم حسين، العلاقات الأوروبية الروسية في مجال الطاقة : ضغوط التعاون وصراع المصالح، مجلة سياسات عربية، عدد 54، 2015،

2) احمد قنديل، المواجهة الروسية الأوروبية.. فصل أول من صراعات أخرى قادمة، صحيفة العرب، 2018/04/02

3) اسرائيل رافالوفيتش، روسيا في الشرق الأوسط : حضور واثق من نفسه، تر : ندى يافي، المجلة المرجعية حول العالم العربي والإسلامي، 2018/09/06، للمزيد : https://orientxxi.info/magazine/article2613

4) أماني عبد الكريم سليمان، أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط على هيكل النظام الدولي (2011-2016)، المركز العربي الديمقراطي، 2016/07/25 https://democraticac.de/?p=34573

5) أميرة أحمد حرزلي، قمة البريكس "2018"والتحديات العالمية الراهنة، المركز الديمقراطي العربي، 2018/07/29 الرابط

6) أندرو رادين، كلينت ريتش، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2017،

7) أنس الطراونة، الملف النووي الإيراني نشأته ومستقبلة وانعكاساته على العلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي، 2015/12/24 https://democraticac.de/?p=24978

8) ايمان أشرف أحمد مُحَمَّد شلبى، الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية، المركز الديمقراطي العربي، 2016/01/16

9) جورج الخوري، السياسة الخارجية الجديدة لروسيا وتأثيرها على دول الشرق الأوسط ولبنان، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 105، تموز 2018،

10) جورجينا ثروت حلمي عزيز، تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية_الروسية "2013_ 2015"، المركز الديمقراطي العربي، 2016/06/30 https://democraticac.de/?p=34817

11) حمد محمود السيد، تحالف روسي – صيني لإزاحة الولايات المتحدة من صدارة النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 216، مجلد 54، أفريل 2019،

12) حوسين بلخيرات، مستقبل النظام الدولي: رؤية استشرافية بنائية، المعهد المصري للدراسات، 2017/02/06،

13) ذيب اسليم القرالة، توجهات روسيا الخارجية ، من عهد يلتسن حتى ولاية بوتين الثالثة، مركز المحترفون الدولي للدراسات والأبحاث،2017/02/18،

14) رايق سليم البريزات، النمط الإستراتيجي الروسي في إدارة الأزمات الدولية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد :3 العدد:1، أفريل 2019،

15) سعود كابلي، نظرة تفسيرية للسياسة الروسية: دور النخبة السياسية،موقع العربية، بتاريخ 25يونيو2013م،

16) السيد أمين شلبي، بوتين وسياسة روسيا الخارجية، السياسة الدولية، العدد 175، المجلد 44، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،يناير 2009،

17) شدوي مُحَمَّد إبراهيم بسيوني، السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في الفترة 2011-2016، المركز الديمقراطي العربي، 2016،

18) صلاح مصطفى، ترسيخ النفوذ: الدور الروسي في الشرق الأوسط،المركز العربي للبحوث والدراسات، 2018/10/14

19) عبد السميع قاسمي، مجموعة البريكس.. القوة الصاعدة في العلاقات الدولية، نون بوست، 2018/03/21، الرابط :

20) عبد الوهاب بن خليف،العلاقات الروسية الأوروبية ..والعمق الإستراتيجي المتبادل، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 11، جانفي 2014،

21) عبير عبدالفتاح مُحَمَّد الغايش، مصالح الدول الكبرى المتعارضة فى الأزمة الأوكرانية 2013 – 2015، المركز الديمقراطي العربي، 2016/08/29

22) عربي بوست، استعراض العضلات الروسي.. هكذا وطدت موسكو علاقتها بدول الشرق الأوسط على حساب مصالح واشنطن،2019/01/23، الرابط : /https://arabicpost.com

23) علي الجرباوي، الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية : تحليل مضمون مقارن، سياسات عربية، العدد 31، مارس 2018،

24) عمر، مجدي، التغييرات في النظام الدولي وأثرها على الشرق الأوسط، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999، ص 19

25) عمرو عبد العاطي، تداعيات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني، مجلة السياسة الدولية، 2018/05/25

26) غالب دالي، الأصدقاء الأعداء .. هل على الولايات المتحدة أن تخشى من العلاقات الروسية التركية؟، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2018/06/06

27) فرانس 24، ردود الفعل الدولية عقب القرار الإيراني بخصوص البرنامج النووي، 2019/05/08، للمزيد على الرابط :

28) فلاح خلف الربيعي، التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، الحوار المتمدن، 12-6-2008

29) فهد مزبان خزار، الأهمية الجيوبوليتيكية لمنظمة شنغهاي وأثرها على السياسة الدولية، مجلة آداب البصرة، العدد : 65، 2013،

30) القراله ذيب اسليم، توجهات روسيا الخارجية، من عهد يلتسن حتى ولاية بوتين الثالثة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، عدد 39، مجلد1،

31) قضايا الأمن الدولي على جدول أعمال معاهدة الأمن الجماعي، الوكالة العربية السورية للأنباء،2018/11/08 الرابط :

32) مُحَمَّد نبيل الغريب البنداري، العلاقات الروسية الغربية وتأثيرها على قضايا الشرق الأوسط، المركز الديمقراطي العربي، 2018/06/13، الرابط https://democraticac.de/?p=54561

33) محمود عثمان،العلاقات التركية الروسية بين ضغوط الواقع وتطلعات المستقبل (مقال تحليلي)، وكالة الأناضول، 2018/08/31

34) مشاور صيفي، روسيا و الصين و منظمة شنغهاي للتعاون: أي شراكة إستراتيجية؟، مجلة وحدة البحث في تنمية و إدارة الموارد البشرية، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2017،

35) مصطفى مُحَمَّد صلاح، حدود التأثير ومستقبل الدور: الدور الروسى فى الشرق الأوسط،المركز العربي للبحوث والدراسات، 2018/01/29

36) مى مضر الأمارة، التوجهات الروسية الجديدة في ظل الرئاسة الجديدة، مجلة السياسة والدولية،العدد 11، العراق،2011،

37) نبية الأصفهاني، مستقبل التعاون الروسي- الإيراني في ضوء التقارب الأخير، السياسة الدولية، العدد 144، المجلد 36، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، أبريل 2001،

38) نورهان الشيخ، البحث عن المكانة: نظام عالمي جديد بدوْر روسي مؤثر، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015/01/05،

39) نورهان الشيخ، التدخل الروسي بداية النهاية لداعش، الأهرام اليومي، 2015/10/08 للمزيد أنظر : http://www.ahram.org.eg/NewsQ/442549.aspx

40) نورهان الشيخ، محددات التوافق بين إيران وروسيا : تحالف محسوب، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، 2014/04/11،

41) هاجر مُحَمَّد أحمد،رؤية مستقبلية: دوافع وتداعيات التدخل الروسي في سوريا، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية،العراق، 2015/11/01، الرابط http://rawabetcenter.com/archives/14401:

42) يوسف ناصيف صبحي، أي هيكل للنظام الدولي الجديد ؟، مجلة المستقبل العربي، العدد 3-4، 1995،

ثالثا: الرسائل العلمية

1) أحمد سيد حسين، دور القيادة السياسية فى إعادة بناء الدولة: دراسة حالة روسيا فى عهد بوتين،رسالة ماجستير، جامعة القاهرة :كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013،
2) أسيل شماسنة، النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم:دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين،رسالة ماجستير،جامعة بيرزيت فلسطين، 2018/06/07،
3) آلاء مُحَّد محسن، دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية (الرئيس فلاديمير بوتين أنموذجا)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق:كلية العلوم السياسية، 2015،
4) تراث فايز دبانية، السياسة الخارجية الروسية تجاه الوطن العربى بعد انتهاء الحرب الباردة 1991-2001، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية : كلية الدراسات العليا، 2003،
5) جاة مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا 2010-2014)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة مُحَّد خيضر بسكرة قسم العلوم السياسية، 2015،
6) حياة النفوس يوسفي، الاستراتيجية الروسية في منطقة المتوسط من منظور تعديلي، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر،جامعة العربي ين مهيدي بأم البواقي قسم العلوم السياسية، 2017،
7) خولة بوناب، تأثير البعد الطاقوي في السياسة الخارجية الروسية تجاه الاتحاد الاوروبي، مذكرة ماجستير، جامعة مُحَّد بوضياف بالمسيلة، 2016،
8) عز الدين عبدالله أبوسمهدانة، الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط2000-2008:دراسة حالة القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، غزة جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2012م،
9) لخضر حيرش، دور العامل العسكري في السياسة الخارجية الروسية (خلال فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين)، مذكرة ماستر، جامعة الجلفة قسم العلوم السياسية، 2017،
10) هندة رحمون، السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين : إعادة إحياء الدور العالمي،مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، 2017،

11) يوسف رماش، روسيا الإتحادية في البيئة الأمنية الدولية : التحديات والمواقف، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2016،

رابعا: المصادر الأجنبية

1) Varol Tugce. THE RUSSIAN FOREIGN ENERGY POLICY. Republic of Macedonia : European Scientific Institute, 2013
2) Ahmed Yousif KIETAN , Russian Federation Rising Power: Strengths and Weaknesses ,ANKASAM , Bölgesel Araştırmalar Dergisi , 113-139 , May 2017
3) The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, "Foreign Policy Concept of the Russian Federation Approved by President of the Russian Federation Vladimir Putin on November 30, 2016," 01/12/2016

الفهرس

تقديم الموضوع: 1
الفصل الأول: التأصيل التاريخي والنظري للنظام الدولي 8
المبحث الأول: ماهية النظام الدولي الجديد 8
المطلب الأول: مفاهيم مرتبطة بالنظام الدولي الجديد 8
المطلب الثاني : نشأة وتطور النظام الدولي الجديد 10
المطلب الثالث : عناصر بنية النظام الدولي الجديد 11
المبحث الثاني : أنماط ووظائف وخصائص النظام الدولي الجديد 13
المطلب الأول : أنماط النظام الدولي الجديد 13
المطلب الثاني: أهداف وأنماط النظام الدولي الجديد 15
المطلب الثالث: خصائص النظام الدولي الجديد 16
المبحث الثالث: الإطار النظري للدراسة 21
المطلب الأول: نظرية النظم 21
المطلب الثاني: الواقعية البنيوية الجديدة 23
المطلب الثالث: النظرية البنائية 26
الفصل الثاني: تطور السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة 30
المبحث الأول: السياسة الخارجية الروسية من 1991 م إلى الآن 30
المطلب الأول: السياسة الخارجية الروسية في فترة يلتسين 30
المطلب الثاني: السياسة الخارجية الروسية في فترة بوتين 32
المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية الروسية 34
المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية الروسية 35
المطلب الأول: الأطلسيون وأولوية التوجه نحو الغرب 35
المطلب الثاني: الأوراسيون وأولوية التوجه نحو الشرق 36
المطلب الثالث: الواقعيون وسياسة البراغماتية 39

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الروسية 41
المطلب الأول: محددات بيئة صنع القرار في السياسة الخارجية الروسية 41
المطلب الثاني: المحددات الداخلية 44
المطلب الثالث: المحددات الخارجية 49
الفصل الثالث: المواقف الروسية من مختلف القضايا الدولية وتأثيرها على هيكلية النظام الدولي 2010 – 2018 52
المبحث الأول: إحياء سياسة النفوذ والتصدي للهيمنة الأمريكية 52
المطلب الأول: العلاقات الروسية – الأمريكية 52
المطلب الثاني: العلاقات الروسية – الأوروبية 55
المطلب الثالث: الأزمة الأوكرانية : صراع الشرق والغرب 57
المبحث الثاني: السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط 60
المطلب الأول: الأزمة السورية : حلم العودة إلى الشرق الأوسط 60
المطلب الثاني: الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني 67
المطلب الثالث: القدرة على تأسيس النفوذ..... 71
المبحث الثالث: أثر التحولات في السياسة الخارجية الروسية على بنية النظام الدولي 78
المطلب الأول: رسم ملامح النظام العالمي الجديد (التكتلات الإقليمية والتحالفات الدولية) :..... 78
المطلب الثاني: مستقبل روسيا في النظام الدولي الجديد 83
الخـاتمـة: 89
قائمة المصادر والمراجع:..... 91

قائمة الأشكال والجداول

خريطة روسيا 45
أهم المواقف الموحدة لقمم إجتماعات الدول الأعضاء (بريكس) 82